

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتور:

رشيد علاب

إعداد الطالبتين:

نور الهدى بن زايد

أعضاء لجنة المناقشة

مريم رايس

رئيساً	جامعة: جيجل	الأستاذ: يونس مراد
مشرفاً ومقرراً	جامعة: جيجل	الدكتور: رشيد علاب
مناقشاً	جامعة: جيجل	الأستاذ: حسان شرابيطية

السنة الجامعية: 2016 - 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتور:

رشيد علاب

إعداد الطالبتين:

نور الهدى بن زايد

أعضاء لجنة المناقشة

مريم رايس

رئيساً	جامعة: جيجل	الأستاذ: يونس مراد
مشرفاً ومقرراً	جامعة: جيجل	الدكتور: رشيد علاب
مناقشاً	جامعة: جيجل	الأستاذ: حسان شرابيطية

السنة الجامعية: 2016 - 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is oriented vertically, reading from right to left. Five long, straight arrows point upwards from the top of the letters, indicating the direction of the pen strokes. Small numbers (1, 2, 3) are placed near the starting points of the strokes to denote the sequence. The calligraphy is contained within a decorative border consisting of a repeating floral motif.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم
"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون
خير"
صدق الله العظيم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز
هذا العمل،

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز
هذا العمل وفي تدليل ما وجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف
رشيد علاب الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في
إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة التي منحتنا من وقتها واهتمامها في مناقشة
هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون استثناء.

إهداء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة
أعوام كان هدفنا فيها واضحا وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول له مهما
كان صعبا وهانحن اليوم نقف أمامكم وها نحن وصلنا وببيدينا
وسنحرص عليها حتى لا تنطفئ.

أولا وأخيرا على أن وفقنا وساعدنا على ذلك

بإهداء هنا العمل المتواضع

لتتير دربنا

أمهاتنا الحبيبات

من علمنا أن نقف وكيف نبدأ الألف ميل بخطوة إلى يدنا اليمنى إلى من
الصعود وعيناه تراقبنا...

إلى من لهم الفضل بإرشادنا إلى طريق العلم والمعرفة إلى

خواتنا و إخوتنا صديقاتنا

سهروا معنا في مسيرتنا العلمية إلى من مدوا أياديهم البيضاء في ظلام الليل

أيام جميلة قضيناها نعيشها الان لحظة... بلحظة ونشعر وكأنها شريط يمر
بمخيلتنا من جديد عام... ام يوم... ويوم لن ننساكم ماحيينا.

ولن ننسى هذا المكان الذي جمعنا بمقاعده وأبوابه حتى فنائه إلى كل جزء به...

نور الهدى بن زايد

رايس مريم

فهرس المحتويات

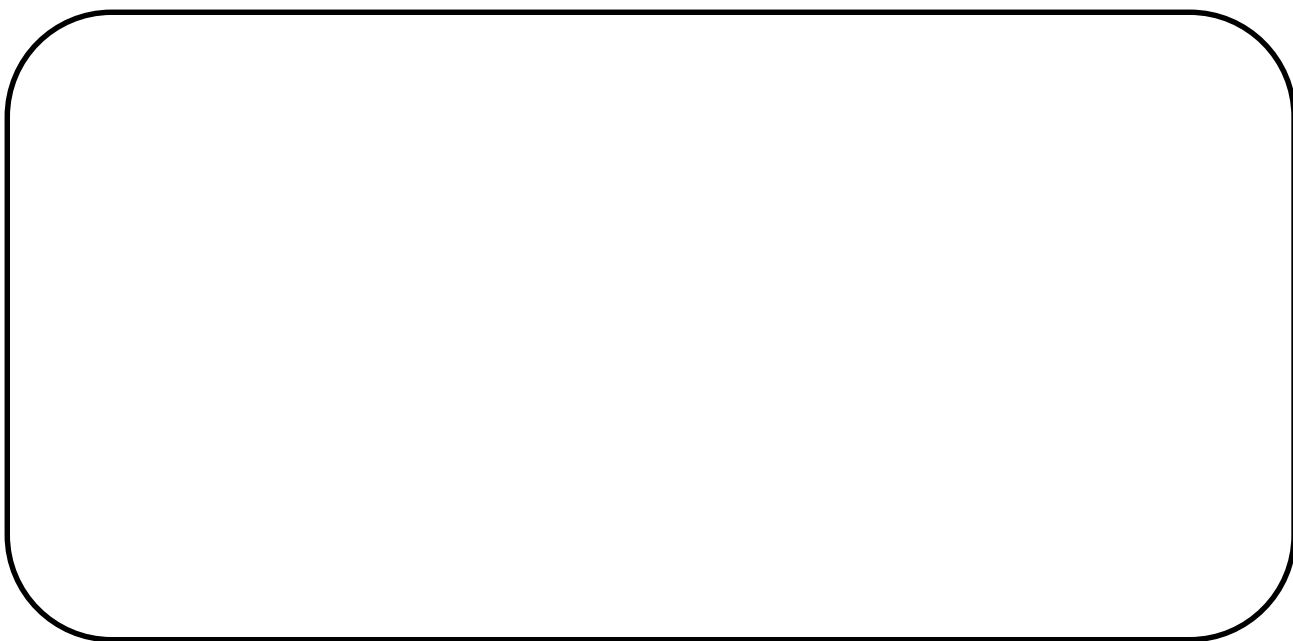
الصفحة	المحتويات
I	قائمة الجداول.....
III	قائمة الأشكال.....
IV	قائمة الملاحق.....
أ-ث	المقدمة عامة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود	
6	التمهيد
7	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول الطلب على النقود
7	المطلب الأول: ماهية النقود
7	أولاً: تعريف النقود
8	ثانياً: وظائف النقود
9	ثالثاً: أنواع النقود
11	المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها
11	أولاً: مفهوم الكتلة النقدية
12	ثانياً: مكونات الكتلة النقدية
13	ثالثاً: مقابلات الكتلة النقدية
14	رابعاً: المجاميع النقدية
16	المطلب الثالث: مفهوم الطلب على النقود
16	أولاً: تعريف الطلب على النقود
16	ثانياً: الأرصد النقدية النشيطة وغير النشيطة
16	ثالثاً: دوافع الطلب على النقود
17	المبحث الثاني: السياسة النقدية
18	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
18	أولاً: تعريف السياسة النقدية
19	ثانياً: أهداف السياسة النقدية

22	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
22	أولاً: الأدوات غير المباشرة
25	ثانياً: الأدوات المباشرة
27	ثالثاً: أدوات أخرى لسياسة النقدية
28	المطلب الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
28	أولاً: قناة معدل الفائدة
29	ثانياً: قناة الأسعار
31	ثالثاً: قناة الإئتمان
32	المبحث الثالث: النظريات النقدية وتفسيرها للطلب على النقود
32	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
32	أولاً: فرضيات التي تقوم عليها النظرية
33	ثانياً: معادلة التبادل ليفشر
34	ثالثاً: معادلة كامبريدج
35	رابعاً: تقييم النظرية النقدية التقليدية
36	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
37	أولاً: أسس ومبادئ النظرية الكينزية
39	ثانياً: فرضيات النظرية الكينزية
39	ثالثاً: النموذج النقدي وفق النظرية الكينزية
43	المطلب الثالث: نظرية فريدمان
43	أولاً: نظرية الطلب على النقود عند فريدمان
43	ثانياً: محددات الطلب على النقود عند فريدمان
44	ثالثاً: دالة الطلب على النقود عند فريدمان
44	رابعاً: إنتقادات نظرية فريدمان
45	الخلاصة

الفصل الثاني: الطلب على النقود في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2015)	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
48	المطلب الأول: الأسباب والعوامل الدافعة للإصلاح
48	أولاً: إنعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية
48	ثانياً: أثر المديونية الخارجية على الإستقرار النقدي
49	المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
49	أولاً: إتفاقية الإستعداد الإئتماني الأول لعام 1989
49	ثانياً: إتفاقية الإستعداد الإئتماني الثاني لعام 1991
50	ثالثاً: إتفاق التثبيت الهيكلي للفترة (مارس 1994 - أبريل 1995)
51	رابعاً: إتفاق القرض الموسع للفترة (1995-1998)
52	خامساً: مرحلة التعديل هيكلي (1999-2014)
56	المطلب الثالث: إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية
56	أولاً: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سعر الفائدة
57	ثانياً: أثر الإصلاحات على ميزان المدفوعات وسعر الصرف
59	المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها في الجزائر (1990-2015)
59	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها
59	أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)
62	ثانياً: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)
64	المطلب الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر (1990-2015)
65	أولاً: صافي الأصول الخارجية الصافية
66	ثانياً: القروض الداخلية
68	المطلب الثالث: بعض مؤشرات النقدية في الجزائر (1990-2015)
68	أولاً: السيولة الاقتصادية

69	ثانيا: سرعة دوران النقود
70	المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية في الجزائر
70	المطلب الأول: قانون النقد والقرض
70	أولا: مبادئ قانون النقد والقرض
72	ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض
73	ثالثا: أهم التعديلات التي أجريت على قانون 10/90
74	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
74	أولا: إستقرار الأسعار
75	ثانيا: النمو الإقتصادي
76	ثالثا: هدف التشغيل (مكافحة البطالة)
77	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
78	أولا: عمليات بنك الجزائر في إطار السوق النقدية
80	ثانيا: الإحتياطي الإجباري (القانوني)
81	ثالثا: معدل إعادة الخصم
83	الخلاصة
الفصل الثالث: التقدير الإحصائي لدالة الطلب على النقود في الجزائر	
85	تمهيد
86	المبحث الأول: الدراسات السابقة
86	المطلب الأول: دراسات سابقة حول دالة الطلب على النقود في الجزائر
86	أولا: تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970- 2011)
87	ثانيا: دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقود في الجزائر (1970- 2010)
88	ثالثا: نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)
88	رابعا: الطلب على النقود في الجزائر - دراسة قياسية- (1974-2006)
89	خامسا: تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970-2010) - بإستخدام

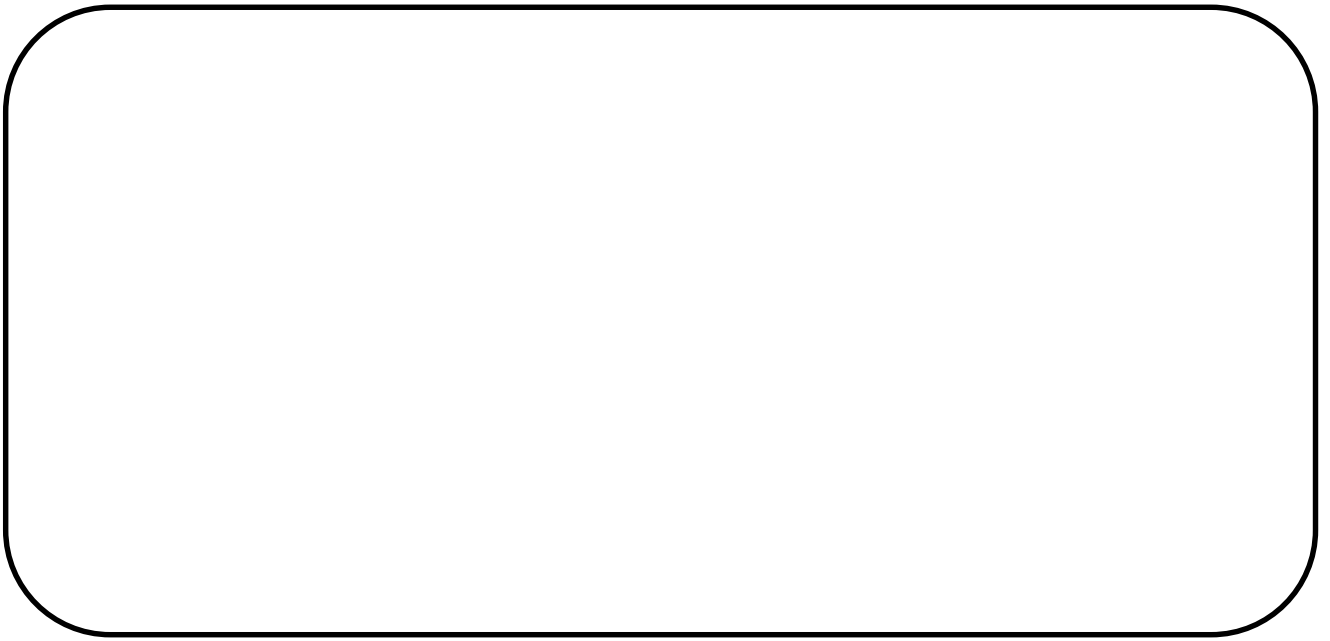
	منهج التكامل المشترك.
90	المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول دالة الطلب على النقود في دول أخرى
91	أولاً: الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.
92	ثانياً: الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتكامل المشترك (1974-1994)
93	ثالثاً: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1970-2010)
94	رابعاً: تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1975-2005)
95	المبحث الثاني: نموذج الدراسة
95	المطلب الأول: صياغة النموذج وتحليل متغيراته
96	أولاً: صياغة نموذج الدراسة
97	ثانياً: وصف متغيرات الدراسة
101	ثالثاً: دراسة إستقرارية المتغيرات
109	المطلب الثاني: تقدير إختبار جودة النموذج
109	أولاً: تقدير النموذج الشعاع إنحدار الذاتي
112	ثانياً: إختبارات جودة النموذج
118	ثالثاً: التفسير الإقتصادي للنتائج
119	الخلاصة
121	خاتمة العامة
124	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الملخص



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	المجمعات النقدية و التوظيفات المالية غير نقدية.	1-1
52	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع.	1-2
53	نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2004).	2-2
54	مكونات برنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009).	3-2
55	التوزيع القطاعي لبرنامج الخماسي (2010-2014).	4-2
56	تطور سعر الفائدة خلال الفترة (1990-2015).	5-2
57	تطورات احتياطات الصرف وميزان المدفوعات (1990-2014).	6-2
58	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (1990-2014).	7-2
59	تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	8-2
62	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	9-2
65	تطور الاصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	10-2
66	تطور القروض الداخلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	11-2
68	تطور نسبة السيولة الاقتصادية خلال الفترة (1990-2015).	12-2
69	سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	13-2
74	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	14-2
75	تطور معدل النمو خلال الفترة (1990-2015).	15-2
76	تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).	16-2
79	معدلات إعادة تمويل السوق النقدية.	17-2
80	تطور أداة الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2016).	18-2
81	تطور معدل إعادة الخصم في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2015).	19-2
90	مختلف الدراسات حول تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر.	1-3
95	مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الطلب على النقود في دول أخرى.	2-3
97	تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	3-3
102	نتائج اختبار ديكي - فولرالمطور ADF للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.	4-3
103	دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	5-3

	باستخدام اختبار ديكي - فوار المطور ADF .	
105	نتائج اختبار ديكي - فلور على المتغير DDTCH بعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية.	3- 6
105	نتائج تقدير دالة DPIBR .	3- 7
106	القيم المتحصل عليها من خلال المعادلة.	3- 8
106	تطور السلسلة stpibr .	3- 9
107	نتائج اختبار ديكي فولر على السلسلة Stpibr .	3- 10
107	نتائج تقدير معادلة dg	3- 11
107	القيم الجديدة للمعادلة dg	3- 12
108	القيم الجديدة للسلسلة stg	3- 13
108	نتائج إختبار ديكي فولر على السلسلة stg	3- 14
109	نتائج إختبار المؤشرين AIC و SC لتحديد درجات التأخير الملائمة	3- 15
110	نتائج إختبار درجة التأخير الملائمة للسلاسل متغيرات الدراسة	3- 16
113	نتائج إختبار Skewness للتوزيع الطبيعي	3- 17
114	نتائج إختبار kurtosis للتوزيع الطبيعي	3- 18
114	نتائج إختبار jarque-Berra للتوزيع الطبيعي	3- 19
118	نتائج اختبار السببية لجرانجر.	3- 20



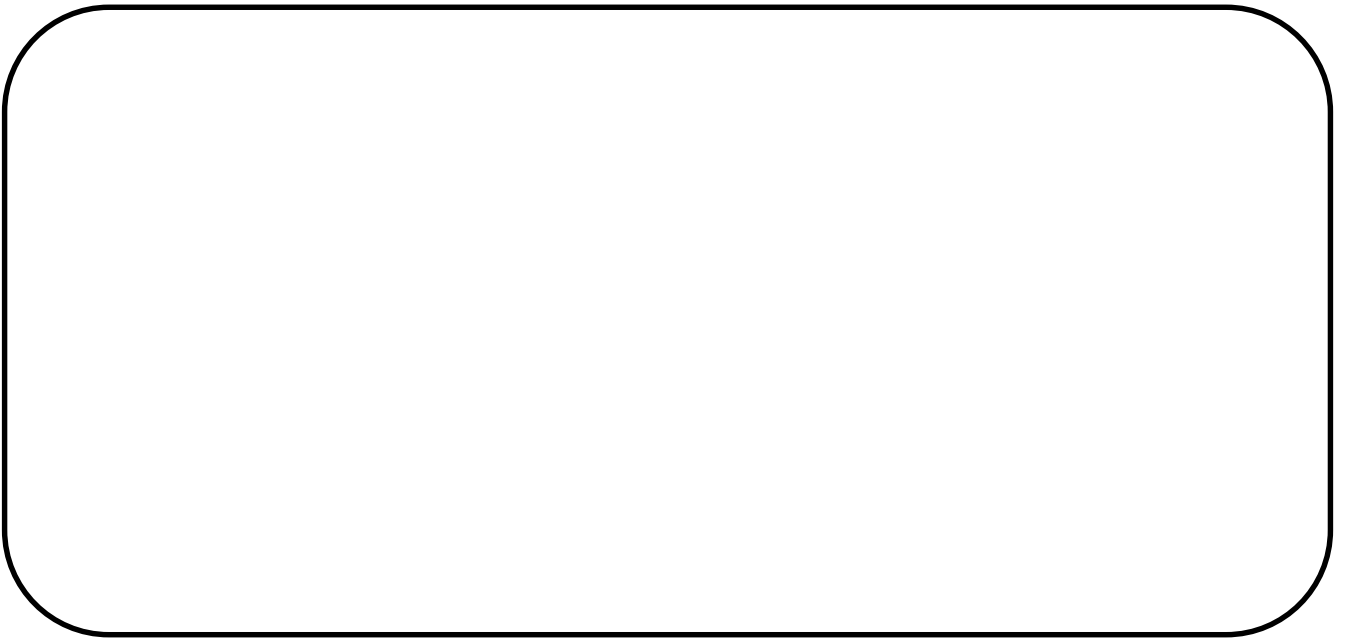
◀ قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
60	معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	2- 1
63	مستوى تغير مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	2- 2
74	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	2- 3
76	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	2- 4
77	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).	2- 5
99	تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	3- 1
101	اختبارات ديكي - فولر.	3- 2
106	تطور المتغير DPBR .	3- 3
108	تطور الإنفاق الحكومي DG خلال الفترة (1990-2015).	3- 4
112	اختبار إستقرارية النموذج.	3- 5
112	التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي.	3- 6
115	دوال استجابة للصدمات لمتغيرات الدراسة.	3- 7
116	نتائج إختبار تحليل التباين بالدائرة النسبية في الأجل القصير	3- 8
117	نتائج إختبار تحليل التباين بالدائرة النسبية في الأجل الطويل	3- 9



قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمتغيرات الدراسة
2	التمثيل البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
3	نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة MR، PIBR
4	نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة INF
5	نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة IR
6	نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة TCH
7	نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة G :
8	نتائج إختبار ديكي فولر بعد إجراء الفروقات الأولى على السلسلة DMR
9	: نتائج إختبار ديكي فولر بعد إجراء الفروقات الأولى على السلسلتين DPIBR و DG
10	نتائج إختبارات ديكي فولر بعد إجراء الفروق الأولى على السلسلة DINF
11	نتائج إختبارات ديكي فولر بعد إجراء الفروق الأولى على السلسلة DTCH
12	نتائج إختبارات ديكي فولر الموسع بعد إجراء الفروقات الثانية على السلسلة DDTCH
13	نتائج إختبار ديكي فولر على السلسلة stpibr
14	نتائج إختبار ديكي فولر على السلسلة STG
15	نتائج إختبار المؤشرين AIC و SC لتحديد درجات التأخير الملائم
16	نتائج إختبار درجة التأخير الملائمة للسلاسل متغيرات الدراسة
17	إختبار إستقرارية النموذج الدراسة
18	التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي
19	نتائج إختبار Skewness،jarque-Berra kurtosis لتوزيع الطبيعي
20	دوال إستجابة للصدمات للمتغيرات الدراسة
21	نتائج إختبار تحليل التباين
22	نتائج إختبار السببية لجزءا نجر



ترتبط النقود ارتباطا وثيقا بالإقتصاد الحقيقي، وحسب الكينزيين، فإن التوازن في الإقتصاد لا يتحقق إلا إذا تحقق كل من التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، فالنقود من العوامل المهمة في اقتصاديات الدول وهي ذات تأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لدورها الكلاسيكي كوسيط للمبادلة واستعمالها كأداة تقاس بها قيمة المنافع، وعلى اعتبار أن توازن السوق النقدية من مهام البنك المركزي، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية، فعليه الأخذ بعدة مؤشرات إقتصادية كلية بعين الاعتبار التي تعتمد على طلب الأفراد على النقود في وضع هذه السياسة.

ولقد شهد دور النقود في الإقتصاد العديد من التطورات وتعددت الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب، وكانت الدراسات الأولى الحديثة للنقود سنة 1936م، على يد جون مينار كينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود".

أما في الجزائر ونظرا لكون اقتصادها ذو المورد الواحد المتمثل في المحروقات وبكونه غير منتج فأسعار البترول تؤثر بشكل كبير على الوضعية النقدية وفعالية السياسة النقدية، وهذا ما جعل موضوع الطلب على النقود يلاقي اهتماما كبيرا وبالمتغيرات التي تؤثر فيه.

إن تحديد السياسة النقدية في الجزائر يتطلب تحديدا دقيقا لنموذج الطلب على النقود، فاستقرار دالة الطلب على النقود يعد شرطا ضروريا لنجاحها، ونظرا لما للطلب على النقود من دور حيوي في التحليل الاقتصادي الكلي وفي تحديد السياسة النقدية، فإنه من الأهمية بمكان معرفة العوامل المحددة لهذا الطلب ومدى تأثيرها فيها.

أولاً: إشكالية البحث

من خلال ما سبق تبرز لنا معالم إشكالية البحث كالتالي:

ما هي العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر ؟

نحاول الإجابة على السؤال الرئيسي السابق من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الطلب على النقود في الجزائر؟

2. ما هي أفضل صيغة رياضية وطريقة لتفسير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال

الفترة (1990- 2015) ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

تبنى الدراسة الراهنة على الفرضيات التالية:

1. العوامل المحددة للطلب على النقود في الجزائر (التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، ناتج المحلي الحقيقي)؛
2. إن الأفراد في الجزائر يطلبون النقود بغرض المعاملات والاحتياط، أما فيما يخص المؤسسات يطلبون النقود لغرض ممارسة نشاطها وتمويل مشاريعها؛
3. تعتبر أفضل صيغة لتمثيل العلاقة بين الطلب على النقود ومحدداته هي نموذج إنحدار خطي متعدد ديناميكي (شعاع الإنحدار الذاتي).

ثالثا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- 1.الإلمام بالجوانب النظرية الخاصة بموضوع الطلب على النقود وإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في الجزائر؛
2. تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر؛
3. بناء نموذج يفسر سلوك الطلب على النقود في الجزائر؛
4. اختبار مدى استقرار دالة الطلب على النقود.

رابعا: منهج البحث وأدواته

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في الإطار النظري للدراسة أما الجانب التطبيقي من الدراسة تم استخدام منهج دراسة حالة، وهو تحليل كمي قائم على القياس الاقتصادي في تفسير دالة النقود في الجزائر باستخدام بعض نماذج القياس الاقتصادي.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات تتمثل في ما يلي :

- المراجع (الكتب، رسالات دكتوراه والماجستير، مقالات، مجلات، ملتقيات...)
- التقارير السنوية لبنك الجزائر، والديوان الوطني لإحصائيات؛
- البيانات المالية والإحصائية؛
- استخدام برامج إحصائية (Excel , Eviews)؛
- مواقع الانترنت؛

خامسا: أهمية موضوع الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الطلب على النقود نفسه كعامل مهم في التحليل الاقتصادي وتصميم السياسة النقدية، لذلك كان لابد من وجود تقدير دقيق لدالة الطلب على النقود في الجزائر عند وضع السياسة

النقدية حتى يتمكن متخذ القرار من خلالها من وضع علاقة بين الطلب على النقود والمتغيرات الأخرى، كما تكمن أهمية هذا البحث من الناحية التطبيقية في توفير تقدير إحصائي لدالة الطلب على النقود في الجزائر واختيار الصيغة الرياضية لشكل الدالة، والمتغيرات المناسبة التي دلت عليها النظرية الاقتصادية.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

من أسباب إختيار في هذا الموضوع، والبحث فيه دون غيره من المواضيع ما يلي:
وفرة المراجع والدراسات والأبحاث وتنوعها في هذا الموضوع، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في الوقت الحاضر في ظل الأوضاع الراهنة التي تعانيها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول، كما إن هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا، بالإضافة إلى رغبتنا في دراسة هذا الموضوع.

سابعا: حدود الدراسة

وتكمن حدود الدراسة المكانية والزمنية في ما يلي:

- الحدود المكانية: دولة الجزائر؛
- الحدود الزمنية: يغطي هذا البحث البيانات الخاصة بمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)، وذلك لطولها نسبيا، كما أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة عدة تحولات اقتصادية.

ثامنا : الدراسات السابقة

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع وبرزت الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث نذكر ما يلي:

- رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، 2009، لطالب: عبد علي الزيود، بعنوان "الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، والتي تهدف إلى البحث في العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود في الأردن بمفهومه الضيق والواسع، وتحديد أي مفهومي يمكن اختياره كهدف للسياسة النقدية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقات طويلة الأجل في دوال الطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع كانت مرنة في المدى القصير.
- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010، للطالب بشكير عابد والتي كانت تحت عنوان "نموذج قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970- 2008)"، تهدف الدراسة لتحديد متغيرات

الطلب على النقد في الجزائر وهذا بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR، وقد توصل إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الوطني وأسعار السلع والخدمات.

- مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد: 1، الأردن، 2014، لمحمد موسوي وآخرون والذي كان بعنوان "تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011)" هدفت الدراسة إلى تحليل سلوك الطلب على النقود في الجزائر بغية تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات النمو الاقتصادي، وأهم نتائج التي توصلت إليها أن معاملات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

تاسعا: خطة الدراسة

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية ارتأينا أن نقسم بحثنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: حيث تناولنا فيه الجانب النظري الخاص بالطلب على النقود بداية بعرض مفاهيم عامة حول النقود والطلب على النقود، والسياسة النقدية نظرا لارتباطها الوثيق بالطلب على النقود، وفي الأخير نعرض النظريات المفسرة للطلب على النقود.

الفصل الثاني: تناولنا فيه الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) بداية بعرض أهم الإصلاحات التي مرت بالاقتصاد الجزائري وبعدها تطرقنا إلى أهم التطورات والتغيرات التي طرأ على الكتلة في الجزائر ومكوناتها وأجزائها المقابلة ودراسة مدى تغيرها خلال فترة الدراسة، وفي النهاية تطرقنا إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر فقد ذكرنا قانون النقد والقرض وأهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الثالث: سوف تحاول توظيف الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها في الفصول السابقة حول الطلب على النقود في الجزائر وهذا بعد عرضنا لبعض الدراسات السابقة الداخلية محاولة لمعرفة أهم المتغيرات التي تحدد دالة الطلب على النقود.

عاشرا: صعوبات الدراسة

وقد تلقينا الصعوبات التالية:

1. ضيق الوقت الممنوح لإعداد البحث؛
2. تعدد الجوانب المتعلقة به؛
3. عدم تشابه إحصائيات الدراسة من مصدر إلى آخر.



● **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الطلب على

النقود؛

● **المبحث الثاني:** ماهية السياسة النقدية؛

● **المبحث الثالث:** النظريات وتفسيرها للطلب

على النقود.

التمهيد:

تعتبر أسواق الأصول عن الجانب النقدي من الإقتصاد ويعتبر سوق النقد من أهمها، والطلب على النقود هو أحد العناصر الأساسية التي تحقق التوازن في السوق النقدية، وبالتالي نجاح السياسة النقدية، وذلك يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ونظرا لأهمية موضوع الطلب على النقود فقد ظهرت نظريات متعددة اهتمت بدراسة الطلب على النقود من أجل تحديد أغراض طلب الأفراد على النقود.

وعليه فسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطلب على النقود؛
- المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية؛
- المبحث الثالث: النظريات وتفسيرها للطلب على النقود.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول الطلب على النقود

تعد العلاقة بين الطلب على النقود ومحدداته الأساسية محورا هاما في نظريات الاقتصاد الكلي، وهذا نتيجة الدور الذي يلعبه الطلب على النقود في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثمة الإستقرار الاقتصادي ولبيان ذلك سوف نتطرق إلى مفهوم النقود ثم إلى الكتلة النقدية وأخيرا مفهوم الطلب على النقود.

المطلب الأول: ماهية النقود

عرفت النقود منذ فجر التاريخ، واستخدمت خاصة للتغلب على صعوبات المقايضة، أما تحديد تاريخ معين يؤرخ بداية عصر النقود فهذا هو الذي يختلف عليه المؤرخون الاقتصاديون، فتشير أن ابتكار النقود واستخدامها قد حدث في الصين، وتشير بعض الدراسات أيضا أن هناك إقليم قديم يقع غرب آسيا الصغرى، كان له شهرة في فترة من 687 ق م إلى 540 ق م واعتبر أول دولة في التاريخ عرفت النقود واستخدمتها في التداول.

أولاً: تعريف النقود

هناك العديد من التعاريف التي تناولت موضوع النقود، وفي ما يلي عرض لأهمها:

- "كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في إبراء من جميع الالتزامات الأعمال"¹.
 - "النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية، وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد للديون"².
 - "مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام المدفوعات على كامل الإقليم"³.
 - "أي شيء يلقي القبول كوسيط عام كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة"⁴.
- وبيعني هذا التعريف أن النقود لا يشترط أن تكون مصنوعة من مادة معينة ولكن أي شيء يمكن أن يستخدم كنقود بشرط أن يلقي القبول العام في التداول من أجل شراء السلع والخدمات وسداد الدين.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النقود هي:

- وسيلة لإجراء المعاملات والمبادلات في إقليم معين؛
- تحظى بالقبول العام؛

¹: محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص: 06 .

²: صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005، ص: 29.

³: R.Penau, **les institutions financières**, Revue Banque, 1982, 2eme éd, P :14.

⁴: إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2008، ص: 186.

- تعبر عن القوة الشرائية لحاملها، وكذلك وسيلة لتسديد الديون ؛
- عبارة عن مقياس للقيمة.

ثانياً: وظائف النقود

إن للنقود أهمية كبيرة في الاقتصاد سواء من خلال الوظائف الأساسية التي تؤديها في عمل وأداء نشاطاته الاقتصادية، أو من خلال العلاقة الوثيقة بين النقود وكافة الجهات، ومن بين أهم الوظائف الأساسية للنقود ما يلي:

1. النقود كوسيلة المبادلات: أي كأداة أو وسيط في التبادل، بحيث أصبحت عملية التبادل باستخدام النقود غير مباشرة، بعد أن كانت تتم من خلال المقايضة المباشرة، أي مبادلة سلعة بسلعة ودون استخدام أي وسيط أو أداة في هذه المبادلة، إلا أن استخدام النقود جعل عملية التبادل غير مباشرة أي أن السلعة تحول إلى نقود عن طريق بيعها مقابل النقود، ومن ثم استخدام النقود في شراء السلعة التي يراد الحصول عليها نتيجة عملية المبادلة أي أن عملية التبادل تأخذ شكل سلعة أو خدمة - نقود - سلعة أو خدمة. وبذلك قضت عملية التبادل غير المباشرة على صعوبة تحقيق التوافق المزوج للطلبات في المبادلة المباشرة للسلع في ظل المقايضة، كما وفرت إمكانية تبادل الخدمات¹.

2. مقياس للقيمة: تتجسد هذه الوظيفة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيمة الأشياء أي بكونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات، وهذه الوظيفة محاسبية فقط، وهي تشير إلى وحدة محددة للنقود، لذلك فمن المتصور أن تظهر هذه الوظيفة دون أن تتدخل بالفعل في عملية المبادلة، كذلك فإنه من المتصور أن النقود المستخدمة كوحدة للقياس تكون مختلفة عن النقود الواقعية المستخدمة، مادامت النقود الواقعية مقيمة بنفس وحدات نقود المحاسبة، والنقود تقوم بهذه الوظيفة بدور يشبه المتر في قياس وحساب الأطوال أو الطن في حساب الأوزان².

3. النقود مخزن للقيمة: وفي هذه الحالة النقود تؤدي وظيفتها كمستودع ومخزن للقيمة حيث أن الفرد في الواقع لا يهدف إلى احتفاظ بالنقود لذاتها، وإنما من أجل الحصول بواسطتها على السلع والخدمات في المستقبل، وحيث أنه ليس من الصواب في كل الأحوال أن يحتفظ الفرد بالسلع ذاتها

¹: فليح حسن خلف، "اقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي لنشر والتوزيع عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص: 217.

²: أسامة محمد فولى، زينب عوض الله، "اقتصاديات النقود والتمويل"، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، 2005، ص: 20.

حيث أنه قد تنخفض قيمتها أو تصاب بالتلف، فإنه من الأفضل أن يحتفظ بالنقود، إلا أنه من الضروري الإشارة مرة أخرى إلى أن أقسام النقود بوظيفتها كمخزن للقيمة يتطلب أن تتمتع بصفة الاستقرار النسبي في قيمتها وهذا غالبا ما لا يحدث، فكثيرا ما ترتفع أو تنخفض نتيجة لعوامل معينة¹.

4. النقود أداة للمدفوعات الآجلة: وتشتق هذه الوظيفة من وظيفة النقود كمقياس للقيم، فمعظم المعاملات في الوقت الحاضر تتم مقابل الدفع في المستقبل وتستخدم النقود في قياس المدفوعات المستقبلية، كما تستخدم في قياس المدفوعات الحاضرة. ولكي تؤدي النقود وظيفتها كمستودع للقيمة أو كمقياس للمدفوعات الآجلة بكفاءة لا بد أن تتمتع بالاستقرار في قيمتها حتى يقبل المتعاملون استخدام النقود لا بد أن يكونوا على يقين من أن قيمة النقود لا تتعرض للتقلب الشديد خلال الفترة التي تمر على تسلم مستحقاتهم واستخدام ثروتهم².

5. النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية: يمكن لنقود أن يؤثر على الدخل، الإنتاج، العمالة، الاستهلاك، الإذخار والإستثمار وهذا ما يبين مدى أهميتها كأداة للسياسة النقدية، فعن طريق السلطة النقدية يمكن التحكم في كمية النقود سواء بزيادتها أو الحد منها، وهنا تستطيع الدولة التأثير على مسار الأنشطة الإنتاجية، كما أن هذه الوظيفة لا تقتصر على النقود فقط بل هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية³.

ثالثا: أنواع النقود:

يمكن تصنيف النقود اعتمادا على عدة معايير فمثلا يمكن تصنيفها⁴:

- اعتمادا على الجهة المصدرة لها إلى نقود حكومية (تصدرها وزارة المالية) أو نقود البنكنوت (تصدر من خلال البنك المركزي) أو نقود الودائع (من خلال المصارف التجارية)؛
- اعتمادا على نوعية المادة التي تصنع منها أو المكونة لها إلى نقود معدنية ونقود ورقية؛
- اعتمادا على آلية التحويل إلى نقود تقليدية ونقود إلكترونية؛
- اعتمادا على علاقة بين النقود كنقود وقيمتها كسلعة إلى نقود سلعية ونقود إئتمانية .

¹: عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الجامعية، إسكندرية، 2009، ص: 73.

²: إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

³: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 73.

⁴: إكرام حداد، ومشهور هلول، "النقود والمصارف: منحل تحليلي ونظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 33-34.

وهذا التصنيف الأخير هو الأكثر شيوعاً في أدبيات إقتصاديات النقود والمصارف، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الآتي:

1. النقود السلعية تعتبر النقود السلعية من أقدم الأنواع، ومثالها الماشية، القمح، البن، الشاي، التبغ، الملح، السكر، الذهب، الفضة، النحاس، الحديد... الخ. ومن البديهي ألا تزيد قيمة الوحدة من النقود السلعية في إستعمالها النقدي زيادة ملموسة عن قيمتها كسلعة، ولقد تداولت المجتمعات الإنسانية أشكالاً مختلفة من النقود السلعية عبر مختلف مراحل تطور النقدي، ولم يكن هناك ما يربط هذه الأشكال ببعضها البعض، سواء ما تمتعت به في زمانها ومكانها من قبول عام للوفاء بالالتزامات، ثم حصل تطور في إستخدام النقود السلعية، حيث إستخدمت السلع المعدنية كنقود نتيجة للتطور المرتبط بإكتشاف المعادن، وبالذات الثمينة منها، وذلك لأن السلع المعدنية تمتاز عن غيرها من السلع الأخرى ببعض الخصائص منها عدم قابليتها للتلف وقابليتها للتجزئة إلى قطع مماثلة حسب حجم المعاملات وحجم التداول، ندرتها النسبية، سهولة نقلها، صعوبة تزويرها وسهولة التعرف عليها حسب الوزن والحجم.

منذ ظهور النقود الورقية في القرن السابع عشر أخذت تنافس النقود السلعية في التداول النقدي، ومع إعلان الحرب العالمية الأولى 1914م فرضت معظم دول التداول الإجباري للنقود الورقية وقامت بسحب الذهب لغرض إستعماله لشراء مستلزمات الحرب أو الإحتفاظ به لإستعماله عند الضرورة لتثبيت قيمة نقدها في الخارج، وبشكل عام لم تعد المسكوكات الذهبية إلى التداول منذ ذلك التاريخ¹.

2. النقود الائتمانية: النقود الائتمانية هي كل ما تعرفه النظم النقدية الحديثة اليوم من أنواع النقود، حيث على خلاف النقود السلعية التي لا تتفاوت قيمتها كنقد بدرجة محسوسة عن قيمتها كسلعة، تتميز النقود الائتمانية بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المادة، التي صنعت منها، تتألف النقود الائتمانية من الأنواع التالية²: المسكوكات الرمزية والنقود الورقية ونقود الودائع، النقود الإلكترونية.

¹: محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الإقتصاد الكلي - تحليل نظري والتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص: 175.

²: ضياء مجيد، "الإقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية"، مؤسسة الشباب الجامعية، نيزي وزو، 2008، ص ص: 26-27.

1-2- المسكوكات الرمزية: تتمثل هذه النقود عادة في الإقتصاديات المعاصرة مجموعة النقود المساعدة لتلبية حاجات التداول صغيرة الحجم والقيمة، وتتميز هذه النقود بانقطاع الصلة بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنفد رغم ما لقيمتها التجارية من شأن بمقارنتها مع النقود الائتمانية الأخرى.

2-2- النقود الورقية: هي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها، وتمثل دينا معيناً في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها. وجدت النقود الورقية أساسها ونشأتها تاريخياً في إيصالات الإيداع مقابل الاحتفاظ لدى بعض التجار والصاغة الذين مارسوا مهنة الصرافة، وتم استخدام هذه الإيصالات كوسائل لتسوية المدفوعات وأداء المبادلات، وأصبحت النقود بعد ذلك نقود ورقية مقبولة قبولاً عاماً، وتولت مهمة إصدارها في البداية بعض البنوك التجارية، ثم تم حصرها في السلطة النقدية أي البنك المركزي في معظم الدول وأصبح قبول الأوراق النقدية إلزاماً أي القانون هو الذي يفرض بقوته التزام التعامل بها.

3-2- نقود الودائع: إن إتساع النشاطات الإقتصادية بدرجة كبيرة جداً، إقتضى العمل على استخدام أنواع جديدة من النقود تتناسب التطور والإتساع في هذه النشاطات وبالشكل الذي يلبي احتياجات المبادلات الواسعة المرتبطة بها خاصة وأن تطور النظام المصرفي وفر الإمكانية لظهور هذه النقود، وهذا النوع من النقود هو نقود الودائع أي ودائع الطلب وهي الودائع الجارية التي يمكن السحب منها بأي مبلغ، وفي أي وقت بإستخدام الشيكات وبحدود مبلغ الوديعة وتسميتها بالنقود المصرفية أو نقود الودائع مرتبط بكونها ديون في ذمة المصارف لصالح المودعين.

4-2- النقود الإلكترونية: هي عبارة عن حامل إلكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقاً لصاحبه على مصدر هذا النقد، والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة، أي أن النقد الإلكتروني قائم على مبدأ "الدفع المسبق".

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها

على ضوء ما سبق من التعريفات المقدمة للنقود وأشكالها المختلفة ووظائفها، وقبل التطرق إلى مفهوم الطلب على النقود لابد أن نتطرق أولاً إلى مفهوم الكتلة النقدية.

أولاً: مفهوم الكتلة النقدية: يمكن التمييز بين مفهومين لكمية النقود في الإقتصاد الوطني¹:

¹: بسام الحجار، "الإقتصاد النقدي والمصرفي"، دار منهل اللبناني، بيروت، 2006، ص ص: 69 - 70.

المفهوم الأول: "هو المفهوم الضيق ويقتصر على إدراج صافي بنكوت المتداول خارج الجهاز المصرفي (حيازات الدولة العملة لدى الجمهور (وغير المصرفي)+العملة المساعدة (النقود المعدنية)، والتي عادة ما تكون قيمة المعدن فيها أقل من القيمة في البنوك التجارية. ويرمز لهذا المفهوم بالرمز M1.

المفهوم الثاني ومع التطورات الإقتصادية أصبح من الصعوبة التمييز بين النقود وأشباه النقود، وبالتالي لم يعد مفهوم عرض النقود على وسائل الدفع المعروفة، بل بدأ الإهتمام بتحول إلى مفهوم أوسع للكتلة النقدية هو مفهوم السيولة المحلية الخاصة وبذلك إتسع نطاق عرض النقود ليشمل بالإضافة إلى العناصر المذكورة سابقا الودائع لأجل.

وهناك العديد من التعاريف للكتلة النقدية نورد أهمها في ما يلي:

- تتكون الكتلة النقدية من مجموعة عناصر وهي الأكثر شيوعا واستعمالا في التحاليل الإقتصادية المنشورة من قبل السلطات النقدية ويطلق على هذه العناصر إسم "المجمعات النقدية"¹.
 - "الكتلة النقدية هي جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والإدارات"².
 - "الكتلة النقدية تعتبر إلتزاما يقع على عاتق الإقتصاد الوطني والذي تمثله المؤسسات المصدرة للنقد وهي تعتبر حقا لحائزه من عائلات ومشروعات وهو الذي يمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات"³.
 - "الكتلة النقدية هي عبارة عن كمية وسائل الدفع المتداولة في بلاد ما وفي زمن معين"⁴.
- مما سبق نستنتج أن الكتلة النقدية هي عبارة عن مجموعة النقود المتداولة في الإقتصاد الوطني.

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية:

تتمثل الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة فسواء كانت هذه الوسائل صادرة من النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات، فإن السلطات

¹: عبد القادر خليل، "مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص: 104.

²: احمد هني، "العملة والنقود"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 99.

³: محمد الشريف آمان، "محاضرات النظرية الإقتصادية الكلية -الدول الإقتصادية الكلية الأساسية في القطاع النقدي"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 43-44.

⁴: مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص: 42.

النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية هي التي تملك سلطة التحكم في هذه الوسائل 'ويتم تحليل مكونات السيولة دائماً على أساس السيولة إلى¹:

1. المتاحات النقدية: وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل آخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على كل من النقود الإئتمانية والنقود المصرفية.

2. المتاحات الشبه النقدية: وتمثل مجموع الأرصدة التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن إستعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية:

2-1- الودائع لأجل: حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع إستعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع.

2-2- الودائع بإخطار: ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية منقذ عليها من قبل وهذا قبل السحب.

2-3- الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب

2-4- الأصول المالية ذات تواريخ الاستحقاق القريبة: وتضم كل من:

- سندات الخاصة (سند للأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن) وكذا سندات الصندوق.
- السندات العامة وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ضائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

ثالثاً: مقابلات الكتلة النقدية: وهي تعبر عن مجموع الديون والأصول التي تكون مصدر للكتلة النقدية والتي تتكون من ثلاث مقابلات تتمثل في²:

1. الذمم الخارجية أو عمليات الذهب والعملات الأجنبية: في الإقتصاد المعاصر كل بلد يملك إحتياجات من الذهب ومن العملات الأجنبية، يحصل عليها نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها على الصعيد الدولي في خلق النقود الداخلية (خاصة النقود الإئتمانية).

¹: وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، دار منهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 34-35.

²: خباياة عبد الله، "الإقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، 2008، ص: 33-35.

2. قروض الإقتصاد الوطني: تقوم البنوك بمنح قروض لمؤسسات صناعية وتجارية والزراعية إنطلاقاً من الودائع التي تجمعها وتصلح هذه القروض لتمويل عمليات مختلفة المديين القصير والمتوسط، وتعتبر القروض إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للمجموعة النقدية لأنها تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة بالإضافة يؤدي إلى ارتفاع مستواها إلى ارتفاع وسائل النقدية المتاحة والعكس في حالة إنخفاضها.

3. الذمم على الخزينة: تقوم الخزينة باعتبارها بنك الدولة بطلب قروض من البنك المركزي ومن الأفراد والمؤسسات المالية، وتستعمل هذه القروض في تمويل النفقات العمومية، وتشتمل الذمم على الخزينة ما يلي:

- السلفيات المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية؛
- سندات الخزينة العمومية التي تكتتب بها المؤسسات البنكية والمالية؛
- سندات الضريبة المعاد خصمها لدى البنك المركزي؛
- ودائع بنوك الخزينة العمومية.

رابعاً: المجاميع النقدية: وتصنيف الكتلة النقدية وجب حصرها وفق مؤشرات وهي ما تسمى بالمجمعات النقدية وذلك اعتماداً على مبدأ السيولة، وهذا في النظام الفرنسي قسمت إلى أربعة أقسام¹:

1. مجمع المتاحات النقدية M1:

بالمفهوم الضيق للكتلة النقدية ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية إستعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي وتشمل المتاحات النقدية كل من:

1-1- الأوراق النقدية والمعدنية المساعدة: وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

2-1- مختلف الودائع تحت الطلب وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية والخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان غير الماليين.

2. مجمع الكتلة النقدية M2:

يشمل هذا المجمع كل من:

¹: صلاح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55 - 56.

2-1- مجمع المتاحات النقدية M1 وهي التي تم تحديد مكوناتها سابقا.

2-2- أشباه النقود: وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية:

- حسابات الإيداع على الدفاتر؛
- حسابات من أجل التنمية الصناعية؛
- حسابات الإيداع السكني.

3. مجمع السيولة الاقتصادية M3: ويشمل بالإضافة إلى المجمع M2 كل من الودائع وسندات الدين القابلة للتداول والعملات الأجنبية والتوظيفات غير قابلة للتداول.

4. المجمع M4: يتضمن بالإضافة إلى M3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات السندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد أعوان غير الماليين.

الجدول رقم (1-1): المجمعات النقدية والتوظيفات المالية غير النقدية

الأوراق النقدية ونقود التجزئة +الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية
M1= +حسابات الإيداع على الدفاتر +حسابات من أجل التنمية الصناعية +حسابات الإيداع السكني
M2= +حسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول +شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية +الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف. +إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات الأجل، شهادات الإيداع). بالعملات الأجنبية للمقيمين.
M3= +أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين +سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين
M4=

المصدر:

المطلب الثالث: مفهوم الطلب على النقود:

نقوم في ما يلي بالتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالطلب على النقود، بدءاً بتعريفه والأرصدة النشيطة وغير النشيطة، ودوافع الطلب على النقود:

أولاً: تعريف الطلب على النقود

وسيتّم عرض أهم تعريفاته في ما يلي:

- "إنّ النقود لا تطلب لذاتها ولا تحمل في ذاتها القدرة على الإشباع، ولكنها تتصل بمستويات الأسعار وقدرة الأفراد على تحقيق غاياتهم من النشاط الإقتصادي ولهذا فإنّ الطلب على النقود يعبر عن الأغراض التي من أجلها تستخدم النقود لأنها تسهم في إشباع بطريقة غير مباشرة"¹.
- "الطلب على النقود هو ذلك الجزء من الثروة الفرد أو المؤسسة، التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة جاهزة للإيفاء بالتزامات"².

ومما سبق يمكن تعريف الطلب على النقود بأنه: الطلب على النقود هو ذلك الجزء من ثروة الفرد التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة من أجل مواجهة طوارئ المستقبلية أو بغية تحقيق عوائد مالية.

ثانياً: الأرصدة النقدية النشيطة وغير النشيطة

إنّ الطلب على النقود هو ذلك السلوك الذي يهدف إلى الإحتفاظ بالنقود ولكن هذا الإحتفاظ مؤقت لأنّ النقد سوف يستعمل في المستقبل، فإذا فرضنا فترة معينة شهر مثلاً فإنّ الإحتفاظ برصيد نقدي في بداية الفترة يهدف إلى تمويل المعاملات المختلفة التي يريد الفرد القيام بها أو التي قد تطرأ خلال شهر، ولكن قد لا يتمكن الفرد من إستعمال كل المقدار النقدي المطلوب خلال الفترة المعنية ويعتبر الجزء المستخدم من النقود موضوع الطلب بالنقد النشط، والجزء غير المستخدم بالجزء غير النشط³.

ثالثاً: دوافع الطلب على النقود

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقول أن الطلب على النقود هو الطلب على السيولة أو ما يسميه "كينز" بتفضيل السيولة أو التفضيل النقدي وهو ينبثق بصفة عامة من ثلاث دوافع هي⁴:

¹: جمال خريس وآخرون، "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 59.

²: عبد الرحمان يسري أحمد، "إقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 138.

³: محمد آلمان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

⁴: عبد النعيم مبارك، أحمد الناقّة، "النقود والصرافة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 191-192.

1. دافع المعاملات أو المبادلات:

وهو يمثل دافع الأفراد لطلب على النقود لتمويل معاملاتهم اليومية الجارية (من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن) وكذلك يمثل دافع المشروعات لاحتفاظ بالنقود لتمويل الاحتياجات الجارية لعملية الإنتاج، وبالنسبة للأفراد يعرف هذا الدافع باسم دافع الدخل، أما بالنسبة للمشروعات فيعرف باسم دافع التجارة ويتأثر طلب الأفراد على النقود بدافع الدخل بحجم دخلهم، كما يتأثر طلب المشروعات للنقود بدافع التجارة بعملياتهم وإيراداتهم، ولهذا يمكن القول عموماً بأن الطلب على النقود بدافع المبادلات بشقيه (الدخل والتجارة) يتأثر مباشرة بحجم الدخل القومي وحجم العمالة وهو مرتبط معها بعلاقة طردية وعادة تمثل الأرصدة المحتفظ بها لمقابلة هذا الدافع بنسبة معينة من الدخل.

2. دافع الاحتياط للطوارئ:

هذا الدافع يتطلب أن يحتفظ الأفراد والمنشآت باحتياطي من الأرصدة النقدية إلى جانب الاحتياطي الذي يحتفظون به مقابل المبادلات ويكون الغرض من الإحتفاظ بهذه الأرصدة، هو مواجهة أي حوادث طارئة غير المتوقعة (السفر أو المرض أو الزواج أو إحتمال التغيير في برامج المشروعات... إلخ)، ويتأثر حجم الأرصدة المحتفظ بها عند الطوارئ بعوامل عديدة منها درجة إمكانيات الحصول على الإئتمان من السوق النقدي بشروط معقولة، ودرجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية وبالتالي مدى إمكانيات تحويل الأوراق المالية إلى نقد وعموماً لا تمثل الأرصدة المحتفظ بها ضد الطوارئ، نسبة من دخول الأفراد أو المشروعات مثل أرصدة المخصصة للمبادلات ولكنها تمثل مبلغاً ثابتاً يعتمد بشكل أو بآخر على مستوى الدخل وذلك في صورة طردية.

3. دافع المضاربة:

ويمثل هذا الدافع طلب الأفراد الذاتي على النقود أي الطلب المباشر عليها بصفقتها أصل من الأصول التي يحرص الأفراد على إقتنائها وهذا الإقتناء يمكن طائفة من الأفراد على تحقيق عائد معين ومن المعروف أن هناك أصولاً مالية أخرى يمكن أن يجني الفرد من وراء إقتنائها على عائد سواء كان هذا العائد في صورة سلع أو نسبة ثابتة أو في صورة مبلغ متغير (الأسهم والسندات).

المبحث الثاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من معطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي، فمن خلال أدوات السياسة النقدية يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والمتمثلة أساساً في :

- تحقيق تنمية اقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- الحفاظ على استقرار المستوى المعيشي والمستوى العام للأسعار.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة النقدية وأدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغ السياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

سوف نستعرض فيه تعريف السياسة النقدية و أهدافها:

أولاً: تعريف السياسة النقدية :

وهناك العديد من التعاريف التي تخص السياسة النقدية سيتم التطرق إلى أهمها في ما يلي:

- تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي¹.
- "مانقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"².
- "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"³.
- "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي، كهدف الإستخدام الكامل"⁴.

¹: زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 185.

²: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

³: عبد المجيد قدي، "المنخل الدراسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)"، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 53.

⁴: إكرام حداد، مشهور مثلول، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

ومنه: فالسياسة النقدية عبارة عن مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والإئتمان، وتنظم السيولة العامة للإقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

وتنقسم أهدافها إلى الأهداف الأولية، الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة:

1. الأهداف الأولية: تتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الإحتياطيات النقدية والمجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد¹.

1-1-1-مجتمعات الإحتياطيات النقدية: تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية، إحتياطيات الودائع الخاصة، والإحتياطيات غير المقترضة²، وسيتم عرضهم في ما يلي³:

1-1-1-1-القاعدة النقدية: وهي كل النقود المتداولة لدى الجمهور و الإحتياطيات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الإحتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الإحتياطيات الإجبارية الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

1-1-1-2-الإحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة: وتمثل الإحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطيات الإجبارية على ودائع الحكومة في البنوك الأخرى.

1-1-1-3-الإحتياطيات غير المقترضة: تساوي الإحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطيات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

1-1-2-ظروف السوق: تحتوي على الإحتياطيات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، يعني بشكل عام قدرة المقترض ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو إئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

2. الأهداف النهائية: إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل إتفاق من حيث عددها، وفي هذا إطار يرى الكثير من الإقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يشوبه بعض الغموض،

¹: صلاح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

²: باري سيجل، "النقود والبنوك"، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 293.

³: صلاح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124-125.

ليس من ناحية التحديد، ولكن من ناحية إمكانية التحقيق فنجد أن هذه الدول تعلق عليها لتحقيق أكثر من هدف، وفي هذا الشأن نجد أن الدول العربية ففي تشريعاتها تنص على الأهداف التالية¹:

- تشجيع النمو الإقتصادي المصحوب بالعمالة ؛
- تحقيق الإستقرار النقدي لمحاربة التضخم ؛
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة ؛
- إيجاد سوق نقدي ومالي متطور للدولة .

إلا أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة تسطر هدفا نهائيا ووحيدا للسياسة النقدية والمتمثل في إستقرار الأسعار².

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل في³:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الإقتصادي المصحوب بالعملة الكاملة ؛
- العمل على إستقرار داخليا وخارجيا؛
- إحكام الرقابة على الإئتمان بما يتناسب والوضع الإقتصادي القائم ؛
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية؛
- العمل على التوزيع العادل للدخل.

3. الأهداف الوسيطة:

ولتحقيق الأهداف النهائية تحاول السلطات النقدية التأثير على متغيرات وسيطية وذلك نتيجة صعوبة التأثير على المتغيرات النهائية. وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي⁴:

3-1- معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى إتخاذ الوصول إلى معدل حقيقي لفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، ولكن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة والقصيرة المدى، والمشكل هو في أنها تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دالة أسعار الفائدة

¹: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص: 114.

²: محمد الشايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الخامس حول الإقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الولية، خميس مليانة، 13-14 مارس: 2012، ص: 07.

³: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

⁴: فتحي بن لدغم، "ميكانيزمات إنتقال السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2012، ص: 89 - 91.

الحقيقية مما يؤدي إلى تقليل من أهميتها كمؤشر، كما أن المتغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، إنما أيضا عوامل السوق (الوضع التي يمر بها السوق).

فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة لإبلاغ السياسة النقدية، ووسيلة لها أيضا يذهب البعض إلى فرض استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لأن ذلك يعبر عن غياب الهدف النقدي للسياسة إقتصادية في الواقع¹.

3-2- سعر الصرف: فانخفاض سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمان الاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها مقابل تلك العملات ن فتقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي على عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف وهذه التقلبات تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل والتأثير عليه، واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها للمحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان نجاح، وهذه تكلفة مقابل إختيار هدف استقرار سعر الصرف².

3-3- المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان المالين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الإقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية³.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتلخص أدوات السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها تأثير وسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الإئتمان الممنوح، حيث يتم تقسيم الأدوات إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، وهناك أيضا أدوات أخرى، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الآتي:

¹: شريف عمروش، "السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص: 70.

²: فتحي بن لدغم، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

³: المرجع نفسه، ص: 91.

أولاً: الأدوات غير المباشرة

ويحدد الغرض الأساسي من استخدام الأدوات غير المباشرة في تأثير على كمية الإئتمان المصرفي أي التأثير على حجم عمليات الإقراض، وهذا يمكنها من التأثير على النشاط الإقتصادي بطريقة توسعية أو إنكماشية، وهناك عدة أدوات نذكر منها:

1. سياسة إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم ما تقدمه له من السندات، ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة لتحكم في حجم الإئتمان، بحيث يرفعه في حالات التضخم ليقال من لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لديه أو الاقتراض منه، مما يجعلها ترفع من سعر إقراضها وخصمها للجمهور، وفي حالة الكساد و إنكماش يخفضه البنك المركزي طالبا للتأثير العكسي¹. إن فعالية هذه السياسة تتوقف على عدة عوامل أهمها²:

- مدى نمو وإتساع السوق النقدية عموماً وسوق الخصم على وجه الخصوص، حيث تتطلب هذه الأداة توفر سوق نقدية متطورة للتعامل في أدوات الدين القصيرة الأجل، التي يقبل البنك المركزي الإقراض بضمانها عن طريق إعادة خصمها.
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية، فمتى كانت هذه البنوك تتمتع بسيولة مرتفعة وتستطيع الاعتماد على تمويل نفسها ذاتياً، نقل رغبتها في إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية. وهذا الوضع يؤدي إلى غياب العلاقة التأثيرية لسعر إعادة الخصم على معدلات الفائدة (أسعار الخصم) على مستوى البنوك التجارية بما أنها لم تعد مضطرة للجوء إليه كمصدر أول وأخير للإقراض. تبعاً لهذا كله تقل فاعلية هذه السياسة، وقد تصل إلى حد الفشل والعجز في تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- درجة مرونة الطلب على الإئتمان لسعر الفائدة، حيث يتطلب نجاح هذه السياسة قوة هذه المرونة والتي لا تتحقق دائماً وفي كل الظروف فرفع أسعار الفائدة مثلاً في فترات التضخم لا يتبع دائماً بانخفاض الطلب على القروض والعكس صحيح، لأن ذلك يتوقف على جانب النفسي لرجال الأعمال بين درجة تفاؤلهم وتشاؤمهم، ومدى حُبهم للمخاطرة وتوقعاتهم المستقبلية بشأن تحميل الأرباح وتعويض الخسائر عن الطريق

¹: سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر"، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 120.

²: مصطفى رشدي شيحة، "النقود والمصارف والإئتمان"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص: 143 - 145.

رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة فسياسة معدل الخصم بإمكانها أن تقشل في كل مرة تحفز فيها الظروف الاقتصادية رجال الأعمال نحو التفاؤل¹.

2. **السوق المفتوحة:** تتضمن هذه عملية شراء وبيع البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية في السوق والهدف الأساسي هو التأثير المباشر في حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وآلية هذه السياسة تتمثل في قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، مما يعني زيادة قدرة هذه البنوك وبالتالي زيادة عرض النقد، والعكس يحدث لدى البنوك التجارية، فإنه يحصل مقابل هذا البيع على نقد، مما يؤدي إلى انكماش حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وبالتالي إنخفاض قدرتها على الإقراض مما يؤدي إلى إنخفاض عرض النقود تعد هذه السياسات من السياسات غير المباشرة، فالتأثير المباشر يقع على حجم الودائع وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الأوراق المالية، وعلى أسعار الفائدة وعلى إستثمارات البنوك وقروضها، ومع ازدياد الودائع لدى البنوك سيشجع ذلك البنوك على الإقراض مما يؤدي في نهاية إلى زيادة عرض النقود العكس يحدث إذا قام البنك ببيع السندات الحكومية². وهناك ثلاث شروط أساسية لضمان فعالية عمليات السوق المفتوحة وهي³:

- مدى توفر السندات الحكومية (كما ونوعاً)؛
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق؛
- مدى إستجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

1. **نسبة الإحتياطي القانوني:** يمثل الإحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي كوديعة بدون فوائد⁴، ويستخدم البنك المركزي تقنية الإحتياطي الإجباري في حالتين⁵:

¹: سلمان بودياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 102- 103 .
²: الشيخ أحمد ولد شيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي"، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص: 24.
³: أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 189.
⁴: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "الإقتصاد الكلي"، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص: 291.
⁵: ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة لدراسة حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص: 19.

- يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني في حالات الركود الإقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على خلق النقود الإئتمانية وبالتالي تتمكن من زيادة منح قروضها إلى مشروعات وتتعرض على حركة النشاط الإقتصادي.
- أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الإئتمان فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الإحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الإئتمانية وبالتالي حدوث انكماش في الإقتصاد. وبالتالي فهذه الأداة تتميز بكونها سريعة المفعول مقارنة مع معدل الخصم وسياسة السوق المفتوحة في حالات التضخم لأنها تجبر المصارف على الإستجابة بسرعة للوصول إلى نسبة المطلوبة من الإحتياطي لدى البنك المركزي.

كما أن تحديد نسبة الإحتياطي القانوني يتوقف على عدة إعتبارات أهمها¹:

- درجة التأثير المطلوب على عرض النقود، فكلما إنخفض الإحتياطي القانوني ارتفعت قيمة المضاعف النقدي، مما يؤدي إلى زيادة أثر تغيرات القاعدة النقدية على العرض النقدي.
- ضمان السيولة للبنوك بحيث يمكنها من الوفاء بطلبات سحب الودائع من قبل عملائها، ويلاحظ تراجع أهمية هذا الإعتبار في الدول المتقدمة في ظل وجود أنظمة للتأمين على الودائع، وسهولة تأمين السيولة من الأسواق المالية المتطورة من خلال بيع الأوراق المالية التي تملكها البنوك.
- كيفية توزيع الأرباح عند زيادة عرض النقود بين المصرف المركزي والبنوك التجارية، فعندما يرغب البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية توسعية فإنه أما يخفض نسبة الإحتياطي القانوني، وهذا يزيد من مقدرة البنوك على خلق الودائع والإقراض مما يؤدي إلى زيادة أرباح هذه البنوك، أو يقوم بشراء أدوات الخزنة من هذه المصارف فيزيد من حيازته لأدوات الخزنة التي يستحق عليها فائدة وهذا يزيد من أرباح البنك المركزي.

ثانياً: الأدوات المباشرة

ويقصد بها الأدوات الكيفية أو النوعية للسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الإئتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض إقتصادية معينة، وتستعمل هذه الأدوات خاصة في الدول النامية وذلك لتعذر عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية². ونذكرها في ما يلي:

¹: عبد الناصر العبادي، وآخرون، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000 ص: 154.

²: محمد العربي ساكر، "محاضرات في الإقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 116.

1. سياسة تأطير القروض: تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية علي منح الإئتمان

بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للإئتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع المباشرة، والمعروف أن سياسة تأطير القروض تصاحب عادة برنامجاً إستقرارياً يشمل كذلك التقليل من النفقات

العمومية وتشجيع الإدخار وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عن طريق ما يلي¹:

- تحديد العتبات التي تطبق عند تجاوزها الإحتياطات الإضافية هذه العتبات قد تحتسب بعد الأخذ بعين الإعتبار إلى جانب القروض الممنوحة؛
- الإستثناء من نظام الإحتياطات الإضافية لبعض القروض التي تكون معفية أيضاً من الإحتياطات العادية.

2. السياسة الإنتقائية للقروض: ينطوي الإقراض الموجه على القواعد التنظيمية تضمن حصول قطاعات

معينة من الإقتصاد على تمويل إنتقائي، بحيث يمكن إستخدام هذه الأداة لدعم قطاعات أكثر حيوية في الإقتصاد، إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتملك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها النقدية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض، وهذه التدخلات لا ينفي أحدهما الآخر بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية². ومن محددات هذه السياسة في ما يلي³:

1-2- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع إستعماله معدل إعادة الخصم العادي.

2-2- وضع قيود على الإئتمان الاستهلاكي: والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع ويستخدم للتقليل من التضخم وطبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941، وفي فرنسا

¹: وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

²: غبريال سرور، "السياسة النقدية واستهداف التضخم"، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص: 49.

³: صلاح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

حدد الحد الأدنى للدفعة المقدمة على مشتريات التسييط لبعض السلع الإستهلاكية في سنة 1969.

2-3- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات إقتصادية مختلفة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في مجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

2-4- هامش الضمان المطلوبة: ويكون ذلك بإحداث تغيير في هامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواء بالزيادة أو بالنقصان، وفي المقابل هناك هامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين فإذا كان هامش الاقتراض يقدر ب: 45% في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة 45% من قيمة الأوراق المالية و 55% الباقية يحققها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان إلى 65% مثلا أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35% مما يقلل من حجم الإئتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، ويحدث العكس في حالة الكساد.

3. سياسة أسعار الفائدة: يقوم البنك المركزي برفع أو خفض سعر الفائدة على القروض لدى البنوك العاملة حسب مقتضى الحالي فإذا كان الإقتصاد يعاني من التضخم يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى الإحجام عن الإقراض وبالتالي تقليل عرض النقد يؤدي إلى إنخفاض الأسعار في النهاية إلى الحد المرغوب، أما إذا إنخفضت الأسعار إلى حدود غير مرغوب فيها فيؤدي هذا في النهاية إلى الكساد فيقوم البنك المركزي بتخفيض الفائدة على القروض يزيد عرض النقد فيزيد الطلب فترتفع الأسعار¹.

ثالثا: أدوات أخرى للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي أحيانا على جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي²:

¹: حسين محمد سمحان وآخرون، "إقتصاديات النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص: 264.

²: أمين رفعت الحبوب، "محاضرات في النقود والإقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص ص: 195 - 196.

1. الإقناع الأدبي: هو عبارة عن مجرد قبول للبنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا

بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الإستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الإتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل كالإقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير إتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما إقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير.

يأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالا متعددة منها:

1-1- الرقابة الكمية: وهي قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني.

2-1- الرقابة النوعية: وهي قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية على تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.

2. إصدار التوجيهات وتعليمات: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية إستخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب بما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى إستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة.

3. الإعلام: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسة النقدية المستقبلية من خلال إظهاره بمختلف الإستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلان بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير الأدلة للأسباب التي جعلته سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الإقتصادية الموضوعية من قبل السلطات.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تنتقل السياسة النقدية إلى الإقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم هذه القنوات وهي قناة سعر الفائدة، قنوات الأسعار والإئتمان.

أولاً: قناة معدل الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الإئتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة على تشجيع الإستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه وكذا دورها في مواجهة مشكل التضخم والانكماش ويتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية، كما يحدد سعر الفائدة الطبيعي بشكل يزيد عن المعدل السنوي الرقم القياسي للأسعار بنسبة 2% و3%، حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى إختلاف معدلات التضخم، معدلات النمو الإقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات. وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الإقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها¹:

- تشجيع الجمهور على الإدخار وإيداع أموالهم في البنوك ؛
- تشجيع الإستثمار وزيادة الطلب عليه ؛
- المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ومنع هروبها نحو الخارج، وجذب رؤوس الأموال الخارجية؛
- المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة ؛
- التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع وتقليص الإئتمان المحلي.

ويرى الكلاسيك أن القناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية إما للينزيون فيعتبرونها أهم قناة تمكن السياسة النقدية من بلوغ هدف النمو الإقتصادي.

والتأثير على المتغيرات الإقتصادية من خلال سعر الفائدة يكون كما يلي:

$$M \uparrow \rightarrow Ir \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

¹: فتيحة بناني، "السياسة النقدية والنمو الإقتصادي"، دراسة نظرية، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2009، ص ص: 131-132.

حيث M تمثل السياسة النقدية توسعية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة (ir) وبالتالي انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال وزيادة الإستثمار (I)، وهذا الأخير الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، حيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (Y).

وعند إتباع سياسة نقدية إنكماشية M هذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الإسمي الحقيقي، مما يرفع من تكلفة رأس المال وبالتالي انخفاض نفقات الإستثماروا انخفاض الإنتاج

$$M \downarrow \rightarrow Ir \uparrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

ثانياً: قناة الأسعار:

ركز الكينزيون في تحليلهم لآثار السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية إنطلاقاً من نموذج LM و IS على قناة واحدة هي سعر الفائدة، أما النقديون فيتصورون آلية أخرى لإنتقال السياسة النقدية تتعلق بأسعار الأصول الأخرى ويوجد نوعان لهذه القناة هما: قناة سعر الصرف، قناة أسعار سندات والأسهم.

1. قناة سعر الصرف:

حضيت هذه القناة بدراسات إقتصادية جعلتها تلعب دوراً في إحداث أثر على الإقتصاد، منها التي قام بها (1993) $Taylorhooper$ ، فإذا أخذنا بعين الإعتبار توجه الإقتصاديات نحو العالمية وتطبيق نظام سعر الصرف المعموم يبدو أنه من الأفضل الاهتمام بقناة السياسة النقدية عن طريق نظام سعر الصرف على الصادرات إلى جانب إستخدام أسعار الفائدة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتتعلق تأثيرات هذه القناة عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية E ، ويترتب عن هذا التخفيض انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، مما يترجم بحدوث فائض في الصادرات NX ومنه الإنتاج الكلي Y حيث انتقال أثر السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الصرف يتضح من خلال معادلة كالآتي:

$$M \downarrow \rightarrow ir \uparrow \rightarrow E \uparrow \rightarrow NX \downarrow$$

بما أن الرؤوس الأموال الأجنبية شديدة الحركة لتغيرات أسعار الفائدة المحلية الحقيقية يؤدي إلى إنتقال الأموال إلى الخارج مما يؤدي إلى تدهور الحساب الرأسمالي وبالتالي ميزان المدفوعات لذا يجب أن تكون أسعار الفائدة منخفضة عند المستوى الذي لا يضر بقيمة العملة الوطنية، كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يزيد قيمة الصادرات الصافية.

2. قناة أسعار الأسهم والسندات :

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى لـ Tobin. و الثانية لـ Modigliani حيث حاول الإقتصادي توبين (Tobin) توضيح الدور التي تؤديه السياسة النقدية أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية q وهي نظرية حركية في الإستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الإستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال وتسمى هذه النسبة بمعادلة q:

$$Q = M / R$$

حيث:

M: تمثل القيمة السوقية للأصل المالي، R: تمثل تكلفة الإحلال.

وأوجد توبين علاقة ارتباط بين هذا المعدل وبين الإنفاق الاستثماري، كما أشار إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما يكون $Q > 1$ كما أشار إلى علاقة بين قيمة المؤسسات أو المساكن في السوق وتكلفة التصنيع أي ما يجب إنفاقه لإنجاز طاقة إنتاجية أو بناء مسكن، فعندما تكون q مرتفعة فإنه من المهم خلق وحدات إنتاج جديدة فالإستثمار، بالتالي يكون قويا والعكس عندما تكون q منخفضة فالمستثمرون لهم الأفضلية في انقاد المؤسسات أو السلع والمساكن في السوق وهذا ما يجعل الاستثمار يميل إلى الركود، ويضعف النمو أو يكون سليما، فالسياسة النقدية تؤثر على المعامل q، وتوفر للأعوان النقود التي يرغبون فيها عندما تكون السياسة توسعية وتسرع لهم للتخلص منها ومبادلتها بسلعة حقيقية، للمؤسسات أو المساكن تعمل على رفع أسعارها أكثر وخاصة الجديدة منها ويكون المعامل q مرتفعا، أما السياسة النقدية الضعيفة تنتج أثرا معاكسا فيبيع الأعوان الاقتصاديون أصول حقيقية سعيا منهم للحصول أكثر على النقود¹.

أما نظرية Modigliani فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستوى الاستهلاك عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق، الذي يحدد بالدخل الحالي الموارد المحصلة عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية وبالتالي يزيد استهلاكهم².

من جهته أوضح Modigliani أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها (Pe) فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم اللذين يرفعون من

¹: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 176-177.

²: عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، "النقود والبنوك"، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2006، ص: 344.

استهلاكهم من السلع والخدمات، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن الزيادة هذا الأخير

$$\boxed{M \uparrow \rightarrow Pe \uparrow \rightarrow \text{الثروة} \uparrow \rightarrow \text{الإستهلاك} \uparrow \rightarrow Y \uparrow} \quad y \text{ يؤدي إلى زيادة الإنتاج}$$

فهاتين النظريتين توضحان كيف يمكن لأسعار الأصول أن تؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالخصوص على الدخل القومي كنتيجة أخيرة.

ثالثاً: قناة الائتمان

1. إن اختلاف الاقتصاديين حول تأثيرات السياسة النقدية من خلال قنوات أسعار الفائدة على الإنفاق على السلع المعمرة، أدى إلى تفسيرات جديدة تستند إلى مشكلة المعلومات المتماثلة في الأسواق المالية ويشار إلى هذا التفسير بالجانب الائتماني، والذي يفترض أن قنوات آلية انتقال السياسة النقدية تتبثق كنتيجة لمشكلة المعلومات في أسواق الائتمان والتي تنقل اثر السياسة النقدية عبر آليتين هما قناة الإقراض المصرفي، قناة الميزانية العمومية للمنشآت¹.

2. **قناة الإقراض المصرفي:** تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي نظراً لمكانتها التي تسمح بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الإقراض يكون عدد من البنوك التجارية وتعمل هذه القناة كما يلي²:

- عند إتباع سياسة نقدية توسعية فان كمية النقود تزداد البنكية، وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في نفقات الاستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي؛
- عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فانه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

3. قناة الميزانية العمومية للمنشآت:

إن قناة الميزانية العمومية للمنشآت تشبه قناة الإقراض المصرفي من حيث أنها تتبثق من وجود مشاكل المعلومات المماثلة في أسواق الائتمان³.

¹: المرجع نفسه، ص: 345.

²: إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص: 66.

³: عبد الله الطاهر، الموفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

و تشير هذه القناة إلى أن ضعف الوضعية الصافية التي تنسم بها أي مؤسسة يؤدي إلى مشاكل الانتقاء العكسي الذي يعني قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطرة كبيرة في الإقراض و عليه فعندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقترض فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات و ضماناتها، إضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها فهو مالا يحفز البنوك على إقراضها ولهذا بطبيعة الحال أثر على الاستثمار و الناتج الوطني، أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم و تدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري وبالتالي يرتفع الطلب الإجمالي.

المبحث الثالث: النظريات النقدية و تفسيرها للطلب على النقود

إن النظرية النقدية ترتبط بالنظرية الإقتصادية العامة ارتباطا قويا، فالنشاط الإقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها البعض في الواقع العملي وسيتم عرض مختلف النظريات النقدية في ما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار، و يقوم مضمونها على أن التغيير في كمية النقود، يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس المعدل و الاتجاه، و هذا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ولقد قام بوضع هذه النظرية و تطويرها كل من الإقتصادي الإنجليزي جون لوك 1632-1704 م و مواطنه دافيد هيوم 1711-1836 م و الإقتصادي الفرنسي مونتسكيو 1689-1755 م.

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، و خاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العلمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور للدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الإقتصادية المختلفة و تحليلها.

أولا: الفرضيات التي تقوم عليها النظرية:

قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الفرضيات التالية و التي على أساسها تم بناء معادلة التبادل لفيشر و معادلة الأصد النقدية المعروفة بمعادلة فيشر:

- ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد¹؛
 - مرونة الأجور والأسعار هبوطاً وصعوداً؛
 - الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل²؛
 - وجود علاقة سببية بين التغيير في المستوى العام للأسعار كمتغير في كمية النقود مستقل³؛
 - ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقلة عن كمية النقود منها درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية وغيرها.
- لقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير النظرية الكمية، من أشهرها معادلة التبادل ل فيشر، ومحاولة مارشال التي استندت إلى فكرة التفضيل النقدي.

ثانياً: معادلة التبادل لفيشر (Fisher)

يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911م من قبل الاقتصادي الأمريكي آرثر فيشر (1867-1967) الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر النيوكلاسيكي، نظراً لما تركه من بصمات خاصة فيما يتعلق بالظواهر النقدية. وتنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات بأهمية تغييرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

$$MV / PT$$

MV : النقود القانونية المتداولة، وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية.

V : سرعة تداولها وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى أخرى.

P : المستوى العام للأسعار، T : حجم المبادلات،

¹: بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 10.

²: أحمد أبو الفتوح علي الناقة، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص: 257.

³: عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، "اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 257.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضاً، حيث أدخلت النقود المصرفية في

$$MV + M'V'$$

M: النقود القانونية، v : سرعة التداول.

M': النقود المصرفية، v' : سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و M' هو حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط في الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد، يمكن القول بأن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها. وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها¹:

- تجاهل آثار الفائدة على المستوى العام للأسعار؛
 - لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك؛
 - افتراض ان الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفضل موسم زراعي مثلاً؛
 - الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات، وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسك النقود وسرعة تداولها.
- وقد مهد هذا الاتجاه للعديد من النظريات من بينها نظرية كامبريدج.

ثالثاً: معادلة كامبريدج (Cambridge)

هذه المعادلة هي عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية أو لمعادلة فيشر وسميت كامبريدج نسبة إلى جامعة كامبريدج، وبالخصوص إلى أستاذي الاقتصاد Marshall و pigou، تركز هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو

¹: إسماعيل محمد هاشم، "النقود والبنوك"، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، 1996، ص ص: 129-131.

حتى طويلة. ولقد اشتق Marshall و Pigou نظريتهم من معادلة التبادل لفيشر وذلك بتعويض حجم

$$M * V = P * Y$$

المعاملات T بالإنتاج Y لتصبح المعادلة من الشكل:

حيث $M * V$ تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة معينة، و $P * Y$ تمثل

القيمة الإسمية للنتاج الوطني، أي قيمة ما ينتج خلال السنة من السلع والخدمات النهائية، وبقسمة

$$M = 1/V * P * Y$$

طرفي المعادلة على V نحصل على:

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة في النقد تساوي الكمية المطلوبة

$$DM = K * YP$$

نستطيع استبدال M بـ M_d ، وبوضع $k=1/V$ تصبح المعادلة:

حيث: K هي نسبة التفضيل النقدي، وبما أن K ثابتة (لأن سرعة دوران النقود ثابتة)، فإن مستوى المبادلات

التي هي نسبة ثابتة من الدخل الإسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ويتوقف تحديد

قيمة K على العوامل التالية:

- توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم بـ k أقل؛
- ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت قيمة k ؛
- مستويات الأسعار.

وترتبط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن

تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، والذي يؤثر على

الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.

رابعاً: تقييم النظرية النقدية التقليدية

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام للأسعار والعوامل

المؤثرة في تغيراته، إلا أنها واجهت بعض الانتقادات كغيرها من النظريات والتي تعكس حصرها في ما يلي¹:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي، مثل عدم واقعية فرضية ثبات حجم الإنتاج الحقيقي،

حيث أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية عدم صحة هذه الفرضية، وأكدت بأن الإنتاج لا يستقر بصفة

دائمة عند مستوى التشغيل التام كما لا توجد قوى خفية تعيد الاقتصاد إلى حالة التوازن.

¹: أحمد ضيف، "الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال"، محاضرات موجهة لطلبة علوم الاقتصاد وعلوم تجارية وعلوم التسيير، البويرة،

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار، واعتبار سعر الفائدة ظاهرة حقيقية تتحدد في سوق السلع والخدمات من خلال التوازن بين الاستثمار والادخار.
- عدم واقعية ثبات سرعة دوران النقود، حيث يمكن أن يتغير بتغير حجم المعاملات، كما يمكن أن تتغير كذلك نتيجة تغير ظروف السوق كالفساد والرواج. إذا كانت سرعة دوران النقود غير ثابتة فإن زيادتها سوف يكون لها نفس تأثير زيادة الكتلة النقدية، وهذا ما يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار حتى مع ثبات كمية النقود.
- لم تبين النظرية أسباب التغير التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك، وإنما اكتفت بتبيين كيفية تغير المستوى العام للأسعار بناء على تغيرات الكتلة النقدية.
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة، ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي، أو ندرة سلعة ما أو ارتفاع الطلب عليها.
- الإهمال بوظيفة واحدة فقط للنقود المتمثلة في وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى، والتي تطلب النقود من خلالها لذاتها.

رغم هذه الانتقادات إلا أن لهذه النظرية عدة إيجابيات و المتمثلة في ما يلي¹:

- قامت هذه النظرية بتفسير الظواهر الاقتصادية في إطارها الواقعي آنذاك كما قامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة؛
- إن نظرية كمية النقود هي نظرية علمية بحثه، حيث اعتمدت في التحليل والتفسير لمختلف العلاقات الاقتصادية على الأسلوب العلمي البحث، فهي نظرية واقعية تفسيرية علمية؛
- استطاعت النظرية الكمية للنقود أن تشد الانتباه إلى بعض الكميات الكمية الكلية الهامة، والتي تعكس النشاط الاقتصادي مثل: كمية المبادلات وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

إن أي نظرية نقدية مرتبطة بالتراكمات المادية، التاريخية والمعرفية للفترة الزمنية التي ظهرت فيها، إذن فهي مرتبطة بأسس ومبادئ في الإطار التاريخي الذي نشأت فيه من حيث الأفكار والوقائع الاقتصادية.

¹: المرجع نفسه، ص: 33.

أولاً: أسس ومبادئ النظرية الكينزية

إن ظهور النظرية الكينزية كان بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م، "أزمة الكساد الكبير"، وبالتالي فالنظرية الكينزية أتت كعلاج لهذه الأزمة، ويمكن القول بأن مختلف المبادئ والأسس التي اعتمدت عليها هذه النظرية كانت مناقضة لمبادئ النظرية الكلاسيكية التي عجزت عن تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية وحلها، ويمكن تلخيص مختلف مبادئ النظرية الكينزية في ما يلي:

- رفض كينز فروض الكلاسيك والتي تنص على أن المجتمعات تسودها حالة من التشغيل التام عند التوازن الكلي، حيث أن هناك حالة من التشغيل غير التام نتيجة لتقلبات كمية عناصر الإنتاج، وقد يحدث التوازن الكلي في حالة التشغيل غير التام؛
- أهمية تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة الاستثمار بصفة مؤقتة، حيث يرى كينز بأن ترك الحرية التامة للأنشطة الاقتصادية لحدث خلافاً في الاقتصاد، إذ يرى كينز أنه ليس من الضرورة تحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة؛
- تدخل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية يعمل على تحقيق مصلحة المجتمع ككل؛
- إن أسباب البطالة في المجتمع ليس العمال، وإنما رجال الأعمال حيث ترجع البطالة إلى عدم كفاية الاستثمارات، أي أن البطالة إجبارية وليست اختيارية كما يرى الكلاسيك؛
- الاستهلاك هو الذي يعمل على زيادة وتشجيع الاستثمار وليس الادخار، حيث أن الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج بينما يؤدي انخفاضه إلى حالة من الركود؛
- عدم صحة فكرة التشغيل التام، حيث أثبت كينز بأن الاقتصاد في الغالب يكون في حالة التشغيل الناقص، أما حالة التشغيل التام فهي حالة متطرفة نادرة التحقيق؛
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصاً الأجور في اتجاهها التنازلي، حيث في الواقع العملي لا ننتظر انخفاض الأجور حسب الطلب والعرض على اليد العاملة، إذ هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً على الأجور كمطالب النقابات العمالية وكذا انخفاض القدرة الشرائية؛
- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب، حيث أن لب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 هو ارتفاع جانب العرض مقارنة بجانب الطلب "عدم سريان قانون ساي"، كما أكد كينز العكس أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض وهذا المبدأ أقرب للواقع، إذ أن المنتجون لا ينتجون سلعة ما إلا كان هناك طلب عليها (دراسة السوق قبل القيام بالعملية الإنتاجية).

- انتقاد فكرة سعر الفائدة ظاهرة حقيقية (مرتبطة بسوق السلع والخدمات يتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار) وإثبات بأنه مرتبط بسوق النقد (يتحدد في السوق النقدي حسب العرض والطلب على النقود). إدخال مفهوم الطلب الفعال للتحليل الاقتصادي الكلي، والذي يعني به الطلب القرون بالقدرة الشرائية، على خلاف الطلب العادي الذي يتميز بالرغبة فقط في الشراء، إذ يرى بعض الاقتصاديين بأن الطلب الفعال هو ثمن الطلب الذي يتساوى فعلا مع العرض الكلي في حالة التوازن ومنه¹:

الطلب الكلي الفعال = الإنفاق الكلي الفعلي = الدخل الوطني (في حالة التوازن).

يمكن إدراك عمل النموذج كمينز ي من خلال الطلب الكلي الفعال، حيث قسم كينز الطلب الكلي إلى الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، فالطلب الاستهلاكي تتحكم فيه عوامل موضوعية كالدخل المتاح لدى العائلات والعلاقات بينهما علاقة طردية وكذا سعر الفائدة والعلاقة بينهما علاقة عكسية حيث ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك من طرف العائلات ويزيد من مدخراتهم، كما تتحكم في الطلب الاستهلاكي عوامل ذاتية مرتبطة بالعادات والتقاليد التي تعودت عليها العائلات في عملية الاستهلاك مثل أنواع السلع المستهلكة وكذا كمياتها أما الطلب الاستثماري فيتحكم فيه عاملين رئيسيين ومرتبطين ببعضهما البعض وهما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث يتأثر الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية إذ كلما ارتفع سعر الفائدة يتجه الأفراد إلى ادخار أموالهم بدل استثمارها في القطاع الحقيقي والعكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة، أما بالنسبة لعلاقة الكفاية الحدية لرأس المال والاستثمار فهي علاقة طردية حيث كلما ارتفعت مردودية الاستثمار كلما شجع على زيادة الاستثمار والعكس صحيح، وبذلك يمكن القول بأن أصحاب رأس المال يتخذ قرار استثماريه اقتصاديا بناء على مقارنة سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال فإن صاحب رأس المال يتجه إلى ادخار أمواله في البنوك بدل من استثمارها في القطاع الحقيقي، والعكس في حالة ما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فينتجه صاحب رأس المال إلى الاستثمار لأنه يكون أكبر مردودية من البنوك.

ثانيا: فرضيات النظرية النقدية الكينزية: من خلال الأسس والمبادئ العامة للنظرية الكينزية يمكن استنتاج أهم الفرضيات التي بنا عليها كينز نموذج في الاقتصاد النقدي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي²:

¹: مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص: 549.

²: بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 33 - 38.

- اعتبر كينز بأن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكينز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود؛
- اعتبر النقود عاملاً مؤثراً في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عكس الكلاسيك الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي؛
- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فهو يرى بأنه حتى ولو كان هناك أثر لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار فلا يكون بنفس النسبة، وإنما بنسبة أقل والتأثير الآخر يكون على حجم الإنتاج إذا كان الإقتصاد في حالة التشغيل الناقص؛
- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس الكلاسيك الذين يروون بأن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار؛
- عالج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بأن النقود تطلب لثلاثة أغراض مهمة، والمتمثلة في المعاملات والاحتياط بالإضافة إلى المضاربة، عكس الكلاسيك الذين يروون بأن النقود تطلب لدافع المعاملات والاحتياط (وسيلة للتبادل فقط).

ثالثاً: النموذج النقدي وفق النظرية الكينزية

لقد عالج كينز الجانب النقدي من الاقتصاد بالتطرق إلى دراسة جانبيين مهمين في الاقتصاد النقدي هما: العرض النقدي ومحدداته، الطلب النقدي ومحدداته، ثم توصل إلى حالة التوازن من خلال تساوي العرض مع الطلب.

عرض النقود: يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M = \bar{M}$ ، ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي. ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي¹.

يعتبر العرض النقدي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، ومن تم يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية:

¹: محمد. حمدي، إبراهيم لمسلماتي، "التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الإقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (غير منشورة)، الفلسفة في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2003، ص: 39.

المفهوم الضيق M_1 يعرف بمجموع وسائل الدفع يشمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة و الودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا .
 المفهوم الواسع M_2 : تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشمل على M_1 مضاف إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من M_1 .
 مفهوم السيولة المحلية M_3 : وتشمل على M_2 السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزينة، وهي أقل سيولة من M_2 .

1. الطلب على النقود: لقد وضع كينز في نظريته العامة " الدوافع النفسية للسيولة" أن رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أ، النقود تعد بمثابة الأصل الأكثر سيولة، ولقد وضع أيضا كينز كذلك بأن الأعوان الاقتصاديين يطلبون النقود لأنهم بحاجة إليها، وذلك لثلاثة دوافع رئيسة و المتمثلة في دافع المعاملات، دافع الاحتياط، ودافع المضاربة.

2-1- الطلب على النقود بدافع المعاملات: ونقصد به احتفاظ الأعوان الاقتصاديين بجزء من الأرصدة النقدية قصد تلبية مختلف معاملاتهم اليومية، وبالتالي فمن المنطقي أن يتأثر هذا النوع من الطلب على النقود بمستوى الدخل الذي يتقاضاه هؤلاء الأعوان الاقتصاديين. ولقد تكلمت النظرية الكلاسيكية على هذا الدافع إلا أنها إعتبرته الدافع الوحيد للطلب على النقود. و يعتبر دافع المعاملات و الذي نرسم له بالرمز dM أكثر الدوافع شيوعا، ومرتبطة بشيوع وظيفة النقد التاريخية، وهو دافع هام في تحفيز الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، واعتقد كينز بأن دافع المعاملات يتناسب مع الدخل النقدي (Y)، وذلك في الفترة قصيرة الأجل يعتبر الدخل أهم عامل مؤثر في الطلب على النقود بدافع المعاملات ومنه يمكن كتابة دالة

$$\frac{dM}{M} = f(Y) / f'(Y) > 0 \quad \text{الشكل 1:}$$

أي أن العلاقة بين الدخل و الطلب على النقود بدافع المعاملات علاقة طردية.

2-2- الطلب على النقود بدافع الاحتياط: كثيرا ما يحتفظ الأعوان الاقتصاديين بأرصدة نقدية سائلة لغرض تغطية بعض المصاريف المستقبلية الطارئة و غير المتوقعة، فالأفراد يحتفظون بهذه الأرصدة النقدية لمواجهة مصاريف المرض، فقدان العمل، مواجهة ظروف غير متوقعة تتطلب مصاريف معتبرة. أما أصحاب المشاريع فكذلك يحتفظون بأرصدة نقدية لغرض الاحتياط لأجل

¹: عبد القادر خليل، " مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 286.

مواجهة ما قد يحدث من كوارث أو طوارئ تتطلب القيام بنفقات طارئة متعلقة بالإنتاج، وكذلك الاستفادة من عقد صفقات رابحة في المستقبل ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به: ففي فترات الرخاء قد يتفاعل الفرد فيقل طلبه على النقود بدافع الاحتياط، أما في فترات الكساد قد يتشائم فتزداد حاجته للنقود للاحتفاظ بها خوفا من التقلبات في المستقبل¹.
- درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال: أي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود، فكلما كانت إمكانية الحصول على ائتمان من هذا السوق الكبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى نقود أمرا سهلا وبسرعة، قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الطوارئ.
- درجة عدم التأكد السائد في المجتمع: فمثلا في فترة الأزمات يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستفادة لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد تحدث في المستقبل².
- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال: كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين متقلبا، تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ، بعكس الحال لما يكون الطلب على هذه المنتجات مستقرا³.

وبما أن مختلف العوامل المذكورة سابقا تتغير على المدى الطويل، فإن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يتأثر في المدى القصير بالدخل، ومنه يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع الاحتياط من

$$\text{الشكل: } PdM = g(Y) / g'(Y) > 0$$

إن الطلب على النقود بدافع المعاملات وكذا الطلب على النقود بدافع الاحتياط لهما نفس المتغير المتمثل في

$$ptdM = F(Y) / F'(Y) > 0$$

الدخل، و عليه يمكن دمج الدالتين في دالة واحدة وتكون كما يلي:

و تسمى دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.

إن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط له علاقة طردية مع الدخل المتحصل عليه من طرف الأعوان الاقتصاديين، أما بالنسبة لسعر الفائدة فلا علاقة له بهذا الطلب.

¹: محي الدين الغريب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971، ص: 221.

²: فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص: 99.

³: صبحي تادرس قريصة، "النقود والبنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986، ص: 2.

2-3- الطلب على النقود بدافع المضاربة¹: تعني المضاربة بمفهومها الواسع تحين الفرص السانحة

والتصرف بطريقة ناجحة للحصول على الربح، الذي يمثل الفرق بين السعيرين (أي السعر

الحالي وسعر المضاربة الذي يكون مستقبلي) لسلعة موضوع المضاربة.

• حسب كينز فالمضاربة تعني القيام بتوقعات عن حركة معدل الفائدة تجاه الأصول المالية، ومن تم التنبؤ بتغيرات قيمة هذه الأصول.

• لقد قسم كينز الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزون للثروة إلى نوعين "النقود" "السندات"، حيث اعتبر أن النقود كأصل سائل كامل السيولة لا يعطي عائدا (العائد المادي على النقد = 0)، وأما العائد على السندات فيتكون من الفائدة النقدية على السند بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي المحتمل على السند.

• تتم المضاربة من خلال أربعة عناصر هي: سعر الفائدة، قيمة السند، صاحب السند، صاحب النقد، حيث ترتفع أو تتخفض قيمة السند وفقا لتغيرات معدل الفائدة في السوق النقدي، ونظرا لأن الطلب على النقود بدافع المضاربة يعتمد على قيمة السند قصد القيام بالمضاربة، فإنه شديد الحساسية لسعر الفائدة ويرتبط به عكسيا، ولذلك يرى كينز بأن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتحدد بالدرجة الأولى بسعر الفائدة بالإضافة إلى عوامل أخرى كتقلبات الأسواق المالية والنقدية، طول المدة، النشاط الاقتصادي... الخ.

و من خلال ما سبق يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة كما يلي:

$$adM = F(i) / F'(i) < 0$$

هذه العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة ليست علاقة مباشرة، حيث في البداية تغير سعر الفائدة تؤدي إلى تغير قيمة السند (العلاقة بينهما علاقة عكسية)، ثم تغير قيمة السند هي التي تؤدي إلى تغير الطلب على النقود بدافع المضاربة (العلاقة بينهما علاقة طردية).

إن تغير سعر الفائدة له حالتين متطرفتين وهما: حالة الانخفاض الشديد لسعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع كبير جدا في الطلب على النقود بدافع المضاربة ويصبح عندها كل الأصول المالية ذات سيولة تامة (مصيدة السيولة)، حيث يصبح كل الأعوان الاقتصاديين يفضلون النقود في شكلها السائل، أما في الحالة

¹: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

الثانية فهي الارتفاع الكبير لسعر الفائدة مما يؤدي إلى الانخفاض الشديد للطلب على النقود بدافع المضاربة ويؤول إلى الصفر.

المطلب الثالث: نظرية فيردمان (Friedman):

نظرا لمحدودية الفكر كينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي، ظهر فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية فتعتبر مدرسة شيكاغو "نظرية فيردمان امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية زامنت هذه المدرسة ظهور أزمة اقتصادية تعایش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات.

أولاً: نظرية الطلب على النقود عند فيردمان

تعرف نظرية الطلب على النقود عند فيردمان بالنظرية الكمية المعاصرة، التي تهتم بتحليل جانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل كينزي، حيث يرى فيردمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال وتقوم النظرية الكمية المعاصرة للنقود على الافتراضات التالية¹:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- استقرار دالة الطلب وأهميتها؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

ثانياً: محددات الطلب على النقود عند فيردمان

ويتوقف الطلب على النقود في تحليل فيردمان على ثلاثة عوامل أساسية هي²:

- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها؛
- مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة؛
- أنواع وتفضيلات الحائزين على الأصول أي الأفراد.

¹: عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، عمان، 1994، ص: 163.

²: إكرام حداد، مهشور هنلول، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

مفهوم الثروة حسب النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائدا يتمثل في الراحة، السهولة والأمان، حيث تمثل سلعة رأسمالية أو عنصرا من عناصر الإنتاج. أما المكونات الأخرى للثروة فتتمثل في الأصول المالية والنقدية كالأسهم التي تتحدد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة، إلى جانب الأصول العينية أو الطبيعية التي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار، فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وعائده، وهو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية أي البشرية.

ثالثا: دالة الطلب على النقود عند فيردمان:

لقد افترض فيردمان أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصد، وليس بكمية اسمية وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود

$$dM / P = f(Y, Q, r, \beta - mr, re - rm, \Pi e - rm, n - RM, \mu) \quad \text{عند فيردمان، بالصيغة التالية}^1:$$

حيث: dM/P : الطلب على النقود بأرصدة حقيقية.

Y_0 : الدخل الدائم، mr : العوائد المتوقعة من النقود، r : العوائد المتوقعة من السندات، er : العوائد المتوقعة من الأسهم، Π : معدل التضخم المتوقع، n : الثروة البشرية، \bar{U} : أنواق ونفضيات الأفراد.

وبتحليل أعمق يفترض فيردمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابيا بثروة الأفراد التي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلبا من الدخل الجاري عند الكلاسيك وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة.

رابعا: انتقادات نظرية فيردمان

تعرضت النظرية النقدية المعاصرة لعدة انتقادات كبقية النظريات التي سبقتها ويمكن تلخيصها فيما يلي²:

- إهمال معدل الفائدة، حيث يرى فيردمان بأن الطلب على النقود غير حساس لسعر الفائدة، وهذا يتناقض والواقع التجريبي، ضعف الصياغة النهائية لدالة الطلب على النقود فبالرغم من أن هذه الصيغة تعطي إضافة لما جاء به الكلاسيك وكينز، إلا أنها ذات جانب تحليلي، وهي بعيدة نوعا ما عن التطبيق العملي، وذلك لإهمالها بعض المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود لسعر الفائدة.
- صعوبة تطبيق دالة الطلب على النقود عند فيردمان على أرض الواقع، وذلك لكثرة المتغيرات المفسرة وتداخلها فيما بينها، فلا يمكن التمييز بسهولة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

¹: Brian Snowdon, " la pensée économique moderne ", ediscience international, paris, 1997, P :159

²: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

خلاصة:

- حاولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن نعرض بعض أهم المفاهيم حول النقد، وكذلك ماهية السياسة النقدية وأهم النظريات المفسرة للطلب على النقود وأهم النقاط التي توصلنا إليها هي:
- اختلفت أنواع النقود حسب المعيار المعتمد إلا أن المعيار الأكثر شيوعا هو علاقة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة؛
 - أن مجموعات الكتلة النقدية، تتمثل في: M1، M2، M3، M4؛
 - الطلب على النقود هو ذلك الجزء من ثروة الفرد (المؤسسة) التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة من أجل مواجهة طوارئ المستقبلية أو بغية تحقيق عوائد مالية؛
 - قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الإقتصادي تتوقف على نوع الأداة المستخدمة وعلى القناة المتبعة الإنتقال هذه السياسة إلى الهدف النهائي؛
 - تعددت النظريات المفسرة للطلب على النقود والتي عرضناها بالشكل التسلسلي التاريخي بدءا من نظرية كمية النقود للاقتصاديين التقليديين الكلاسيكيين، وبعدها تلتها نظرية الطلب على النقود لاقتصادي البريطاني كينز وتلتها الصيغة الحديثة للنظرية الكمية للنقود لفيردمان وقد اختلفت هذه النظريات في تحديد دوافع الطلب على النقود.
- نتطرق في الفصل الموالي إلى الطلب على النقود في الجزائر، وذلك بدءا بالإصلاحات الإقتصادية، و تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها، وإدارة السياسة النقدية في الجزائر.

•
•

◀ **الطلب على النقود في الجزائر في ظل الإصلاحات
الإقتصادية (1990-2015)**

• **المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في
الجزائر؛**

• **المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها
ومقابلاتها في الجزائر في الفترة (1990-
2015)؛**

• **المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية في
الجزائر.**

تمهيد:

تتاولنا في الفصل الأول مختلف النظريات المفسرة لطلب على النقود، والتي أظهرت أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على دالة الطلب على النقود، منها سعر الفائدة والدخل النقدي، وحتى معدل التضخم، وتختلف هذه المتغيرات من إقتصاد إلى إقتصاد آخر.

أما في هذا الفصل فسنتناول فيه واقع ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر، مسلطين الضوء على مختلف تطورات الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها والدوافع الحقيقية وراء الطلب النقود من قبل الأعوان الإقتصاديين في الجزائر، كما سوف نعرض بعض المؤشرات النقدية الخاصة بالجزائر، بعد ذكر أهم لإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الجزائري وإنعكاساتها على التوازنات النقدية، وبيان إدارة السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها وأهدافها، وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها في الجزائر في الفترة (1990-2015)؛
- المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية، وعلى أهدافها وأدواتها، وإن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد ليبرالي، يتطلب مجموعة من الإجراءات والبرامج، ولكل ذلك سعت الجزائر منذ نهاية الثمانينات إلى تبني مجموعة من الإصلاحات لكي تمكن الإقتصاد الوطني من الإنتقال السلس إلى الإقتصاد الرأسمالي. ونعرض في ما يلي الأسباب التي دفعت السلطات الجزائرية إلى هذا التوجه والملايسات التاريخية التي دفعت الحكومة إلى تبني هذه الإصلاحات.

المطلب الأول: الأسباب والعوامل الدافعة للإصلاح

ويمكن إجمال هذه الأسباب في ما يلي¹:

أولاً: انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية:

إن إعتداد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة 95% في كل مراحل تطور الإقتصاد الجزائري أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر صرف الدولار، كانت السياسة الإقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نتيجة الإعتداد الكلي على المحروقات، وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الإقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والأسواق المالية والنقدية.

ثانياً: أثر المديونية الخارجية على الإستقرار النقدي:

لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية باب الإقراض للسلطات الجزائرية بحجة دفع التنمية التي اعتمدها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) والمخطط الثاني (1974 -1977)، خاصة أن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية للجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة، ونتيجة لذلك فقد بلغت الديون الخارجية في بداية المخطط الرباعي الثاني (1974 -1977) حوالي 12 مليار دولار، لترتفع بعد ذلك إلى 19,8 مليار في سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالإستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل أي خطر أو حرج، حيث كانت تسدد في آجالها المحددة.

¹: بلعوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة تقييم انعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أنظر الموقع: : séminaire > maktaba > <https://elbassae.net> شوهد يوم: 2017/02/15، ص ص: 3-4.

أما الفترة ما بين 1985 إلى 1993 فقد تميزت بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986، 1990، 1991 وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل، وخدمات الدين، في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعات قياسية.

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

بعد فشل محاولة الإصلاح الذاتي خلال سنتي 1986 و 1988، المتزامنة مع انهيار أسعار النفط في عام 1986، عرفت الجزائر ضائقة مالية أجبرتها على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، مما إستلزم عقد عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي امتدت بين عامي 1989 و 1998، تبعتها إصلاحات ذاتية مع الألفية الثالثة، تتلخص في:

أولاً: اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول لعام 1989

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على أقساط في إطار إتفاق التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق خاصة وقد أستخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989¹. مع ضرورة الالتزام بالإصلاحات التالية²:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم التمويل المقدم للموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار والسعي لبلوغ معدلات أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

يتضح جليا أن من محاور اتفاق الاستعداد الائتماني السابق يتضمن التزام الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية باعتبارها المصدر الأساسي لارتفاع معدلات التضخم والعجز الخارجي خلال هذه الفترة، ومن الطبيعي أن يكون ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي.

ثانياً: اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني لعام 1991

تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في نهاية 1990، أدت إلى عقد استعداد ائتماني ثاني في جوان 1991، أكد على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار. وهذا بعد

¹: الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1998، ص: 195.

²: كحل الراس نوال، "أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية حالة الجزائر (1990-2014)"، مذكرة مقدمة ماستر (غير منشورة) في علوم إقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، السنة 2015، ص: 92.

تحرير رسالة حسن النية المحررة في أبريل 1991، والتي أكدت فيها الحكومة على ضرورة تجسيد الإصلاحات التالية¹:

- التقليل من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والعمل على ترقية النمو الإقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار. واشترط الصندوق مقابل تقديم التمويل العديد من الشروط يمكن تلخيص أهمها في:
 - تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
 - المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
 - القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991؛
 - توسيع مجال تحرير الأسعار.

وقد تم سحب ثلاثة أقساط التمويل، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، نتيجة توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير المدرجة في الاتفاق، إلى جانب المعارضة الشديدة من طرف الشركاء الاجتماعيين، وتبني حكومة السيد بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق بين عامي 1992-1993، فقد عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الأمنية والانفلات الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك، وزيادة الأجور الحكومية ومخصصات دعم الأسعار (وهذا يتنافى مع وصفة صندوق النقد الدولي) وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم، لأن تمويل الإنفاق الحكومي تم من خلال الإصدار النقدي، إلى جانب استمرار تسجيل عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة تراجع الصادرات سواء النفطية لانخفاض أسعار النفط أو غير النفطية بسبب المغالاة في تقييم قيمة الدينار.

ثالثا: اتفاق التثبيت الهيكلي للفترة (مارس 1994- أبريل 1995)

هدف برنامج الاستقرار الإقتصادي قصير المدى تحقيق العديد من الأهداف، تتلخص في²:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والإستقلالية المالية للبنك المركزي؛

¹: المرجع نفسه، ص ص: 92,93.

²: مدني بن شهرة، "الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية". دار حامد للنشر، عمان 2009، ص ص: 132-133.

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط ؛
 - تشجيع أنواع الإدخار وتخفيض الإستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة بالإضافة إلى ضبط عملية دعم السلع الواسعة.
- سمحت الأهداف السابقة والتي سطرها صندوق النقد الدولي وحرص على تحقيقها، بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التعديل الهيكلي لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية.

رابعاً: اتفاق القرض الموسع للفترة (1995 – 1998)

امتد برنامج التعديل الهيكلي على مدى ثلاثة سنوات من 01 - 04 - 1995 إلى 31 - 03 - 1998، بمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1,169 مليار دولار خلال الفترة بعد المفاوضات التي تمت من نادي باريس ونادي لندن، وعمل على تحقيق الأهداف التالية¹:

- الحفاظ على نتائج برنامج التثبيت وتدعيمها ؛
 - إنعاش النمو الإقتصادي بصفة مستقرة (دون الضغوطات التضخمية) ودائمة (تركز على النشاطات المنتجة) وذات نسب عالية للتشغيل (المؤسسات وصناعات الصغيرة والمتوسطة) ؛
 - مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين:
- على الصعيد الداخلي (تحرير الأسعار وإصلاح المنظومة المصرفية وخصوصة المؤسسات العمومية بما فيها إحدى البنوك) و على الصعيد الخارجي (مواصلة تحرير التجارة، متابعة نظام مرن للصرف وتخفيض الحماية الجمركية).

ويمكن تلخيص الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع في الجدول التالي:

¹: محمد بزاوية ، الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص:149.

الجدول رقم (2-1): الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع

الإجراءات	الفترة
إلغاء سقف المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5٪.	1994
إنشاء معامل احتياط إجباري بـ 3٪ على الودائع البنكية، احتياطات حتى 11٪ سنويا	1994
مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي.	1994-1996
وضع قانون استثمار جديد، يسمح للمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.	1994
هيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية انيا، يحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون.	1994-1996
تنمية السوق النقدية:	
• وضع نظام مزيدة لديون البنك المركزي؛	1995
• وضع نظام مزيدة لسندات الخزينة؛	1995
• وضع نظام عمليات السوق المفتوح.	1996
فرض معامل كفاية لرأس المال بـ 4٪ يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8٪.	1995
تقوية قواعد الحيطه التي من شأنها الحد من تركيز الأخطار، وإنشاء خطوط واضحة لترتيب والتزود بالقرض المبرمة.	1995
إلغاء السقف إلى 5٪ لهوامش الربح البنكية.	1996
قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقرض العقارية مع بداية 1997.	1996
التحضير لإنشاء السوق المالية:	1996-1998
• إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة؛	
• إنشاء شركة تسيير بورصة القيم؛	
• أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سونا طراك (12 مليار دينار جزائري) في فيفري 1998.	
إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي، والتزامه بما يلي:	1997
• إنشاء نظام لتمويل السكن؛	
• وضع مخطط إصلاحي تأسيسي بناء على نتائج المراجعة؛	
• تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب الادخار.	
الدخول بقوة في نظام التأمين - ودائع -	1997
التحضير بمعية البنك العالمي، لبرنامج تحديث نظام الدفع.	1998

المصدر: محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجريفة الجزائرية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص: 251.

خامسا: مرحلة بعد التعديل الهيكلي (1999-2014)

تزامنت بداية الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار النفط، مما دفع السلطات إلى تسطير برامج تنمية ضخمة قائمة على التوسيع في الإنفاق الحكومي، وهو عكس ما كان خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وقد تم ذلك في ثلاث مراحل، الأولى خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2005)، والثانية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، والمرحلة الثالثة خلال برنامج توطيد النمو والذي استمر إلى غاية 2014.

1. مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:

كنتيجة لبداية اتضاح توجهات السوق النفطية، فقد قامت السلطات بتسطير البرنامج السابق، وهو قائم على الزيارة الهامة في الإنفاق الحكومي الممول أساسا من الإيرادات النفطية، وذلك بغرض تحفيز الطلب الكلي للخروج من الركود الإقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط ووصفات هيئات برنتون وودز، والتي قامت بضغط الطلب المحلي من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وقد امتد برنامج الإنعاش الإقتصادي على طول الفترة (2001-2004)، وقد رصد له مبلغ 7 مليار دولار (ما يقارب 525 مليار دينار جزائري)، وهذا البرنامج يهدف أساسا إلى تحسين مستويات المعيشة برفع مستويات الأجور، وتقليص معدلات البطالة، وتطوير البنية التحتية، وتطوير الزراعة والصيد البحري¹.

والجدول التالي يوضح النتائج التي توصل إليها:

الجدول رقم (2-2): نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001-2004)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصرية إدارة الضرائب
22,5	5	5	7	5,5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0,4	0,5	0,8	0,3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0,7	1	0,3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0,08	-	-	0,05	0,03	نموذج التنبؤ على مدى المتوسط والطويل
46,58	15,2	13,7	11,35	6,33	المجموع

المصدر: عبو عمر، عبو هودة، "جهود الجُز في الأفق الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 20 أوت 2008، ص: 7.

2. مضمون البرنامج التكاملي لدعم النمو:

كنتيجة لاستمرار أسعار النفط في الارتفاع، تزايد حجم احتياطات الصرف، فقد سطرت الحكومة برنامج دعم النمو الإقتصادي الأول للفترة (2005-2009) وقد رصد له مبلغ 55 مليار دولار، يهدف أساسا إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، واستكمال تحديث المنشآت القاعدية، وتطوير الخدمات

¹: كحل الراس نوال، مرجع سبق ذكره، ص96.

العمومية وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة في ظل التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر في هذا المجال¹. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): مكونات برنامج دعم النمو في الجزائر (2005 - 2009)

المجموع بالنسب المئوية	المبلغ	القطاعات
45,5	1908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1,1	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: كريم بودخدخ، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال (2001-2014)** لمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال (2001-2014)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، 11-12/03/2013، ص: 14.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان له أكبر نسبة من مجموع المبالغ المخصص لبرنامج دعم النمو، وبمبلغ أكبر مع المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج المنشآت الأساسية بمبلغ 1703,1 مليار دينار جزائري، ثم يأتي برنامج دعم التنمية الاقتصادي وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات القطاع الاقتصادي.

3. برنامج توظيف النمو الإقتصادي (المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014): خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلafa ماليا قدر بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار)²، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد ويهدف هذا المخطط إلى³:

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قدره 9700 مليار دج ؛
- تخصيص مبلغ 1534 مليار دج للمشاريع الجديدة ؛

¹: كحل الراس نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

²: فطيمة حاجي، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 162.

³: طارق قندوسي، "تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970 - 2012)" أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في علوم التسيير، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2014، ص: 63.

- توجيه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وذلك بهدف تعزيز التنمية البشرية.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في ما يلي:

الجدول رقم (2-4): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42%
• السكن	3700	
• التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
• الصحة	619	
• تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
• باقي القطاعات	1886	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
• قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
• قطاع المياه	2000	
• قطاع التهيئة العمرانية	500	
3. برنامج دعم التنمية الإقتصادية	3500	16.05%
• الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
• دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
• دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي، المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، ص 48.

يبين الجدول رقم (2-4) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: واستفادة من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج أي ما يمثل 45.42% من إجمالي البرنامج ؛
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج ونسبته 38.52% من إجمالي البرنامج ؛
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادة من 3500 مليار دج أي ما يمثل نسبته 16.45% من إجمالي البرنامج.

المطلب الثالث: إنعكسات الإصلاحات الإقتصادية على التوازنات النقدية

الإصلاحات المطبقة من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي، كانت عبارة عن محاولة منها لتخفيف المديونية الخارجية، توفير التمويل اللازم للقطاعات الإقتصادية بغية العودة إلى التوازنات الإقتصادية الكلية، من خلال التحكم في الكتلة نقدية وإستقرار الأسعار وأسعار الصرف، والرفع من إحتياطات الدولة من الصرف الأجنبي، وسوف نعرض بعض هذه التوازنات أما فيما يخص التضخم فسوف نتطرق إليه في أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

أولاً: أثر الإصلاحات الإقتصادية على سعر الفائدة تبنت السلطات النقدية في الجزائر التحرير التدريجي لأسعار الفائدة في بداية ماي 1989، تبعاً لنموذج (Fry & Mackinnon & Show)، المطبق في عدة دول نامية وذلك بإتخاذ عدة إجراءات قانونية ونقدية خاصة أثناء برنامج التعديل الهيكلي، من أجل الوصول إلى أسعار الفائدة الموجبة¹.

الجدول الموالي يوضح لنا حالة سعر الفائدة خلال الفترة 1994-2009.

الجدول رقم (2-5): يوضح تطور سعر الفائدة خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
lr	-10	-13.2	-13.2	-13.2	-10.13	-7.9	-4.05	8.14	15.1

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
lr	-0.09	-10.33	10.02	7.17	-0.18	-3.87	-7	-2.3	1.51

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
lr	-6.71	21.57	-6.99	-8.65	0.5	8.12	8.44	14.92

المصدر :

world Bank ,(http // donnees. Banque mondiale. Org/indicateur, consulté :10/04/2017.

من خلال الجدول يتضح لنا أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة في بداية الإصلاح النقدي مع صندوق النقد الدولي سنة 1997، والسبب في ذلك يعود إلى إرتفاع معدلات التضخم، وبعدها سجل معدل الفائدة موجب، وذلك لإرتفاع الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1997 والتي تؤدي بدورها إلى إرتفاع معدل التضخم وإستقرار سعر الصرف الأمر الذي

¹: بلال بولوط، "أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري (2000-2008)", مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم

الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص: 121.

سمح بمعدلات الفائدة الحقيقية أن تكون موجبة وبعد هذه الفترة نلاحظ تنديب في أسعار الفائدة وذلك لإضطراب الحاصل في معدل التضخم إبتداءً من 2003 إلى غاية 2015.

ثانياً: أثر الإصلاحات على ميزان المدفوعات وسعر الصرف

نتطرق فيما يلي إلى عرض تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وذلك لبيان أثر الإصلاحات الإقتصادية عليها.

1. تطور إحتياطات الصرف وميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2014.

الجدول رقم(2-6): يبين تطورات إحتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات (1990-2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إحتياطي الصرف	0,7	1,6	1,5	1,5	2,7	2	4,4	8,05	6,84
ميزان المدفوعات	0,08	0,52	0,23	-0,01	4,38	6,38	-2,09	1,16	1,74

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إحتياطي الصرف	4,4	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78
ميزان المدفوعات	-2,38	5,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إحتياطي الصرف	110,1	143,1	148,9	162,2	182,2	190,6	194,0	178,9
ميزان المدفوعات	29,55	36,99	3,86	15,58	20,14	12,05	0,13	-5,8

المصدر:

- De la banque d'Algérie « Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005 Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005 ; Algérie juin 2006 ; P P: 71-72

- التطورات الإقتصادية والنقدية للبنك الجزائر 2005-2015.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في إحتياطات الصرف في الجزائر إبتداءً من 1990 والسبب هو في تحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات من 99,97 دولار سنة 2008 بعد أن كان 19,49 دولار سنة 1997 للبرميل الواحد، إلا أن إحتياطي الصرف إنخفض سنة 2014 إلى 178,9 مقارنة مع 2013، وهذا بسبب إنخفاض أسعار المحروقات.

2. تطور سعر الصرف:عرف نظام الصرف في الجزائر تغيرات وعدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداءً من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف مابين البنوك¹.

الجدول رقم(2-7): يبين تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (1990-2014).

الوحدة: 1 دولار مقابل دينار الجزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	8,96	19	21,82	23,36	35,1	47,7	54,7	57,7	58,7

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	66,6	75,3	77,2	79,7	77,4	72,6	73,3	72,6	69,3

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	64,6	72,64	74,4	76,05	78,10	78,15	78,9

المصدر:

- De la banque d'Algérie « **Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005** **Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005** ; Algérie juin 2006 ; P P: 71-72

- التطورات الإقتصادية النقدية لبنك الجزائر 2005-2015

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 1994 تم تخفيض سعر الصرف بنسبة 48,72% حيث خضع الدينار إلى التخفيض في أفريل 1994 وفي سبتمبر 1994 أما في السنوات التي تلتها خاصة من سنة 2000 إلى 2014 حيث عرف سعر الصرف استقرارا نسبيا حيث يتراوح بين 72 دج و 80 دج لدولار ويرجع ذلك إلى نمو الصادرات من المحروقات والتي بلغت 95% خلال الفترة وتشكل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وكذلك إنشاء في سنة 1996 سوق مابين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهما، ومن هذا المنطلق تابع بنك الجزائر تطبيق سياسة صرامة لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال سعر الصرف وتدخله في سوق الصرف بين البنوك لضمان إسقرار الصرف مقابل العملات الأخرى.

¹: علي بطاهر، "سياسات تحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 01، جامعة حسيبة بن

بوعلي، الشلف، 2006، ص: 191.

المبحث الثاني:تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها في الجزائر(1990 - 2015)

نعرض في ما يلي أهم التطورات التي طرأت على الكتلة النقدية ومكوناتها والأجزاء المقابلة لها وبعض المؤشرات النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من منتجات النقدية M1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، أما الكتلة النقدية M2 فهي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود،

أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة: 2015-1990.

الجدول رقم (2-8): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015):

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
M1	271,04	325,93	370,37	448,58	477,14	521,6	591,7	675,7	813,7
M2	343,00	416,20	519,90	627,42	723,14	799,6	915,1	1081,51	1592,46

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M1	885,5	1048,18	1238,5	1416,34	1630,38	2160,6	2422,73	3177,6	4233,6
M2	1789,53	2022,5	2473,5	2901,53	3354,42	3644,3	4157,6	4933,7	5994,9

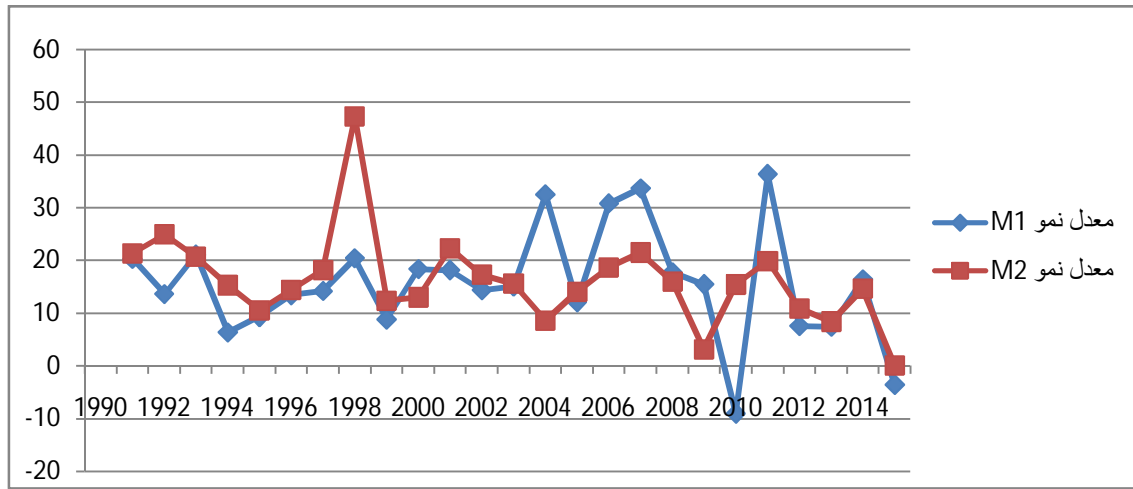
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
M1	4984,8	5756,6	5237,4	7141,7	7681,5	8249,8	9603,0	92061,1
M2	6955,9	7173,16	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13686,8	13704,5

المصدر: De la banque d'Algérie « Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005 Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005 ; Algérie juin 2006.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 05-33، 2008-2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشرات النقدية المتمثلة في M1 وM2 شهدت تطورا ملحوظا، إذ زادت M1 من 271,04 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 9261,1 مليار دينار جزائري سنة 2005 أي أنها تضاعفت بأكثر من 34,16 مرة في حين زادت M2 من 343,00 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 13704,5 مليار دينار جزائري سنة 2015 أي أنها تضاعفت بما مقداره 39,95 مرة. لكن هذا التطور في معدل نمو الكتلة النقدية لم يكن بنفس الوتيرة خلال هذه الفترة.(1990-2015).

الشكل رقم: (2-1): يبين معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (2-8).

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ أن معدل النمو M2 شهد كثير من التذبذبات حيث أنه وصل إلى 21,34 % سنة 1991 وسنة 1992 وصل إلى 24,91% وسنة 1993 انخفضت إلى 20,68% ومن أهم أسباب الانخفاض يعود إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سنة 1990 وتتمثل أساسا في قانون النقد والقرض، إذ يلاحظ أنه من بداية من سنة 1993 أخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث انخفض من 20,68% سنة 1993 إلى 18,64% سنة 1998، وذلك يعود إلى إتباع الحكومة سياسة نقدية تقشفية حيث تم إيقاف التمويل بالعجز، وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد الأجور وهي الفترة الخاصة بتطبيق الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) واستمر الوضع إلى غاية 2000 حيث انخفض إلى 13,01% أما سنة 2001 فقد شهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية M2، حيث قدرة نسبة نمو الكتلة النقدية 22,29% أي أن الكتلة النقدية زادت بمقدار 448 مليار دينار جزائري في ظرف سنة واحدة، ولعل أهم سبب في هذه الزيادة للكتلة النقدية يعود لإطلاق العديد من المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، ويرجع ذلك إلى:
- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية ؛
- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، الذي رصد له حوالي 20 مليار دينار جزائري من سنة 2001-2004 ؛
- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ المقدر بـ 107,72 مليار دينار جزائري موزعة إلى 73,98 مليار دينار جزائري قروض

للقطاع العام، 33,72% مليار دينار جزائري قروض للقطاع الخاص، بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2005 إلى 2007: فقد زاد نمو الكتلة النقدية M2 من 14,85% لسنة 2005 إلى 21,5% سنة 2007، ويرجع هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

- تسجيل عمليات مالية سحب كبيرة بين سنتي 2005-2006 ولتمتد إلى المسالك البنكية ؛
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1,6% و 1,3%، كما أنه نبرز فرضية اكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية ؛
- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعملية تبييض الأموال .

من سنة 2009-2010: عرفت هذه الفترة تذبذبا في معدل نمو الكتلة النقدية، حيث بلغ أدنى مستوى له على مدار تطوره سنة 2009 بمبلغ 7173,1 مليار دينار جزائري وبمعدل نمو 3,12% عن سنة 2008، وذلك لسببين رئيسيين:

- السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر وهو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,23% سنة 2009 مقارنة بـ 38,18% سنة 2008
- أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 3114,8 مليار دينار جزائري سنة 2009، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان.

إبتداء من سنة 2010 بدأ العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا، وارتفاع أسعار المحروقات، والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية 2010 نسبة 15,44% بعدما كان 3,12% سنة 2009،

أما سنتي 2011- 2012 فقد شهدت ارتفاعا بمعدل نمو 19,9% ويرجع مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها، بينما تراجع خلال سنة 2012 إلى 10,93%، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية والتي تعتبر المصدر الأساسي لإنشاء النقود. الفترة 2013-2015 شهدت تذبذبات حيث أنها انخفضت إلى 0,12% سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الودائع المتأتية من قطاع المحروقات وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول.

ثانيا: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)

تتكون الكتلة النقدية M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل.

والجدول التالي يوضح تطور هذه المكونات للكتلة النقدية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2-9): يبين تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-

:2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النقود القانونية	134,9	157,2	184,85	211,31	223,0	249,76	290,88	337,62	390,42
ودائع تحت الطلب	136,14	168,7	184,7	231,9	252,9	269,3	304,6	333,9	422,9
أشباه النقود	72,923	90,27	146,18	180,52	247,68	280,45	325,95	409,94	766,09

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النقود القانونية	440	484,52	577,15	668,68	781,4	874,34	921	1081,4	1284,5
ودائع تحت الطلب	446	563,7	661,3	751,6	849	1291,3	1516,5	2949,1	2949,1
أشباه النقود	884,16	974,35	1253,0	1485,2	1724,04	1577,5	1636,2	1761	1761

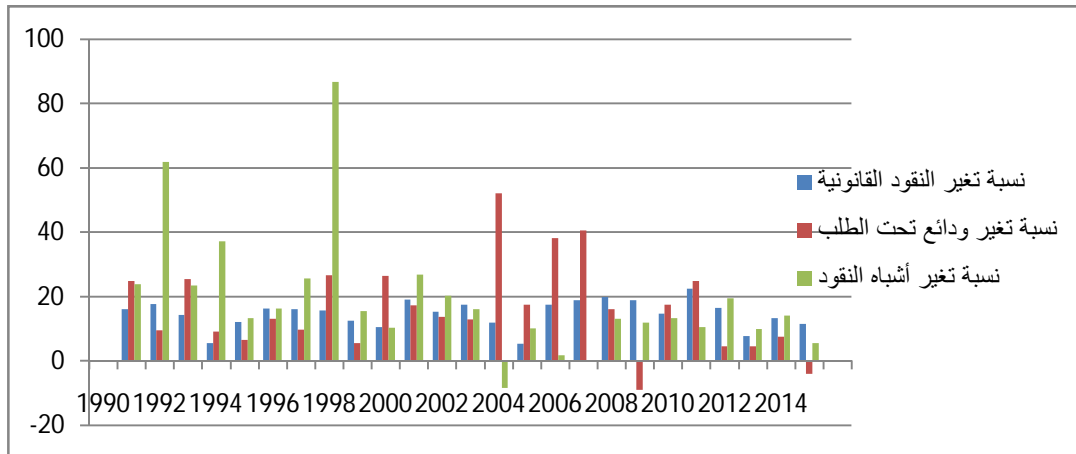
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النقود القانونية	1540	1829,4	2098,6	2571,5	2997,2	3247,64	3681,52	4108,1
ودائع تحت الطلب	3424,9	3114,8	3657,8	4570,2	4776,34	5005,21	5376,1	5153,1
أشباه النقود	1991	2228,9	2524,3	2787,5	3329,8	3692,96	4212,19	4443,4

المصدر:

- De la banque d'Algérie « **Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005** **Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005** ; Algérie juin 2006 ; P P: 71-72

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 05-33، 2008-2016.

الشكل رقم(2-2): يبين مستوى تغير مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1990-2015) :



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم(2-9)

ومن خلال الجدول نلاحظ:

1. بالنسبة للنقود القانونية:

في سنة 1991 أصبحت تمثل حوالي 38% من مجموع الكتلة النقدية بمقدار 157,2 مليار دينار جزائري، أما فيما يخص حجمها فقد شهد نموا مستمرا، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية بحوالي 15,9%، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود M2 في الاقتصاد، حيث أن اقل نسبة لها من بين مكونات عرض النقود الأخرى هي 22,2% سنة 2005 و 20,27% سنة 2007 بمبلغ قدره 921 مليار دينار جزائري و 1301,3 مليار دينار جزائري سنتي 2007، 205 على التوالي، بينما كانت في سنة 2003 و 2004 ما يقارب 781,4 و 882,4 مليار دينار جزائري على التوالي، أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للعرض النقدي فكانت سنة 2012 بنسبة فاقت 27,08%.

2. الودائع تحت الطلب:

تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تتدرج مع النقود القانونية لتشكّل المستوى الأول من الكتلة النقدية، وتتكون هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

قد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثل نسبة 39,34% سنة 1990، لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي سنة بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40,5% من الكتلة النقدية M2 نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002 بما قيمته 751,6

مليار دينار جزائري، سنتي 2006 و 2007 على التوالي أي بنسبة من الكتلة النقدية بـ 42,49% و 49,19% لنفس السنتين.

أما متوسط معدل نموها خلال الفترة(200-2013) فقد فاق 19,33% مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و 2007 بـ 51,5% و 45,2% على التوالي، حيث شهدت السنوات الثلاثة 2011 - 2012 - 2013 نمو مستمر في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 367,8 مليار دينار جزائري و 4570,2 مليار دينار جزائري و 4776,34 مليار دينار جزائري في كل من سنة 2010 و 2011 و 2012 على التوالي، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسينات التي عرفتتها منظومة الأجور وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

3. الودائع لأجل: (أشباه النقود):

الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى M1، فهي بذلك عبارة من أموال مجمدة لفترة معينة وتعطى بمقابل (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، تعبر هذه الودائع عن الادخار، وقد بلغت نسبتها 21,7% إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1991 ثم إلى 37,25% سنة 2002، و 27,47% سنة 2007 ثم 30,48% سنة 2010 لتصل إلى 30,08% سنة 2012.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى، حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة 2001 بـ: 26,8% وسنة 2002 بـ 20,3% و 16,1% سنة 2003، وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة بسبب إرتفاع إرتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء (17%) التي كان يمنحها على الودائع، أما معدل نمو الودائع لأجل فقد سجل نسبة نمو سالبة بلغت (0,3%) سنة 2007، ويرجع ذلك إلى تراجع الثقة في الجهاز المصرفي، غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في للمتعاملين، ولوحظ عودة نمو الودائع لأجل أين وصل سنة 2008 إلى 19,45% سنة 2013.

المطلب الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر 1990-2005

إن لميزانية النظام المصرفي جانبيين، في جانب المطلوبات تظهر لنا الكتلة النقدية وفي جانب الموجودات يظهر ما يقابلها ويمكن تعريف هذه المقابلات للكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر للنقود، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة تطور هذه المقابلات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)

أولاً: صافي الأصول الخارجية الصافية

تشمل الأصول الخالية مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطاً أساساً بالصادرات من البترول، وسنوضح من خلال الجدول التالي تطورها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015

الجدول رقم(2-10): يبين تطور الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
صافي الأصول الخارجية	6,53	24,28	22,64	19,61	60,4	26,3	133,9	350,3	280,7

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صافي الأصول الخارجية	174,5	775,9	1310,8	1755,7	2342,6	3119,2	4179,7	5517	7415,5

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الأصول الخارجية	10246,9	10885,7	11996,5	13922,41	14940,4	15218,16	15824,5	6 ،15522

المصدر:

- De la banque d'Algérie « **Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005** **Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005** ; Algérie juin 2006 ; P P: 71-72

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم: 05-33، 2008-2016.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الأصول الخارجية شهدت تطورا خلال الفترة(1990- 1998)، حيث بلغت الأصول الخارجية سنة 1997 مبلغ 350,2 مليار دينار جزائري، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى قيام الجزائر بتسديد خدمات ديونها والتي عرفت هي الأخرى ارتفاعاً، أما خلال الفترة (1998. 2000) فقد تأرجح حجم الأرصدة الخارجية نزولاً وصعوداً متأثراً في ذلك بالتغيرات التي شهدتها أسعار النفط، حيث انخفضت الأرصدة الخارجية إلى 280,71 مليار دينار جزائري سنة 1998 مقابل 350,30 مليار دينار جزائري سنة 1997، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1998 إذ بلغت في المتوسط من السداسي الأول لسنة 1998 حوالي 16 مليار دولار للبرميل الواحد، ثم استمرت في الانخفاض إلى 11,9 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني من نفس السنة، وهذا بعد أن كانت تساوي 19,5 دولار للبرميل في سنة 1997 وفي سنة 2000 عرفت الأرصدة الخارجية ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصلت إلى

75,94مليار دينار جزائري، أي أنها تضاعفت بمقدار 4,57 مرة عن السنة 1999، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول حيث وصل إلى 28,7 دولار للبرميل الواحد كمعدل سنوي، أما سنة 2001 فقد عرفت ظاهرة نقدية جديدة ميزت تطور الوضعية النقدية، فمستوى صافي الأصول الأجنبية تجاوز الكتلة النقدية M1 لنفس السنة، وفي سنة 2004 غطت صافي الأصول الأجنبية ما نسبته 83,44% و33% سنة 1995.

عرفت الفترة 2005-2013 ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية وهو تغطية صافي الأصول الأجنبية بشكل كلي للكتلة M2، وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي في الجزائر، بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ نهاية سنة 2005 السيولة النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، حيث كان الاتجاه العام في تزايد مستمر.

وهكذا تبرز مجاميع صافي الأصول الخارجية في تطور الوضعية النقدية للأعوام (1990-2015) كشبه مورد وحيد لإصدار النقود من طرف النظام البنكي، مما يؤكد بصورة حسنة أن الاحتياطات الرسمية للمصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، ومدى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الاحتياطات في عملية إنشاء النقود في الجزائر.

ثانيا: القروض الداخلية: وتنقسم إلى قسمين:

- قروض للدولة وتتمثل في التسليفات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة (الاكتتاب في الخزينة العامة) من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها حسابات الخزينة.
- قروض الاقتصاد وتتمثل في الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأعوان الإقتصاديين مباشرة وبخصم الأوراق التجارية أو فتح إتمادات مما يؤدي إلى خلق نقود الودائع، وسيتم عرض تطور القروض الداخلية في الجدول أدناه:

الجدول رقم: (2- 11): الجدول يوضح تطور القروض الداخلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قروض للدولة	167,04	158,97	226,93	527,83	468,53	401,58	280,54	423,65	723,18
القروض الإقتصادية	246,98	325,84	412,31	220,25	305,84	565,64	776,84	741,2	906,18

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض للدولة	847,9	677,5	569,7	578,6	423,4	423,4	-933,2	-1304,1	-2193,1
القروض الإق	1150,73	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1380,2	1779,8	1905,4	2205,2

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قروض للدولة	-3627,3	-3488,9	-3392,9	-3406,6	-3289,7	-3216,4	4487,9	-2156,4
القروض الاقتصادية	2615,5	3086,5	3268,5	3726,51	4297,46	5154,24	6665,4	8147,4

المصدر:

- De la banque d'Algérie « **Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005** **Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005** ; Algérie juin 2006 ; P P: 71-72

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم: 05-33، 2008-2016.

ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض القروض الموجهة للدولة سنة 1991 لتحقيق 158,79 مليار دينار جزائري بعد أن كانت قد حققت 167,04 مليار دينار جزائري سنة 1990، ثم تعود لترتفع سنتي 1992 و1993 بينما انخفضت سنة 1994 بقيمة 468,53 مليار دينار جزائري، وهذا الانخفاض جاء نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على التوام الصرامة في السياسة المالية.

- شهدت القروض انخفاضا لسنة 1995 ثم سنة 1996 لترتفع في سنة 1998 وتشهد 723,18 مليار دينار جزائري والملاحظ أن خلال الفترة 1999-2004 انخفاض حجم هذه القروض خاصة في السنوات الأخيرة وبشكل ملفت للانتباه ابتداء من سنة 2005 حيث أصبحت قيمتها سالبة وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية حيث عرفت قيمتها من سنة 2000 إلى غاية 2007 معدلات نمو سالبة باستثناء سنة 2002 فقد كانت نسبة النمو موجبة بنسبة 1,6%، أما قيمها فقد أصبحت سالبة ابتداء من سنة 2004، 2005، 2006، 2007 على التوالي.

- في حين شهدت معدل نمو القروض الدولية في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2013 معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما، حيث تتجاوز -3,8 وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل.

- أما قروض الاقتصاد فخلال الفترة 1990-1992 فكانت في تزايد مستمر بحيث انتقلت من 246,98 مليار دينار جزائري، إلا أنها عادة وانخفضت سنة 1993 لتحقيق 220,24 مليار دينار جزائري وهو انخفاض مذهل بحوالي 191,97 مليار دينار جزائري قرابة الضعف وذلك نتيجة القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات مما دفع بالجهاز المصرفي إلى القيام بهذا التمويل،

كما قامت الخزينة بإعادة شراء هذه القروض, لترتفع سنة 1994 هذه القروض الإقتصادية لتحقيق 305,84 مليار دينار جزائري، وقد استمرت في انخفاض طفيفا لتعود لترتفع طيلة السنوات من 1998 إلى غاية 2004 باستمرار إذ نجد أنها بلغت مقدار(1150,7- 993,7- 1078,1- 1266,8- 1380- 1535,0)مليار دينار جزائري على التوالي ' وبقية كذلك لتصل سنة 2013 إلى 5154,24 مليار دينار جزائري وهو ما يعبر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية لتمويل المشاريع الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي خاصة في مجال العقار والسيارات.

المطلب الثالث: بعض مؤشرات النقدية في الجزائر (1990-2015)

وسوف نتطرق إلى معدل السيولة وسرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

أولاً: السيولة الإقتصادية

وهي عبارة عن النسبة بين الالتزامات السائلة والدخل الوطني أو الناتج العام الداخلي

أي أن السيولة الإقتصادية: $(M2 / PIB) * 100$

وهذا العنصر يسمح بالمقارنة بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية بمعنى المقارنة بين تطورات الوضع النقدي والوضع الحقيقي، وفي الجدول أدناه سنبين تطور نسبة السيولة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الجدول رقم(2-12): يبين تطور نسبة السيولة الإقتصادية خلال الفترة (1990 - 2015)

الوحدة:نسبة مئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
PIB	554,4	862,1	1074,1	1189,1	1487,4	2004,9	2570,0	2771,3	2803,1
سيولة إقتصادية	63	48,27	48,38	52,76	48,64	39,98	35,60	39,02	56,81

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB	3215,1	4123,5	4257,0	4541,81	5266,82	6127,45	7564,6	8512,2	9408,3
سيولة إقتصادية	55,66	49,04	58,10	63,88	63,68	59,47	54,96	57,96	63,71

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PIB	11042,8	10135,6	12049,5	14384,8	16160	19089,4	19814,79	20567,85
سيولة إقتصادية	62,99	70,77	68,72	69,02	68,16	62,25	69,07	63,42

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات في الموقع: www.ons.dz (2017/03/19)

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة الاقتصادية سجلت انخفاضا خلال الفترة 1990-1996، حيث سجلت سنة 1996 نسبة 35,60% مقابل 63% سنة 1990 والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطات النقدية، بالإضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي الذي كان من أهدافه التحكم في الكتلة النقدية.

وتليها فترة ارتفع فيها معدل سيولة الاقتصاد حيث أن متوسط سيولة الاقتصاد تجاوز 60، وسبب الارتفاع بداية من سنة 2000 هو الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية.

• هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد يرجع إلى الإستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية كذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة وكذلك استمرار نمو الإنتاج النقدي.

ثانيا: سرعة دوران النقود

سرعة دوران النقود تحسب بالعلاقة التالية: $V = PIB / M2$

وسنوضح في الجدول أدناه تطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الجدول رقم(2-13): يبين سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سرعة دوران النقود	1,6	2,07	2,06	1,89	2,05	2,50	2,80	2,56	1,76

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سرعة دوران النقود	1,79	2,03	1,72	1,56	1,57	1,68	1,81	1,71	1,56

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سرعة دوران النقود	1,58	1,41	1,41	1,44	1,46	1,59	1,44	1,57

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات في الموقع: www.ons.dz (2017/03/19)

نلاحظ من الجدول أن سرعة دوران النقود عرفت تنديبا، خلال فترة الدراسة، حيث وصلت إلى أقصى سرعة سنة 1996 بمعدل 2,80 مرة وذلك بسبب عدة إصلاحات مصرفية منها: قانون النقد والقرض 1990، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية، أما الفترة 1998-2009 قد سجلت خلالها سرعة دوران النقود معدلات نمو منخفضة مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغت أقصاها خلال هذه الفترة سنة 2000 بمعدل 2,03 مرة، وهذا نتيجة زيادة الكتلة النقدية (M2) والسبب في

انخفاض سرعة دوران النقود هو ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى الأسواق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية في الجزائر

لقد لجأت السلطات النقدية إلى إصدار قانون 10/90 نتيجة الأوضاع التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري وذلك لتبني توجهات جديدة لإنتقال إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى هذا القانون سوف نتناول أهداف السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض

أصدر قانون النقد بتاريخ 14 أبريل 1990¹، وقد شكل منعرجا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، أي الإنتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تلتها مجموعة من التعديلات والإصلاحات، ويعتبر القانون 10/90 المتعلق بالقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية².

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض 10/90 بمبادئ يركز عليها النظام البنكي ونوردها في النقاط التالية:

- 1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتحدد القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حيث كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي³.
- 2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** إن الخزينة العمومية كانت تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لها باللجوء إلى الموارد المتأنتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وهذا كون تركيب ونمط نظام التمويل السابق كان يمتاز بالسهولة في اللجوء الموارد المالية لتمويل عجز الخزينة، الأمر خلق تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطتين، وهذا ما أحدث تشابكا بين الأهداف التي قد لا تكون دائما متجانسة، ومع صدور قانون النقد والقرض فقد تم اعتمادا على الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، وعليه فالخزينة العمومية أصبحت غير حرة فيما

¹: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90 / 10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية العدد: 16 بتاريخ: 1990/10/14.

²: إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 152

³: فريد جريبب، "حكومة المصارف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة عمار تليجي، أغواط، 2013، ص: 98

يخص تمويل عجزها عن طريق الإستفادة التلقائية من منح التمويل بلا حدود ودون قيد ولا شرط من قبل البنك المركزي، ونتيجة لذلك وفي ظل هذا الإصلاح أصبحت الخزينة العمومية مجبرة للإمتثال والخضوع إلى بعض القواعد والإجراءات التنظيمية لمالية التمويل¹.

3. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: أبعثت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية من طرف الدولة، وأصبح النظام هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه والهدف من فصل هاتين الدائرتين هو²:

• تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛

• إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك في منح القروض؛

• أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إن سلطة النقدية في السابق كانت مشتقة من مستويات عديدة فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو أنها السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل السلطة النقدية لإحتكاره إمتياز إصدار النقود³. وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية⁴:

• وحيدة: ليضمن إنسجام السياسة النقدية ؛

• مستقلة: ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

• موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5. وضع نظام نقدي على مستويين: جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على المستويين، بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الإئتمان وتعمل في ظروف تتطوي على عناصر المخاطر البنكية، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في

¹: حجيلة قميري، "تطور أو كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الإقتصادية العالمية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 40-41.

²: لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص: 197.

³: هدى لونيبي، "إشكالية تسيير السيولة في البنوك التجارية لفترة (1990-2002)"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2011، ص: 67.

⁴: يمينة شبيبة، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 78.

التأثير على البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة لنشاط المصرفي وتحديد معايير النشاط في إتجاه خدمة أهداف النقدية وتحكمه في السياسة النقدية وبذلك فإصدار النقود لم يعد ناتج عن قرار وحدات الإقتصادية غير مصرفية وحدها، وإنما هو قرار ناتج عن عملية تعاقدية بين هذه والجهاز المصرفي¹.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض

- يهدف قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض إلى تحقيق ما يلي²: وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- التطهير المالي للقطاع المالي وإشتراك السوق المالية في تمويل الأعوان الإقتصاديين.

ثالثا: أهم تعديلات التي أجريت على قانون 10/90

قامت الكومة بإجراء العديد من تعديلات على بعض مواد القانون، فبعد أكثر من عشر سنوات أصبح من الضروري تعديله، من خلال صدور أمرين³:

- الأمر 01/01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 10/90 الصادر في 17 فيفري 2001، وقد خص التعديل بعض المواد المتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر؛
- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض: حيث دعم هذا الأمر شروط التأسيس والرقابة، وهذا التعديل قد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية للسلطة النقدية في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، يخول مجلس النقد والقرض بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها.

¹: علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

²: يمينة شبيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 76-77.

³: أحمد بوراس، زويبير عياش، "الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية"، المجلد ب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد: 30، 2008، ص: 220.

ومن بين هذه الأدوات الجديدة، أداة إسترجاع السيولة لمدة 7 أيام وهي أداة مستعملة منذ أفريل 2002 (التعليمة رقم: 02-2002)، المؤرخة 11 أفريل 2002¹.

بالإضافة إلى الأمرين السابقين أصدر الأمر 04/10: ويهدف إلى تعديل وتنظيم الأمر 11/03 حيث أن المادة 02 تعدل وتتم 35 كما يلي²:

• المادة 35: تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على إستقرار الأسعار بإعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن سير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

تعديلات أخرى:

صدر التعليمة رقم: 04-2005 المؤرخة في: 14 جوان 2005 أداة الإسترجاعات لمدة ثلاثة (03) أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيله الودائع المغلة للفائدة إبتداءً من شهر جوان 2005. وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في إسترجاعات لمدة ستة أشهر وذلك إبتداءً من جانفي، عرفت تدخلات البنك الجزائر في السوق النقدية (إسترجاعات السيولة لسبعة أيام، لثلاثة أشهر، ستة أشهر) تعديلات من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في إمتصاص معظم فائض السيولة، وتتمثل الأداة الثالثة المنشطة للسياسة النقدية في الإحتياطات الإلجبارية والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، تعتبر الإحتياطات الدنيا الإلجبارية أداة مؤسسانية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر³.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

أهداف السياسة النقدية في الجزائر لا تختلف عن أهداف أي دولة خاصة في ما يتعلق بإستقرار الأسعار ومعدل النمو ومكافحة البطالة، وتوازن المدفوعات، وفي ما يلي سيتم التطرق إلى معظمها بشكل مختصر:

¹: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014، ص: 147.

²: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03: تتم الأمر رقم 03-11.

³: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

أولاً: إستقرار الأسعار

حيث أعتبر استهداف التضخم إصلاح هام في إطار لسياسة النقدية فبنك الجزائر من خلال الإدارة المرنة للسياسة النقدية على إستقرار الأسعار الذي أصبح هدفا صريح بداية من 2010، وهو هدف كان متبعا من قبل في إطار إستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر سنستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم.

الجدول رقم: (2 - 14): يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2015).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
معدل التضخم	5	5	18,69	29,78	29,04	20,54	31,68	25,25	17,87

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
معدل التضخم	3,68	2,31	1,38	3,97	4,26	1,43	4,3	0,6	2,6

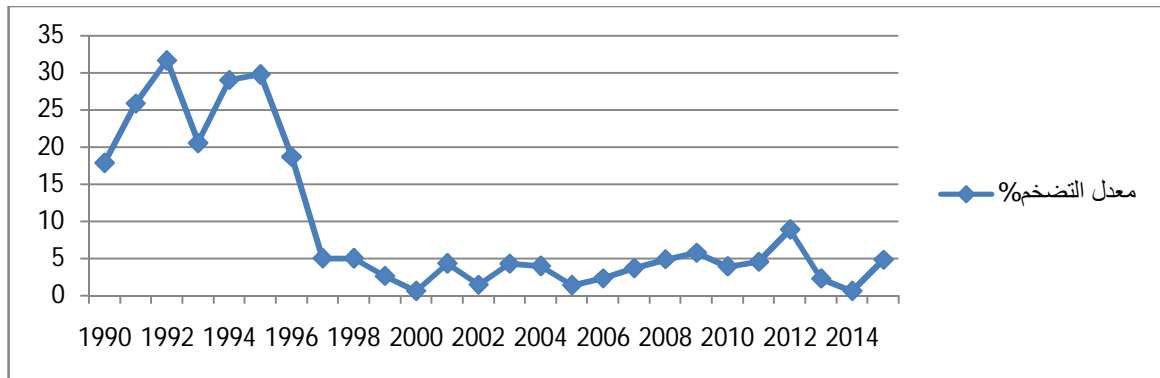
السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
معدل التضخم	4,8	0,6	2,26	8,89	4,52	3,91	5,74	4,86

المصدر:

- تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، نوفمبر 2014، ص: 179.
- محافظ بنك الجزائر، مجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والنقدية 2015 والتسعة الأشهر من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، جانفي 2017. ص: 16

وفي ما يلي عرض للتطور معدل التضخم في الفترة (1990-2015).

الشكل الرقم (2-3): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال معطيات الجدول رقم (2 - 14).

تشير المعطيات إلى إرتفاع معدلات التضخم بشكل كبير حيث سجل سنة 1992 31,68 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، ثم عرف

ارتفاع سنني 1994-1995 حيث بلغ 29.04% و 29.78 على التوالي، ويرجع ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,71%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، أما خلال الفترة (1996-2000)، شهدت معدلات التضخم انخفاضا مهما إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها 0,6% سنة 2000، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29% سنة 1997، تحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الإستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية 1996، وفي سنة 2001 عاد لير تقع حيث بلغ 4,3% وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004)، ثم عاد لينخفض إلى 1,43% سنة 2002 وارتفع ب: 4,26% سنة 2003 وعرف معدل التضخم بين سنتي 2004 و 2007 إنخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث كان معدل التضخم في سنة 2004 (3,97%) ثم إنخفض إلى 1,38% سنة 2005 و 2,31% سنة 2006 ثم 3,68% سنة 2007، ويرجع السبب إلى التطبيق المحكم والصارم للسياسة النقدية، ثم إرتفع معدل التضخم ليصل إلى نسبة 4,86% و 5,74% سنتي 2008 و 2009 على التوالي مقارنة مع معدل التضخم المستهدف وهو 3% وذلك يعود إلى إرتفاع التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة، لإرتفاع أسعار الموارد الأساسية والمنتجات الطاقوية في مختلف أنحاء العالم، غير أن هذا المعدل إنخفض في السنوات الموالية بفضل تدخل الدولة فيما يخص تنظيم وتدعيم الأسعار ليصل سنة 2010 نسبة 3,91 و 4,52 سنة 2011، ثم عاد ليرتفع ليصل إلى 8,89% وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل والسبب بالإضافة إلى التضخم المستورد إرتفاع تكاليف الإنتاج والإستيراد، غير أنه إنخفض في السنوات اللاحقة حيث سجل نسبة 0,6 مقارنة بسنة 2013 3,26% حيث تمكنت الحكومة من إحتواء التضخم، ليبلغ سنة 2015 نسبة 4,8.

ثانيا: النمو الإقتصادي: الجدول التالي يوضح لنا مدى تطور معدل النمو ومدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف

الجدول رقم (2-15): يبين تطور معدل النمو خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	3,2	2,2	2,6	4,7	6,8	5,2	5,1	2,7	3,1

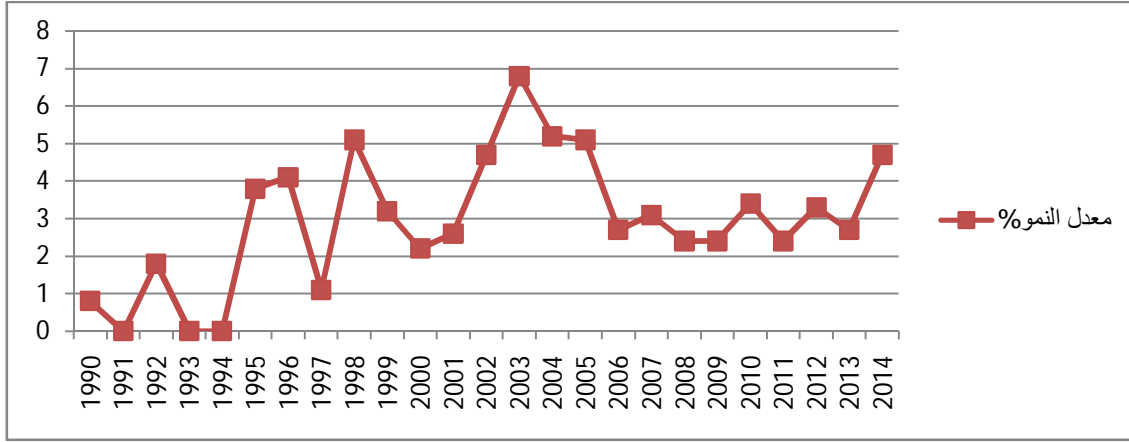
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2,4	2,4	3,4	2,4	3,3	2,7	4,7

المصدر:

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2008, septembre 2009, p: 27.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2014

الشكل رقم (2-4): يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول (2-15)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو سنوات 1991 و 1993 و 1994 مستويات سالبة وذلك بسبب تحرير الأسعار وإرتفاع مؤشرات الإستهلاك ولكن بداية من 1995 بدأ يتحسن النمو بعد سنوات من الركود وذلك نتيجة إرتفاع أسعار البترول، وقد بلغ سنة 1998، 5,1% لنفس السبب، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 4,2% واستمر في الإنخفاض حيث سجل سنة 2001 نسبة 1,2% رغم تحسن بعض القطاعات وبالاعتماد على مخطط الوطني للتنمية وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي كان يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الإقتصاد الجزائري، وإنشء مناصب شغل ومكافحة الفقر، كما أن معدل نمو الناتج يتأثر بالصدمات الخارجية وهذا ما يؤثر على أداء السياسة النقدية ليرتفع سنتي 2002 و 2003 ليصل إلى 9,6% وخلال سنة 2004 يصل إلى، والسبب في ذلك هو إرتفاع معدا نمو قطاع المحروقات الذي وصل 17,5% سنة 2004، أما سنة 2005 بدأ معدل النمو بالإنخفاض حيث بلغ 5,1% واستمر بالإنخفاض وتذبذب إلى غاية سنة 2011 ب: 2,4%، ليستمر بالتذبذب إلى غاية 2014 حيث بلغ 4,7% وهذا لانخفاض أسعار المحروقات.

ثالثا: **هدف التشغيل (مكافحة البطالة):** إن هدف التشغيل لا يرتبط بسياسة النقدية فقط بل تشارك مع

السياسة المالية وفي ما يلي سوف يتم عرض وتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الجدول رقم (02-16): يبين تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: نسبة مئوية

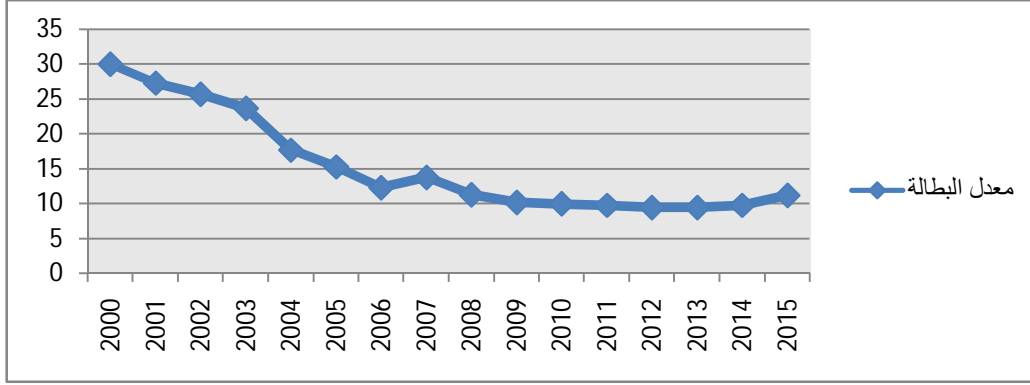
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	30	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	3,12	13,8

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11,3	10,2	10	9,8	9,5	9,5	9,8	11,2

المصدر: أنظر الموقع: www.ons.dz (2017/03/19).

والشكل التالي يوضح تطو معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2013)

الشكل رقم (2- 5): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم: (2-16)

من خلال معطيات الجدول يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر كانت قد مرت بتزايد وارتفاع كبير خلال سنة 2000 حيث بلغ معدل البطالة 30% وكان السبب في ارتفاع معدلات البطالة في تلك الفترة السياسة النقدية الإنكماشية المطبقة من طرف السلطة النقدية، وعرفت معدلات البطالة تراجعاً نسبياً حيث بلغت 27,3% سنة 2001 وبدأت بالإنخفاض سنة بعد أخرى حيث بلغ معدل البطالة 23,7% سنة 2003 واستمر في الإنخفاض لتصل إلى 12,3% سنة 2006، ثم ارتفع سنة 2007 إلى 13,8% لينخفض معدل البطالة من جديد إلى 10,2% سنة 2009 و10% سنة 2010، ويعود السبب لهذا الإنخفاض إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة، وكذلك نتيجة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة وعلى رغم من هذا فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة ما يعني أن السياسة النقدية لم توفق في تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الإستثمارات، وانخفاض سنة 2012 و2013 إلى 9,5% وهذا يعود إلى إعداد مجموعة من البرامج الاقتصادية التي إعتمدها الدولة خلال هذه الفترة، ليعود ويرتفع معدل البطالة خلال السنتين الأخيرتين 2014-2015 إلى 11,2%.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

وهناك عدة أدوات يقوم البنك المركزي الجزائري بإستخدامها من أجل تنفيذ السياسة النقدية وسوف نعرض بعض هذه

الأدوات بشكل مختصر:

أولاً: عمليات بنك الجزائر في إطار السوق النقدي

لقد تطورت السوق النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث أعيد تنظيمها من طرف بنك الجزائر في إطار أداة السوق المفتوحة التي تتمثل في بيع وشراء السندات التي مدة إستحقاقها ستة (06) أشهر، وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعة المصدرة للسندات، ولا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها بنك الجزائر على السندات العامة 20% من العمليات العامة للدولة في ميزانية السنة المالية السابقة¹.

وعلى إثر إشراف بنك الجزائر على هذه السوق النقدية التي تتعامل بالإئتمان قصير الأجل (من يوم إلى سنتين)، تستفيد البنوك من الودائع والأموال للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهذه السوق وسيلة يلجأ إليها بنك الجزائر، وذلك ما يجعل معدل إعادة الخصم أقل من معدلات الفائدة داخل السوق، وذلك لتنشيط البنوك في جمع الإيرادات وتخفيض من العجز في تمويل التنمية الإقتصادية.

أما نظام الأمانة فهي عملية تمكن البنك المقرض من الحصول على تسيقات في الخزينة مقابل التنازل المؤقت على الأوراق العمومية والخاصة خلال مرحلة القرض فقط، أي بيع مقابل فائدة، والإلتزام بإعادة شراء في الآجال المتفق عليها، كما يلتزم البنك المقرض بإرجاع السند للمقرض، ويقوم البنك بهذه العملية منذ شهر ماي 1989، مع تطبيق معدل تدخل للمنح بمعدل أربعة وعشرون (24) ساعة وسبعة أيام، فمثلاً تكون عملية الأمانة بين (أ) و(ب) يدخل البنك (أ) كمقرض إلى السوق النقدية فيقابله بنك(ب) كمقرض للأموال (أي يمنح الأموال للبنك) مقابل ضمان بأوراق البنك (أ) مع توقيع المكان وفي هذه الحالة نقول أن البنك (أ) منح السند كأمانة مؤقتة، والبنك (ب) أخذ السندات كأمانة².

بالإضافة إلى أداة السوق المفتوحة ونظام الأمانة في إطار السوق النقدية يمكن لبنك الجزائر التدخل بواسطة القروض قصيرة الأجل والتي مدة إستحقاقها ستة (06) أشهر، وقروض موسمية مدتها لا تتعدى سنة واحدة بالإضافة إلى قروض متوسطة الأجل والمتعلقة بتطور الإنتاج والتجارة الخارجية وبناء السكن واستخدام

¹: Benissad H, "Algérie Restructuration et Réforme économique (1979-1993)", OPU, Algérie, 1994 p:128.

²: صلاح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000)", أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص:290.

الفصل الثاني:الطلب على النقود في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1990-2015)

تقنية عرض القروض للمناقصة ابتداءا من 1994، وتدخل بنك الجزائر في إعادة التمويل عن طريق التسليف على الحساب.

الجدول رقم(02 - 17): معدلات إعادة التمويل السوق النقدية في الجزائر للفترة (1993-2015)

السنوات	المعدل المستهدف لنظام الأمانة لمدة 24سا	المعدل المستهدف لمناقصات القروض	إسترجاع السيولة لمدة 7 أيام	إسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر
1993	17	-	-	-
1994	21	-	-	-
1995	23	19,44	-	-
1996	19	16,5	-	-
1997	5 . 14	13,25	-	-
1998	13	11,75	-	-
1999	12	10,75	-	-
2000	10,75	8,25	-	-
2001	8,75	8,25	-	-
2002	4,5	8,25	2,75	-
2003	4,5	8,25	1,75	-
2004	4,5	4,5	0,75	-
2005	4,5	4,5	1,25	1,9
2006	4,5	-	1,25	2
2007	-	-	1,75	2,5
2008	-	-	1,25	2
2009	-	-	1,25	2
2010	-	-	0,75	1,25
2011	-	-	0,75	1,25
2012	-	-	0,75	1,25
2013	-	-	0,75	1,25
2014	-	-	0,75	1,25
2015	-	-	0,75	1,25

المصدر: بنك الجزائر "النشرة الإحصائية الثلاثية" سبتمبر 2011، ص: 17.

يبين الجدول الإجراءات التمويلية التي يستعملها بنك الجزائر لتمويل البنوك التجارية عن طريق السوق النقدية، من خلال نظام الأمانة ومناقصات القروض المستهدفة المتناقصة، أخذت معدلات ثابتة إلى غاية 2006 بالنسبة للمعدلات المستهدفة لنظام الأمانات ومناقصات القروض، والسبب يعود في إستخدام بنك

الجزائر أدوات أخرى في إدارة السياسة النقدية وخاصة معدلات إسترجاع السيولة في السنوات الأخيرة وهو ما نلاحظه من خلال الجدول وذلك لإرتفاع فائض السيولة الكبيرة التي ميزت البنوك التي ميزت البنوك سنوات، 2002، 2003، 2004، هذا الإرتفاع في السيولة جعل بنك الجزائر يستخدم أداة غير مباشرة وهي نداءات القروض (المناقصات لثلاثة أشهر). ومن جهة أخرى وبغية إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين آليات إنتقالها، في هذا الظرف الجديد المتميز بالحاجة إلى السيولة، والذي يبدوا هيكلياً، قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات تطبيق أداة " عمليات السوق المفتوحة" وأداة " تسهيلة القرض الهامشي"، وذلك من خلال إصدار تعليمتين بتاريخ: 01 سبتمبر 2016¹.

ثانيا: الإحتياطي الإجباري(القانوني)

تعتبر نسبة الإحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 10/90 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها وفوض له إستخدامها كأحدى أدوات السياسة النقدية². غير أنها لم تطبق بشكل فعلي وبقيت إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، لكن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 10/90 ألغى المادة 93 والذي وضع هذه الأداة دون تكفل بها من جانب آخر وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ماعدا الإحتياطي القانوني، ليعود إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم: 04-02 المؤرخ: 2004/03/12 والذي حدد من خلاله خضوع الودائع لمعمل الإحتياطي الإجباري. جدول رقم(02 - 18): يبين تطور أداة الإحتياطي الإجباري للفترة(2001-2016).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الإحتياطي الإجباري	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الإحتياطي الإجباري	8	9	9	11	12	12	12	8

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17، ماي 2012، ص: 9.

محافظ بنك الجزائر، مجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والنقدية 2015 والتسعة الأشهر من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، جانفي 2017. ص: 15.

¹: المرجع نفسه، ص: 15.

²: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 93 من قانون النقد والقرض.

إن معدل الإحتياطي الإجباري سنة 2001 يعتبر تشديدا من جانب السلطة النقدية على أهمية هذه الأداة أين نجد أن النسبة إنتقلت من 3% إلى 4,25 سنة 2002، ثم 6، 25 سنة 2003 وثباته خلال سنوات(2004-2007) بنسبة 6,5، إلى غاية صدور التعليمة 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري، حيث إرتفعت النسبة إلى 8% سنتي 2008 و2009 ويرتفع إلى 9% خلال سنتين 2010 و2011 و11% سنة 2012 و12% خلال ثلاث السنوات الموالية إلى غاية 2015 وفي ثلاثي الثالث من سنة 2016 قام بتخفيضه إلى 8%.

ثالثا: معدل إعادة الخصم: بداية من سنة 1992 تم إعتقاد نظام تحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، الجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر .

الجدول رقم(02-19): يبين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (1990-2016)

إبتداءً من	إلى غاية	المعدل %
1990/05/22	1991/09/30	10,5
1991/10/01	1994/04/09	11,5
1994/04/10	1995/08/01	15
1995/08/20	1996/08/27	14
1996/08/28	1997/04/20	13
1997/04/21	1997/06/28	12,5
1997/06/29	1997/11/17	12
1997/11/18	1998/02/08	11
1998/02/09	1999/09/08	9,5
1999/09/09	2000/01/26	8,5
2000/01/27	2000/10/21	7,5
2000/10/22	2002/01/19	6
2002/01/20	2007/05/31	5,5
2003/06/1	2004/03/06	4,5
2004/03/7	2016/10/01	4
2016/10/2	إلى يومنا هذا	5,3

المصدر: بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، تقرير سبتمبر 2010، ص: 17.

بنك الجزائر، نشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 32، ديسمبر 2015، ص: 19.

محافظ بنك الجزائر، مجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والنقدية 2015 والتسعة الأشهر من سنة 2016

وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، جانفي 2017. ص: 16

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات إعادة الخصم شهدت إرتقاعا خلال المرحلة 1990-1995 أين وصل إلى 15 % حيث قام بنك الجزائر بتحديد معدلات الفائدة بعد أن شعر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد، وكان من أسبابها الإفراط في التسهيلات الائتمانية وترامن ذلك مع بر نمج التثبيت الاقتصادي المدعم والمراقب من قبل صندوق النقد الدولي. أين اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991القرار بتخفيض قيمة العملة بنسبة 22% وذلك ما نص عليه اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991، والاستعداد الائتماني الثالث في بنسبة 40,17% و يأتي هذا الإجراء لكون معدلات التضخم المرتفعة تفوق معدلات الفائدة الاسمية، وهذا ما يجعل المعدلات التضخم المرتفعة تفوق معدلات الفائدة الإسمية وهذا ما يجعل معدلات الحقيقية سالبة مما يحد من فعالية معدل الفائدة في إدارة السياسة النقدية.

ونلاحظ إنخفاضه خلال الفترة 1996-2004 وتعكس الفترة الاعتماد على معدل إعادة الخصم كموجه للسياسة النقدية، إلى أنه بعد 2003لجأ بنك الجزائر إلى تعيين سقف لمعدل إعادة الخصم، والسبب في ذلك أن طريقة معدل إعادة الخصم رغم السهولة في التطبيق، تحتاج إلى وسائل نقدية مكتملة وذلك لتحقيق فعالية أكثر تتماشى مع تطور السوق النقدية، والتي تتمثل فيما يسمى بأداة (عرض القروض للمناقصة والمزايدة)واستقر معدل إعادة الخصم عند 4% إلى غاية 2 أكتوبر 2016، وثباته يعد مؤشراً جيداً حيث يعبر عن تحسن في مستويات التضخم، وعدم إعادة تمويل لدى بنك الجزائر، التي أصبحت تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة، ليتم تخفيضه في 2 أكتوبر 2016 إلى 3,5%.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نعرض واقع الطلب على النقود بمختلف متغيراته وتطورات، حيث ظرقنا إلى أهم تطورات الكتلة النقدية في الجزائر ومكوناتها وأجزائها المقابلة وبعض المؤشرات النقدية في الجزائر التي تربط بين القطاع النقدي والحقيقي، وبعدها تناولنا الإصلاحات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري وانعكاساتها على بعض المتغيرات (سعر الفائدة، إحتياطي الصرف، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، التضخم)، في الأخير تناولنا آفاق إدارة السياسة النقدية في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المحددة، ونوعية الأدوات التي تستعملها هذه السياسة وعليه نستنتج النقاط التالية:

- تأثرت الكتلة النقدية بمجموعة من المتغيرات (سعر الصرف، أسعار البترول) مما يؤدي إلى التأثير على دالة الطلب على النقود؛
- إن أكبر جزء من الكتلة النقدية يتمثل في المتاحات النقدية وهذا ما يدل على أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض المعاملات والإحتياط، أما فيما يخص المؤسسات يطلبون النقود بغرض ممارسة نشاطها وتمويل مشاريعها؛
- إن الإصلاحات الإقتصادية أثرت على التوازنات النقدية، فقد شهدت معظمها إستقرارا نسبيا وذلك نتيجة السياسة الصارمة والمشددة من قبل السلطة النقدية، وإرتفاع أسعار المحروقات؛
- إتضح أن بنك الجزائر إتجه بشكل أكبر نحو إستخدام الأدوات غير المباشرة بدلا عن المباشرة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر، حيث أنغي الفصل القادم نريد تحديد أهم هذه المتغيرات وإلى أي مدى تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر.

•
•

◀ التقدير الإحصائي لدالة الطلب على النقود في
(1990-2015)

- المبحث الأول: الدراسات السابقة؛
- المبحث الثاني: نموذج الدراسة.

التمهيد:

بعد تطرقنا إلى مختلف النظريات النقدية المفسرة للطلب على النقود، والتي عرضت لنا أهم العوامل التي تفسر لنا الطلب على النقود، وهذا من خلال الفصل الأول، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مختلف جوانب ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر (تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها..)، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات النقدية وأهم الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على مختلف التوازنات النقدية في الجزائر، وعليه في هذا الفصل الأخير سوف نقوم بالتقدير القياسي للظاهرة الطلب على النقود في الجزائر، وذلك بعد عرض دراسات سابقة داخلية وخارجية وذلك من أجل إستنتاج المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود، وكذلك محاولة إستنتاج النموذج الأنسب لدراسة هذه الظاهرة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2015).

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة؛
- المبحث الثاني: نموذج الدراسة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

ارتأينا تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين، قسم خاص بالدراسات حول الطلب على النقود في الجزائر، والقسم الآخر يتضمن تقديرات لدوال الطلب على النقود في دول أخرى:

المطلب الأول: دراسات سابقة حول دالة الطلب على النقود في الجزائر:

نستعرض في ما يلي أهم الدراسات التي بحوزتنا حول تقدير دوال الطلب على النقود في الجزائر:

أولاً: تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970 - 2011)¹:

1. **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تحليل سلوك الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2011) بغية تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات النمو الاقتصادي.

2. **منهجية الدراسة:** إتمدت الدراسة على المنهج القياسي المتمثل في تصنيف طريقة التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات موضوع الدراسة، ثم تقدير دوال الطلب على النقود باستخدام طريقة المربعات الصغرى مصححة كلياً.

3. **متغيرات الدراسة:**

• الطلب على النقود (M) ؛

• الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛

• معدل الفائدة (R) ؛

• معدل الصرف (EX)؛

• معدل التضخم (INF).

4. **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن معاملات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

5. **توصيات الدراسة:**

• يجب على السلطات النقدية الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الصرف الدينامي على الاقتصاد عند إعدادها للسياسة النقدية، فقد أظهرت النتائج أثر الإحلال بين العملة المحلية والأجنبية خاصة بالنسبة إلى عرض النقد بمفهومه الضيق M.

¹: محمد موساوي وآخرون، "تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها، حالة الجزائر (1970 - 2011)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الأردن، العدد:1، 2014.

- التحكم في عرض النقد بمفهومه الواسع لابد من التأثير في معدلات الفائدة حيث يتميز سعر الفائدة بأن له تأثير يفوق تأثير سعر الصرف على عرض النقد.

ثانيا: دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقود في الجزائر (1970 - 2010)¹:

1. أهداف الدراسة:

تقديم نموذج لدالة الطلب على النقد في الجزائر وقد تم الاعتماد فيها على بيانات تمتد لا ريعين سنة (1970. 2010).

2. منهجية الدراسة:

تقدير وتنبؤ بنموذج الدراسة عن طريق بإختبار علاقة السببية بين عدد من المتغيرات وتقلص هذه المتغيرات بإستخدام الإختبارات الإحصائية وإستخدام أسلوب الوصف والتحليل.

3. متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من:

- الطلب على النقود (MD) ؛
- الدخل (PIB)؛
- معدل الفائدة (J)؛
- سعر الصرف (ER)؛
- التضخم (P).

4. نتائج الدراسة:

- يتأثر الطلب على النقود طرديا مع كل الدخل والطلب على النقد في القران السابقة في حين فشلت المتغيرات الأخرى في إبراز أثرها في الطلب على النقد في الجزائر في فترة الدراسة.
- الناتج المحلي يفسر الكتلة النقدية أي له تأثير على حجم الكتلة النقدية في حين أن الكتلة النقدية ليس لها تأثير على حجم الناتج.

5. توصيات الدراسة: عم الدراسات ذات الطابع القياسي على مستوى الرسائل الجامعية وعلى مستوى مراكز ومتغيرات البحث وذلك بغرض بلوغ إدارة فعالة للكتلة النقدية ومن تم تحقيق الاستقرار النقدي ومزيد من الإصلاحات الاقتصادية لتطوير السوق المالي.

¹: سليم محمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقود في الجزائر (1970. 2010)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، 2012.

ثالثا: نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)¹:

1. أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف الدراسة في ما يلي:

- إبراز أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقود في الجزائر؛
- إظهار دور وسائل السياسة النقدية؛
- محاولة الوصول إلى النموذج يتطابق مع الواقع الجزائري.

2. منهجية الدراسة:

إعتمد على المنهج التحليلي من خلال تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر بالقياس الإقتصادي بإستخدام أشعة الإنحدار الذاتي VAR.

3. متغيرات الدراسة:

- الطلب على النقود (M)؛
- الناتج الداخلي الخام (PIBR)؛
- سعر الفائدة (INT)؛
- معدل التضخم (INF)؛
- الإنفاق الحكومي (DG)؛
- سعر الصرف (TCH).

4. نتائج الدراسة:

- كانت تأثيرات المتغيرات فيما بينها مطابقة للنظرية الإقتصادية من جهة ومن جهة أخرى التنبؤ أسفر عن نتائج قريبة من الواقع؛
- زيادة في الكتلة النقدية والدخل القومي تقابلها زيادة في معدل التضخم.

رابعا: الطلب على النقود في الجزائر - دراسة قياسية - (1974-2006)²:

1. أهداف الدراسة:

- تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر؛

¹: بشكير عابد، "نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.

²: محمد بزاوية، مرجع سبق ذكره.

- قياس كل من المرونة الدخلية والسعرية؛
- إختبار مدى إستقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر.

2. منهجية الدراسة:

إستخدام تقنية التكامل المشترك بعد تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية

3. متغيرات الدراسة:

- حجم النقود (M)؛
- مؤشر الأسعار (P)؛
- مرونة الطلب على الأرصدة النقدية بالنسبة للدخل الحقيقي $(Y/P)_T$ ؛
- مرونة الطلب على الأرصدة النقدية بالنسبة لسعر الفائدة R_T ؛
- مرونة الطلب على الأرصدة النقدية بالنسبة للتضخم π_t ؛
- مرونة الطلب على الأرصدة النقدية بالنسبة لمعدل الصرف ER_T .

4. نتائج الدراسة: وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل للطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالمفهوم

الضيق في الجزائر، يتأثر حجم الطلب على النقود بشكل كبير بعائدات المحروقات وبالتالي يجب أن يكون هناك تعاون بين السياسة النقدية والمالية.

خامسا: تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970-2010) - بإستخدام منهج التكامل المشترك¹:

1. أهداف الدراسة: البحث على أهم العوامل المؤثرة على الطلب على النقد وإختبار وجود علاقة توازنية

طويلة الأجل للطلب على النقود في الجزائر؛ ودراسة مدى إستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر.

2. منهجية الدراسة:

تم إستعمال منهج جوها نسن للتكامل المتزامن، نمذجة دالة الطلب على النقود في الجزائر.

3. متغيرات الدراسة:

- الناتج الداخلي (RGDP) ؛

¹: مصطفى عبد اللطيف، عبد القادر مراد، " تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970-2010) - بإستخدام منهج التكامل

المشترك -"، أنظر الموقع: <https://issuu.com.>profmorrada docs شوهد يوم: 2017/03/9.

- معدل التضخم (INF)؛
- معدل الصرف (ER)؛
- سعر الخصم (DR).

4. نتائج الدراسة:

إن أسعار الخصم لها تأثير ضعيف على كمية النقود المطلوبة وهذا ما يؤكد هيمنة المؤسسات العمومية على الجزائر، يؤثر معدل التضخم سلبا على الطلب على النقود على الطلب بمفهومه الضيق الواسع وهذا يدل على أن الجمهور يفضل أن تحل الأصول المادية محل الأرصدة النقدية، سعر الصرف يؤثر فقط على الأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق. وفي ما يلي تلخيص لكل ما سبق:

الجدول رقم (3-1): يمثل مختلف الدراسات حول تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر :

الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النموذج القياسي للدراسة
تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011)	M	GDP R EX INF	$M = f(GDP, EX, R, INF)$ $M = b_1 + b_2 * GDP + b_3 * R + b_4 * EX + b_5 * INF + E$
دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقود في الجزائر (1970-2010)	MD	PIB J ER P	$MD = f(PIB, ER, J, P)$ $MD = b_1 + b_2 * PIB + b_3 * ER + b_4 * J + E$
نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)	M	PIBR INT INF DG TCH	$M = f(PIBR, INT, INF, DG, TCH)$ $M = b_1 + b_2 * PIBR + b_3 * INT + b_4 * INF + b_5 * DG + b_6 * TCH + E$
الطلب على النقود في الجزائر - دراسة قياسية - (1974-2006)	M	P (Y/P) R T π ER τ	$(M / P)_T = \beta_0 * (Y / P)_{\beta_1 T} * R_{\beta_2} * \pi_{\beta_3} * ER_{\beta_4} * \varepsilon_T$
تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970-2010) باستخدام منهج التكامل المشترك	M	RGDP INF ER DR	$M = f(RGDP, INF, ER, DR)$ $M = b_1 + b_2 * RGDP + b_3 * INF + b_4 * ER + b_5 * DR + E$

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول دالة الطلب على النقود في دول أخرى:

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الدراسات التي حاولت تقدير دوال الطلب على النقود وذلك حتى نتمكن من تحليل ودراسة المتغيرات التي يتضمنها كل نموذج وفي ما يلي عرض لأهم الدراسات التي تتوفر لدينا:

أولاً: الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ¹:

1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود في الأردن بمفهومه الضيق والواسع، وتحديد أي مفهومي يمكن اختياره كهدف للسياسة النقدية.

2. منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة التطبيقية أساليب القياسي الاقتصادية للعلاقات طويلة باستخدام مفهوم التكامل المشترك ومنهجية تصحيح الخطأ

3. متغيرات الدراسة :

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛
- سعر الفائدة (R)؛
- سعر الصرف (EX)؛
- معدل التضخم (INF).

4. نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقات طويلة الأجل في دوال الطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع كانت مرنة في المدى القصير، في حين لم يكن سعر الفائدة مرناً في المدى القصير في كلتا الحالتين وكذلك كان أثر الناتج المحلي منخفضاً، في حين كان أثر الأسعار سلبياً نتيجة الاحتفاظ بالأصول المحلية الحقيقية بدلاً من النقود عندما ترتفع مستويات الأسعار، كما أن الدراسة بينت أن معدل التكلفة في المدى الطويل يكون سريعاً خصوصاً الطلب على النقود الواسع.

5. توصيات الدراسة:

- العمل على تخفيض معدلات التضخم إلى الحد الذي يضمن استقرار الأسعار بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي وذلك بإيجاد السياسات التي تساعد على تخفيض معدلات التضخم.
- سعي الجهات المختصة الاهتمام جمع البيانات وعرضها ومساعدة الدارسين حتى يتمكنوا من الحصول على البيانات الحقيقية بسهولة والتي تساعدهم في الوصول إلى أفضل النتائج والخروج بالتوصيات التي يمكن أن تفيد الوقع إيجابياً.

¹: عبد علي الزبود، الطلب على النقود في الأردن، باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، 2009.

ثانياً: الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتكامل المشترك (1974 - 1994)¹:

1. أهداف الدراسة:

- تحليل الطلب على النقود في سوريا اعتماداً على بيانات سنوية تغطي الفترة 1974 - 1994؛
- تحليل سلوك الطلب على النقود في سوريا؛
- تقدير العلاقة السكونية الطويلة الأجل؛
- تحديد العلاقات الديناميكية المستقرة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لدالة الطلب على النقود في سوريا.

2. منهجية الدراسة:

إستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير دالة الطلب السكونية الطويلة الأجل على النقود، ويستخدم هذا البحث نموذج تصحيح الخطأ لتقدير نموذج الطلب الديناميكي على النقود في الأجل القصير، وأسلوب جوها نسن لتكامل المشترك لإختبار فرضية إستقرار دالة الطلب على النقود في الأجل الطويل.

3. متغيرات الدراسة:

- حجم المبادلات وهو الدخل الحقيقي (Y)؛
- معدل التضخم (π)؛
- مستوى الأسعار (P).

4. نتائج الدراسة:

يتضح أن هيكل الطلب على النقود في سوريا متكاملًا تمامًا مشتركًا مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم معناه وجود توليفة خطية ساكنة بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم على الرغم من كون متغيرات الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي كل على حده غير ساكنة وتؤكد هذه النتيجة أخيراً وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات لا تبعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

¹: ممدوح خطيب الكسواني، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 17، العدد الأول، دمشق 2001.

ثالثاً: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1970 - 2010)¹:

1. أهداف الدراسة:

- بناء نموذج اقتصادي قياس يمثل دالة الطلب على النقود في السودان؛
- يهدف البحث الى قياس العوامل المحددة للطلب على النقود في السودان؛
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد السلطات النقدية في استخدام أدوات السياسة النقدية.

2. منهجية الدراسة:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتاريخي في الإطار النظري للدراسة أما الجانب التطبيقي من الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي النموذج، تقييم النموذج القياسي المقدر، التطبيق والتنبيؤ.

3. متغيرات الدراسة:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛
- سرعة دوران النقود (CR)؛
- سعر الصرف (EX)؛
- الإنفاق الحكومي (G)؛
- معدل التضخم (INF).

4. نتائج الدراسة:

- وجود علاقة متبادلة ذات دلالة إحصائية بين الطلب على النقود و(الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي)، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الطلب على النقود و(سرعة دوران النقود التضخم).
- وجود تكامل مشترك يربط الطلب على النقود بمحدداته.

5. توصيات الدراسة:

- الاهتمام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم تحديد أثر زيادة كمية النقود لا تنعكس على المستوى العام للأسعار؛
- على الجهات المختصة الاهتمام بالبحوث العلمية التي تتناول موضوعات اقتصادية.

¹:محمد حامد العاقب الطيب، "تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1970 - 2010)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011.

رابعاً: تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1975 - 2005)¹:

1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التوصل إلى تقديري يفسر التأثير المالي وأزمة الخليج الثانية مع الأخذ في الاعتبار تأثير متغيرات تفسيرية أخرى على سلوك الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1975. 2005.

2. منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على أساس التحليل النظري والقياسي تم تحديد وتقدير نموذج قياسي للطلب على النقود في المملكة العربية السعودية باستخدام سلسلة زمنية للفترة (1975 - 2005)

3. متغيرات الدراسة:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛
- سعر الفائدة (R)؛
- المتغير الوصفي لأزمة الخليج الثانية (D)؛
- متغير الإبطاء الزمني للطلب (M_{t-1})؛
- معدل التضخم (INF).

4. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين الطلب على النقود و (الدخل الحقيقي، سعر الفائدة على الريال، متغير الإبطاء الزمني)، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الطلب على النقود و (سرعة دوران النقود، التضخم، المتغير الوصفي لأزمة الخليج الثانية)

5. توصيات الدراسة:

- مراعاة التنبؤ بكمية الأرصدة النقدية المطلوبة من قبل الأفراد والمنشآت عند وضع ورسم السياسات النقدية والمالية للحيلولة دون حذف أي اضطراب نقدي أو اقتصادي؛
- تنشيط الأسواق المالية لتوسع فرص الاستبدال بين النقود والأصول المالية.

والجدول التالي يلخص كل ما سبق:

¹: خالد عبد الرحمان السام، "تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية للفترة (1975-2005)", رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، جدة، 2007.

الجدول رقم (3-2): يوضح مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الطلب على النقود في دول أخرى:

الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النموذج القياسي للدراسة
الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	M	GDP R EX INF	$M = f(GDP, R, EX, INF)$ $M = b_1 + b_2 * GDP + b_3 * R + b_4 * EX + b_5 * INF + E$
الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتكامل المشترك (1974 - 1994)	(M/P) ^d	Y i P	$(M / P) = f(Y, i)$ $M_t = \beta_0 + \beta_1 * Y_t + \beta_2 * \pi_t + \mu_t$
: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1970-2010)	M	GDP CR EX G INF	$M = f(GDP, CR, EX, G, INF)$ $M = b_1 + b_2 * GDP + b_3 * CR + b_4 * EX + b_5 * G + b_6 * INF + E$
تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1975-2005)	M	GDP R D M _{T-1} INF	$M = f(GDP, R, D, M_{t-1}, INF)$ $M = b_1 + b_2 * GDP + b_3 * R + b_4 * D + b_5 * M_{t-1} + b_6 * INF + E$

المبحث الثاني: نموذج الدراسة

سنقوم الآن بتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر، وذلك بداية بأهم مرحلة وهي تعيين النموذج من خلال تحديد متغيرات النموذج، وبعد ذلك نقوم بإختبار جودة النموذج، وتقدير النموذج النهائي، و آخر خطوة هي تفسير النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: صياغة النموذج وتحليل متغيراته

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المحلية التي تم استعراضها إلى حد كبير في الجانب النظري للطلب على النقود، أما في الجانب التطبيقي في استخدام منهجية الإقتصاد القياسي، وفي تضمين بعض المتغيرات التي تفسر دالة الطلب على النقود في الجزائر، إلا أنها اختلفت معها في الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة.

أولاً: صياغة نموذج الدراسة

من خلال نظريات الطلب على النقود التي تم ذكرها في الفصل الأول، ومن خلال عرضنا للدراسات السابقة تم إستنتاج عدة متغيرات المحتملة لتفسر الطلب على النقود في الجزائر متمثلة في ما يلي :

1. المتغير التابع الطلب على النقود (MR):

ويتم إستخدام الكتلة النقدية بمفهومها الواسع حيث أن نسبة كبيرة منها تأتي من تطور حجم الودائع (الآجلة والإدخارية) في المؤسسات المصرفية الجزائرية، وسوف نستخدم الكتلة النقدية الحقيقية .

2. المتغيرات المستقلة:

سنعرض عدة متغيرات في ما يلي :

1-2 - الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIBR):

من خلال النظرية الإقتصادية والبحوث التطبيقية (الدراسات السابقة) ذات الصلة بالدراسة والمعلومات الخاصة بملامح ظاهرة الطلب على النقود، تبين وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود ومستوى الدخل القومي والذي يمثله الناتج الداخلي الخام في دراستنا، وتؤيد الدراسات السابقة هذه العلاقة فالأفراد يزيدون من أرصدهم النقدية عند زيادة دخولهم الحقيقية.

2-2 - معدل التضخم (INF):

تعتبر مدرسة النقديين التضخم من العوامل المؤثرة على الطلب على النقود، وأن هناك العلاقة بين التضخم والطلب على النقود علاقة عكسية، كما أشار فريدمان لذلك، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود وزيادة الطلب على الأرصدة العينية للمحافظة على القوة الشرائية، وبالتالي يدخل معدل التضخم كمتغير تكلفة بديلة للإحتفاظ بالنقود.

2-3 - سعر الفائدة الحقيقي (ir):

إن نظريات الطلب على النقود لا توفر إلا القليل من الإرشاد حول سعر الفائدة الذي ينبغي إستخدامه، ومن خلال الدراسات السابقة، فإن سعر الفائدة القصير الأجل هو أنسب متغير لأنه تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقد ونجد في هذه الفئة أن سعر الفائدة على الودائع في شركات الإدخار للإقراض أو أدونات الصندوق قصيرة الأجل قد تكون الأنسب.

2-4 - سعر الصرف (TCH):

من خلال الدراسات السابقة لا حظنا بأنه يدخل في دالة الطلب على النقود بإعتباره كمتغير تكلفة فرصة بديلة بدلا عن سعر الفائدة خاصة في الدول النامية، فالإنخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية يجعل

الأفراد يقومون بتحويل أرصدهم النقدية إلى عملات نقدية أجنبية، لأنه مع التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية سوف تزيد قيمة أرصدهم النقدية، وبالتالي أصبح الأمر نوعاً من الإستثمار، ومنه نجد أن العلاقة بين إرتفاع سعر الصرف والطلب على النقود علاقة عكسية.

2-5- الإنفاق الحكومي:G

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن الإنفاق الحكومي يؤثر على الطلب على النقود، فزيادة الإنفاق الحكومي من قبل الحكومة يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة ما يؤدي بزيادة الطلب على النقود من قبل الأفراد.

ومنه فنموذج الدراسة يمكن عرضه فيما يلي:

$$MR = f(PIBR, INF, ir, TCH, G)$$

بحيث:

MR: الطلب على النقود؛

PIBR: الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛

INF: معدل التضخم،

ir: معدل الفائدة الحقيقي،

TCH: سعر الصرف ،

G: الإنفاق الحكومي.

وقد قمنا بإعتماد نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR) من أجل تقدير نموذج دراستنا .

ثانياً: وصف متغيرات الدراسة

وفي ما يلي سوف نقوم بعرض متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2015).

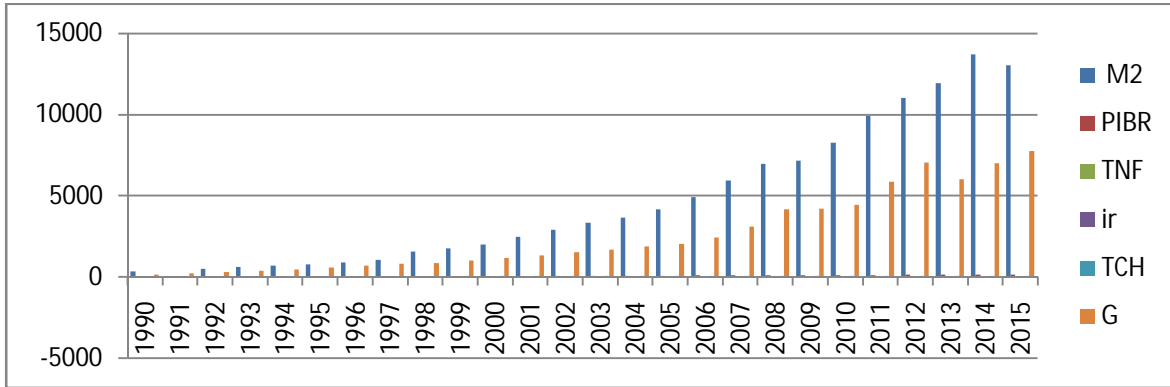
الجدول رقم: (3-3): يوضح تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2015):

الفصل الثالث: التقدير الإحصائي لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الإنفاق G الحكومي بالمليار	سعر TCH الصراف دولار مقابل الدينار	سعر الفائدة الحقيقي ir	معدل TNF التضخم	الناتج PIBR الداخلي الخام الحقيقي بالمليار	الكتلة النقدية MR بالمليار	السنوات
142,54	8,96	-10	17,87	35,723	22.101	1990
239,63	19	-13,2	25,25	44,127	21.303	1991
308,724	21,82	-13,2	31,68	41,755	20.211	1992
390,484	23,36	-13,2	20,54	38,349	20.234	1993
461,895	35,1	-10,13	29,04	37,171	18.071	1994
589,085	47,7	-7,90	29,95	38,607	15.397	1995
724,609	54,7	-4,05	18,69	41,700	14.8481	1996
845,196	57,7	8,14	5	42,528	16.596	1997
875,739	58,7	15,1	5	40,987	23.285	1998
1034,32	66,6	-0,09	2,6	45,799	25.492	1999
1178,122	75,3	-10,33	0,6	58,541	28.713	2000
1321,028	77,2	10,02	4,3	57,986	33.692	2001
1550,646	79,9	7,17	1,43	61,0007	38.9702	2002
1691,354	77,4	-0,18	4,26	67,842	43.208	2003
1891,769	72,1	-3,87	3,97	75,920	45.1572	2004
2052,037	73,3	-7	1,38	92,448	50.810	2005
2454,387	72,6	-2,3	2,31	101,676	58.93	2006
3114,242	69,3	1,51	3,68	108,397	68.609	2007
4190,663	64,6	-6,71	4,86	121,329	76.42	2008
4220,957	72,64	21,57	5,74	105,322	74.538	2009
4439,854	74,4	-6,99	3,91	120,495	82.807	2010
5853,482	76,05	-8,65	4,52	137,624	94.996	2011
7058,173	78,1	0,50	8,89	141,980	96.77	2012
6024,131	78,15	8,12	2,26	162,432	101.615	2013
6995,769	78,9	8,44	0,6	163,82	113.161	2014
7746,216	94,68	14,92	4,8	162,28	102.929	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (3-1): يبين تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (3-3)

من الجدول نلاحظ

- **الكتلة النقدية** : نلاحظ تزايد الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة وذلك يعود -حسب رأينا- إلى عدة أسباب منها: البرامج المنتهجة من قبل الدولة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي، انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش في أبريل 2001، الذي رصد له 20 مليار دينار وكذلك زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد، وكذلك تسجيل عمليات سحب كبيرة خاصة في عامي 2005-2006، تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعملية تبيض الأموال، إلا أن الكتلة النقدية شهدت نموا منخفضا خلال سنة 2009، وذلك نتيجة انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية متأثرا بالأزمة المالية العالمية، وانخفاض حجم الودائع تحت الطلب، وخلال سنوات 2010-2012 شهدت ارتفاعا بمعدلات مرتفعة وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، إلا أنه في الثلاث السنوات الأخيرة شهدت تدبب بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول.
- **الناتج الداخلي الخام الحقيقي**: نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد شهد تدببا وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار المستهلكين، حيث كان نموه منخفضا خلال الفترة 1991-1994، وذلك راجع إلى تحرير الأسعار وارتفاع مؤشرات الاستهلاك وبعدها بدأ بالتحسن قليلا رغم تحسن بعد القطاعات وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثره بأسعار المستهلكين فإنه يتأثر بالصدمات الخارجية، فارتفاع أسعار البترول أثر بالإيجاب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والفترة الأخيرة قد تميزت بالتذبذب بسبب الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
- **معدل التضخم**: من خلال الإحصائيات نلاحظ إرتفاع أسعار التضخم ارتفاعا شديدا خاصة في فترة 1990-1996، فقد سجل أعلى نسبة له سنة 1992 ب 31,68% وذلك يعود إلى عدة

أسباب منها: الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثاني، وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,71% وارتفاع أسعار المحروقات، ونتائج خدمة المديونية، أما في الفترة 1997-2000 فقد انخفضت معدلات التضخم بنسبة كبيرة وقد وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2000 وهي 0,6 ، وأسباب ذلك تعود إلى تراجع مستوى الطلب الكلي و زيادة معدلات البطالة، لتعود معدلات التضخم للارتفاع خلال مرحلة 2001-2004 وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادية ليواصل التذبذب بين عام 2005 إلى 2015 ليبلغ سنة 2015 ما قيمته 4,8%.

● **سعر الصرف:** من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار قد شهد إنخفاضا كبيرا حيث أنه خفض بـ 40,72% سنة 1994، إلا أنه استقر نسبيا خلال الفترة 2000-2015 حيث تراوح بين 72 و 74 دينار جزائري، وذلك يعود إلى ضخامة صادرات البترول خاصة خلال الفترة 2008-2012 وقد تم تخفيضه سنة 2015 بـ 20%.

● **أسعار الفائدة:** نلاحظ أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة خلال الفترة 1990-1996 وذلك نظرا لارتفاع معدلات التضخم المتزايدة حيث وصلت سنة 1992 إلى 31,32%، وقد تميزت هذه الفترة ببداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، والتميز بسياسة نقشف حكومي ومرحلة انكماش نقدي، وذلك بسبب نهاية برنامج العديل الهيكلي وقيام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم عند حدود 4% ابتداء من 1997، عرفت الجزائر زيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة ويعود إلى انخفاض الكبير في معدل التضخم الذي وصل سنة 1998 إلى 5%، لتبدأ أسعار الفائدة بالتذبذب بداية من سنة 1999، حيث أنها انخفضت إلى -0,09 لتعود وتصبح موجبة سنة 2001 إلى 10,02 وذلك لارتفاع الفائدة الحقيقية بالتذبذب تارة موجبة و أخرى سالبة إلى غاية 2011، تتميز الفترة الأخيرة بأسعار فائدة موجبة والسبب الرئيسي يعود إلى إنخفاض مستويات معدلات التضخم.

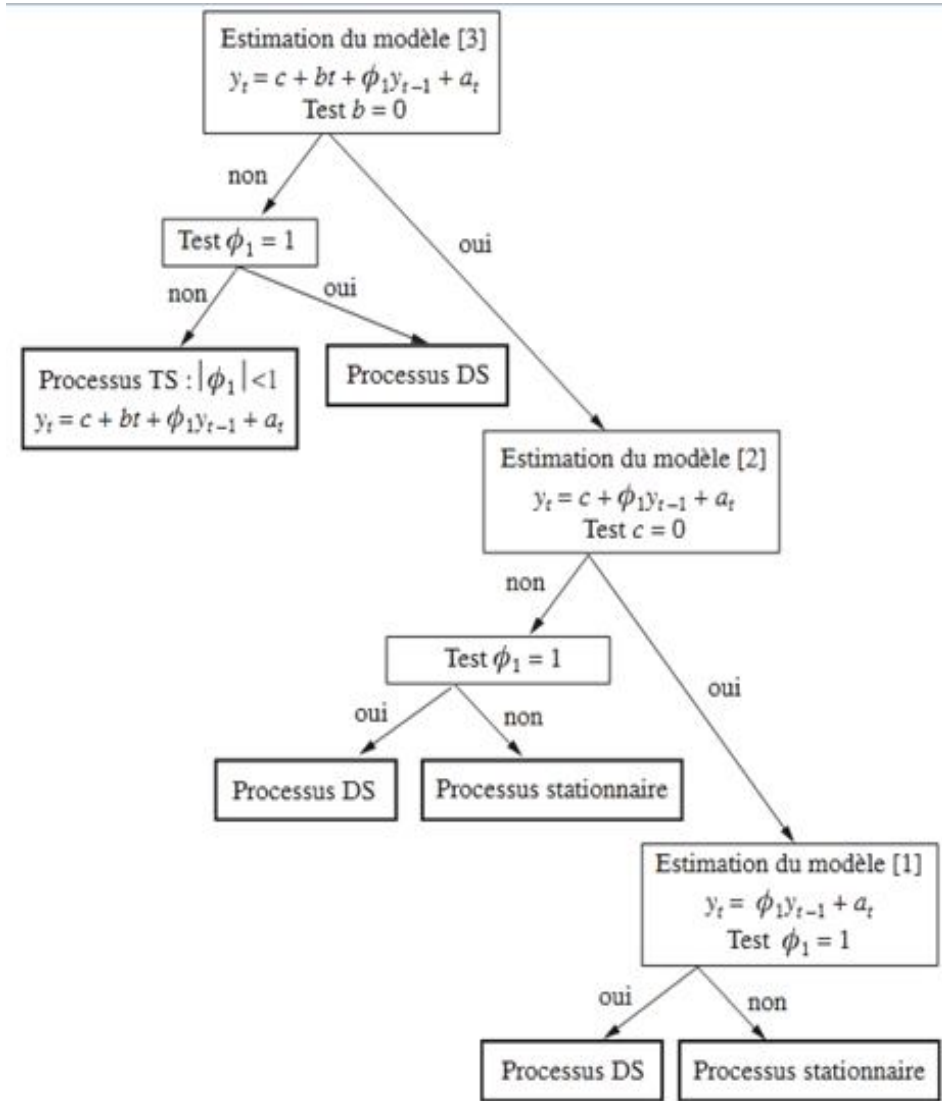
● **الإنفاق الحكومي:** نلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق الحكومي يتزايد بصفة مستمرة، إلا أن معدل نموه يختلف من فترة إلى أخرى، وذلك مرتبط بعدة عوامل منها :

مجموعة البرامج التنموية التي إنتهجتها خلال فترة الدراسة بداية ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، حيث بلغ سنة 2004 ما قيمته 1,891,354، والبرنامج التكاملي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد نمو الإقتصادي.

ثالثا: دراسة إستقرارية المتغيرات

يعد الاستقرار شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، ففي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الإنحدار الذي نحصل عليه يكون زائفا، و عليه سنقوم بإجراء اختبار ديكي-فولر المطور ADF ، وهو إختبار لوجود الجذر الأحادي، ويعتمد على نفس عناصر إختبار DF (إختبار ديكي فولر)، ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(I) إلى نموذج من نوع AR(P)، للتخلص من الإرتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على إستقرارية السلاسل الزمنية، والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرار إذا كانت مسار DS أو TS ، وهو يعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاث نماذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى:

الشكل رقم(3-2): يبين منهجية إختبارات ديكي فولر



Source: Régis bourbonné, Econometrie, Edition Dunod, 9eme édition, Paris, p256.

حيث أنه في حالة عدم تحقق خاصية الاستقرار للسلاسل يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى

ثم الثاني... وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار ديكي- فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

التفسير	إحتمال القيمة الحرية	إحتمال المعامل	المعامل	درجة التأخير	النموذج	السلسلة
لا نقبل فرضية العدم وذلك لأن إحتمال b أقل من 0,05 .	0.05	0.0066	B	0	3	MR
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع DS	0.05	0.335	ϕ			
أقل من b لا نقبل فرضية العدم وذلك لأن إحتمال 0,05 .	0.05	0.01	B	4	3	PIBR
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة السلسلة غي مستقرة من نوع DS	0.05	0.57	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أكبر من معامل المعنوية 0,05	0.05	0.26	B	0	3	INF
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة	0.05	0.65	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال C أكبر من 0,05	0.05	0.51	C	0	2	
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة السلسلة غير مستقرة من نوع DS	0.05	0.53	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أكبر من معامل المعنوية 0,05	0.05	0.06	B	0	3	Ir
لا نقبل فرضية العدم لا توجد جذر وحدة	0.05	0.02	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال C أكبر من 0,05	0.05	0.98	C	0	2	
لا نقبل فرضية العدم لا توجد جذر وحدة ومنه السلسلة مستقرة	0.05	0.03	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أكبر من معامل المعنوية 0,05	0.05	0.37	B	0	3	TCH
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة	0.05	0.54	ϕ			
لا نقبل فرضية العدم لأن إحتمال C أقل من 0,05	0.05	0.002	C	0	2	
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة	0.05	0.16	ϕ			
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع DS	0.05	0.98	ϕ	0	1	
أقل من معامل b لا نقبل فرضية العدم لأن إحتمال المعنوية 0,05	0.05	0.04	B	4	3	G
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة ومنه السلسلة غير مستقرة ومن نوع DS	0.05	0.62	ϕ			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج EViews8.0

من خلال الجدول نلاحظ أن السلاسل الزمنية:

MR: بما أن مقدر معامل الإتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة $b \neq 0$ ، ونقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدوي، ومنه السلسلة MR غير مستقرة من نوع DS.

PIBR: بما أن مقدر معامل الإتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة $b \neq 0$ ، ونقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدوي، ومنه السلسلة PIBR غير مستقرة من نوع DS.

TNF: بما أن مقدر معامل الإتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر أي $b=0$ ، وبما أن المعامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم، ونقبل فرضية الجذر الوحدوي ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

TCH: بما أن مقدر معامل الإتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر أي $b=0$ ، وبما أن المعامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم، ونقبل فرضية الجذر الوحدوي ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

G: بما أن مقدر معامل الإتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة $b \neq 0$ ، ونقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدوي، ومنه السلسلة G غير مستقرة من نوع DS.

Ir: بما أن مقدر معامل الإتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر أي $b=0$ ، وبما أن المعامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم، ولا نقبل فرضية الجذر الوحدوي ومنه السلسلة مستقرة.

وعليه سوف نقوم بإجراء الفروقات الأولى على المتغيرات التي لم تستقر بعد إجراء الإختبار ديكي-فولر والجدول التالي يوضح نتائج إختبار الفروقات الأولى على المتغيرات.

الجدول (3-5): دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى بإستخدام اختبار ديكي- فولر المطور ADF:

الفصل الثالث: التقدير الإحصائي لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

التفسير	إحتمال القيمة الحرجة	إحتمال المعامل	المعامل	درجة التأخير	النموذج	السلسلة
نقبل فرضية العدم وذلك لأن إحتمال b أكبر من 0,05	0.05	0.127	B	0	6	DMR
نقبل فرضية العدم لوجود جذر وحدة	0.05	0.0348	ϕ			
نقبل فرضية العدم	0.05	0.05	C			
لا نقبل فرضية العدم لعدم وجود جذر وحدة ومنه السلسلة مستقرة عند مستوى 10%	0.05	0.01	ϕ	0	5	
لا نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أقل من معامل المعنوية 0,05	0.05	0.018	B		6	DPIBR
لا نقبل فرضية العدم لا توجد جذر وحدة ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع TS	0.05	0.018	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أكبر من معامل المعنوية 0,05	0.05	0.4363	B	0	6	DINF
لا نقبل فرضية العدم لا توجد جذر وحدة	0.05	0.0029	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال C أكبر من 0,05	0.05	0.4483	C		5	
لا نقبل فرضية العدم لا توجد جذر وحدة، ومنه سلسلة مستقرة	0.05	0.0005	ϕ	0		
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أكبر من 0,05	0.05	0.8542	B	0	6	DTCH
لا نقبل فرضية العدم لا توجد جذر وحدة	0.05	0.378	ϕ			
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال C أكبر من 0,05	0.05	0.1	C		5	
نقبل فرضية العدم لان إحتمال أكبر من 0.05 معناه وجود جذر وحدة ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع DS	0.05	0.0606	ϕ	0		
لا نقبل فرضية العدم لأن إحتمال b أقل من معامل المعنوية 0,05	0.05	0.002	B		6	DG
لا نقبل فرضية العدم لا يوجد جذر وحدة ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع TS	0.05	0.0001	ϕ	1		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج EViews 8.0

من خلال الجدول نجد أن السلاسل الزمنية:

DINF: بما أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر أي $b=0$ ، أن المعامل الثابت لا يختلف

معنويا عن الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم، و لا نقبل فرضية الجذر الوحدوي ومنه السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

DMR: بما أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر أي $b=0$ ، أن المعامل الثابت لا يختلف

معنويا عن الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم، لا يوجد جذر وحدوي ومنه السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 10%.

DTCH: بما أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر أي $b=0$ ، وبما أن المعامل الثابت لا

يختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نقبل فرضية العدم، ونقبل فرضية الجذر الوحدوي ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع **DS**

وعليه سوف نضطر إلى إجراء فروق من الدرجة الثانية

DPBR ; DG غير مستقرتين من نوع **ST** وسوف نقوم بإجراء طريقة التمهيد بواسطة معادلة الاتجاه العام.

الجدول الموالي يوضح نتائج الفروقات الثانية على المتغير **DTCH**.

دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية باستخدام اختبار ديكي- فولر المطور:

الجدول رقم (3-6): يوضح نتائج إختبار ديكي فولر على متغير **DDTCH** بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحتمال المعامل	إحتمال القيمة الحرجة	التفسير
DDTCH	6	1	B	0.4080	0.05	نقبل فرضية العدم لأن احتمال b أكبر من 0,05
			ϕ	0.0058	0.05	لا نقبل فرضية العدم منه لا يوجد جذر وحدوي
	5	0	C	0.6904	0.05	نقبل فرضية العدم
			ϕ	0.0013	0.05	لا نقبل فرضية العدم ومنه لا يوجد جذر وحدة ومنه السلسلة مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج **EViews8.0**

إجراء طريقة التمهيد بواسطة معادلة الاتجاه العام على المتغيرين **DG ; DPBR**:

وذلك من خلال تشكيل معادلة من الشكل : $y = a + bt$

$$DPIBR = a + bt$$

1. **DPBR** متغير الناتج الحقيقي الخام: سوف نقوم بتقدير دالة من الشكل :

الجدول رقم (3-7): يبين نتائج تقدير دالة $DPIBR = a + bt$

Dependent Variable: DPIBR
Method: Least Squares
Date: 04/25/17 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-654.6956	436.7129	-1.499144	0.1474
T	0.329385	0.218028	1.510746	0.1445

R-squared 0.090275 Mean dependent var 5.062280
Adjusted R-squared 0.050721 S.D. dependent var 8.068393
S.E. of regression 7.861110 Akaike info criterion 7.038351
Sum squared resid 1421.332 Schwarz criterion 7.135861
Log likelihood -85.97939 Hannan-Quinn criter. 7.065396
F-statistic 2.282353 Durbin-Watson stat 2.278060
Prob(F-statistic) 0.144471

المصدر: مخرجات **EViews8.0**

ومنه: المعادلة من الشكل : $DPIBR = -654.695 + 0.329t$

الجدول رقم (3-8): يبين القيم المتحصل عليها من خلال المعادلة

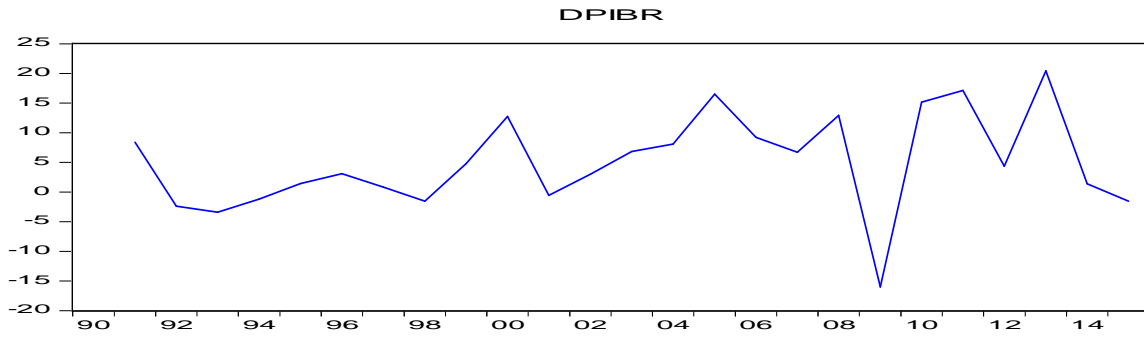
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيم	0.71	1.04	1.37	1.69	2.02	2.35	2.68	3.01	3.3	3.6	4	4.33	4.6

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيم	4.9	5.3	5.6	5.9	6.3	6.6	6.9	7.2	7.6	7.9	8.2	8.6	8.9

المصدر: من إعداد الطالبتين من مخرجات برنامج EVIEWS8.0

ومن خلال الشكل التالي نلاحظ أن السلسلة جذائية والشكل التالي يوضح تطور المتغير DPBR:

الشكل رقم (3-3): يوضح تطور المتغير DPBR:



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.0

وعليه سوف نقوم بقسمة القيم التي تحصلنا عليها من المعادلة على القيم DPBR لتنتج سلسلة الجديدة التي سوف نقوم بإجراء اختبار ديكي فولر بنفس خطوات وسوف نسمي هذه السلسلة الجديدة stpibr، وقيمها سوف نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): يبين تطور السلسلة stpibr:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيم	NA	0.12	-0.5	-0.4	-1.7	1.64	0.86	3.6	-2.1	0.76	0.31	-7.8	1.5

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيم	0.7	0.6	0.3	0.6	0.9	0.5	-0.4	0.4	0.4	1.8	0.4	6.20	-5.8

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال نتائج برنامج EVIEWS8.0

● إجراء اختبار ديكي-فولر على القيم الجديدة أي على السلسلة stpibr: الجدول التالي يوضح

نتائج اختبار ديكي-فولر

الجدول رقم (3-10): يوضح نتائج إختبار ديكي فولر على السلسلة stpibr:

التفسير	إحتمال القيمة الدرجة	إحتمال المعامل	المعامل	درجة التأخير	النموذج	السلسلة
نقبل فرضية العدم لأن إحتمال أكبر من 0,05	0.05	0.3409	B	0	6	Stpibr
لا نقبل فرضية العدم منه لا يوجد جذر وحدوي	0.05	0.0002	ϕ			
نقبل فرضية العدم	0.05	0.6223	C	0	5	
لا نقبل فرضية العدم ومنه لا يوجد جذر وحدة ومنه السلسلة مستقرة	0.05	0.0000	ϕ			

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال نتائج برنامج EViews 8.0

ومنه فالسلسلة Stpibr مستقرة.

$$Dg = a + bt$$

2. DG متغير الإنفاق الحكومي: ومعادلته من الشكل:

$$Dg = a + bt$$

الجدول رقم (3-11): يبين نتائج تقدير معادلة

Dependent Variable: DG
Method: Least Squares
Date: 04/24/17 Time: 11:03
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-53867.41	25505.36	-2.112004	0.0458
T	27.04521	12.73350	2.123942	0.0446

R-squared	0.163975	Mean dependent var	304.1470
Adjusted R-squared	0.127626	S.D. dependent var	491.5503
S.E. of regression	459.1127	Akaike info criterion	15.17309
Sum squared resid	4848043.	Schwarz criterion	15.27060
Log likelihood	-187.6636	Hannan-Quinn criter.	15.20013
F-statistic	4.511131	Durbin-Watson stat	2.478324
Prob(F-statistic)	0.044645		

المصدر: مخرجات برنامج EViews8.0

$$Dg = -53867.41 + 27.045t \quad \text{ومنه :}$$

وعليه سوف نقوم بقسمة القيم التي تحصلنا عليها من المعادلة على القيم Dg لنتحصل على سلسلة الجديدة التي سوف نقوم بإجراء عليها إختبارات ديكي فولر بنفس خطوات وسوف نسمي هذه السلسلة الجديدة stg

،وقيما سوف نعرضها في الجدول التالي:

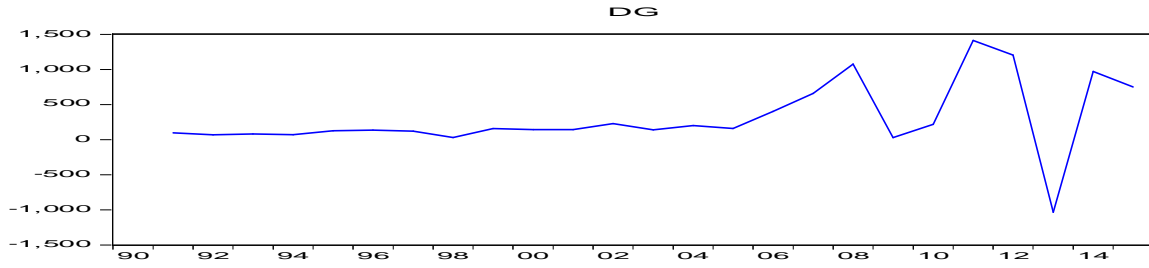
الجدول رقم (3-12): يوضح القيم الجديدة للمعادلة

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيم	-47.8	-20.8	6.23	33.2	60.32	87.3	114.4	141.4	168.5	195.5	222.5	249.6	276.6

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيم	303.7	330.7	357.8	384.8	411.9	438.9	465.9	493	520	547.1	574.1	601.2	628.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج EViews8.0

الشكل رقم (3-4): يبين تطور الإنفاق الحكومي DG خلال الفترة 1990-2015:



المصدر: مخرجات برنامج EViews8.0

ومن خلال الشكل البياني نلاحظ أن السلسلة جزائية والشكل التالي يوضح تطور المتغير DG وعليه سوف نقوم بقسمة القيم التي تحصلنا عليها من المعادلة على القيم Dg لتنتج على سلسلة الجديدة التي سوف نقوم بإجراء اختبار ديكي فولر بنفس خطوات وسوف نسمي هذه السلسلة الجديدة stg، وقيمها سوف نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): يوضح القيم الجديدة للسلسلة stg:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيم	NA	-4.6	11	2.4	1.1	1.4	1.1	0.8	0.1	0.8	0.6	0.5	0.8

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيم	0.46	0.6	0.4	1.04	1.6	2.4	0.06	0.4	2.7	2.2	-1.8	1.6	1.1

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال نتائج برنامج EViews8.0

• اختبار ديكي فولر على المتغير stg:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر على متغير

الجدول رقم (3-14): يوضح نتائج اختبار ديكي-فولر:

التفسير	إحتمال القيمة الحرجة	إحتمال المعامل	المعامل	درجة التأخير	النموذج	السلسلة
تقبل فرضية العدم لأن إحتمال أكبر من 0,05	0.05	0.913	B	1	6	Stg
لا نقبل فرضية العدم منه لا يوجد جذر وحدوي	0.05	0.0004	ϕ			
لا نقبل فرضية العدم ومنه الثابت يختلف عن الصفر	0.05	0.0024	C	1	5	
لا نقبل فرضية العدم منه لا يوجد جذر وحدوي	0.05	0.0000	ϕ			
لا نقبل فرضية العدم منه لا يوجد جذر وحدوي ومنه السلسلة مستقرة	0.05	0.014	ϕ	2	4	

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال نتائج برنامج EViews8.0

ومنه فالسلسلة Stg مستقرة.

❖ وعليه:

- السلسلة (Ir): مستقرة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ؛
- السلسلة (DMR): مستقرة من الدرجة الأولى عند مستوى 10% $I(1)$ ؛
- السلسلة (DTNF): مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ ؛
- السلسلة (DDTCH): مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$ ؛
- السلسلة (Stpibr): مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ ؛
- السلسلة (Stg): مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$.

المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج

نستبعد فرضية التكامل المتزامن لاختلاف درجات تكامل السلاسل، ومنه سوف نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي واختبار فرضيات المتعلقة بالنموذج.

أولاً: تقدير النموذج الشعاع إنحدار الذاتي:

1. تحديد درجة تأخير النموذج:

يتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة بإختيار النموذج الذي يتميز بأقل قيمة للمؤشرين:

AIC : AKaike information criterion و SC : Schwarz information criterion

الجدول رقم: (3-15): يبين نتائج إختبار المؤشرين AIC و SC لتحديد درجات التأخير الملائمة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-348.5835	NA*	4024765.*	32.23486	32.53242*	32.30496
1	-322.1565	36.03678	11019402	33.10514	35.18804	33.59581
2	-266.3342	45.67280	4563861.	31.30311*	35.17135	32.21435*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.0

نستنتج من الجدول أن النموذج الثاني هو الأفضل لأنه الأقل قيمة بين المؤشرين AIC و SC، أي أن درجة التأخير هي 2. وعليه يكتب نموذج شعاع الإنحدار الذاتي على الشكل التالي:

الجدول رقم (3-16): يبين نتائج إختبار درجة التأخير الملائمة للسلاسل متغيرات الدراسة:

Vector Autoregression Estimates						
Date: 04/26/17 Time: 11:32						
Sample (adjusted): 1994 2015						
Included observations: 22 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
	STPIBR	STG	IR	DMR	DINF	DDTCH
STPIBR(-1)	-0.178731 (0.42924) [-0.41639]	-0.024583 (0.09880) [-0.24882]	0.317803 (1.25037) [0.25417]	-0.714107 (0.60471) [-1.18091]	0.149286 (0.43612) [0.34230]	0.452491 (0.71524) [0.63264]
STPIBR(-2)	0.111744 (0.47987) [0.23286]	0.024329 (0.11045) [0.22027]	-0.087992 (1.39786) [-0.06295]	-0.532934 (0.67604) [-0.78832]	-0.894483 (0.48757) [-1.83458]	1.430115 (0.79961) [1.78852]
STG(-1)	-1.112362 (1.28762) [-0.86389]	-0.046210 (0.29637) [-0.15592]	0.098927 (3.75081) [0.02637]	-4.260614 (1.81398) [-2.34877]	-1.875779 (1.30827) [-1.43378]	2.720196 (2.14555) [1.26783]
STG(-2)	-0.173853 (0.50528) [-0.34407]	0.039036 (0.11630) [0.33565]	-1.258981 (1.47186) [-0.85537]	0.037356 (0.71183) [0.05248]	1.680696 (0.51338) [3.27377]	0.821577 (0.84194) [0.97582]
IR(-1)	0.001276 (0.12368) [0.01031]	0.000919 (0.02847) [0.03228]	0.032227 (0.36029) [0.08945]	-0.163348 (0.17424) [-0.93747]	-0.160504 (0.12567) [-1.27722]	0.140009 (0.20609) [0.67935]
IR(-2)	-0.055264 (0.11642) [-0.47470]	-0.007494 (0.02680) [-0.27966]	-0.417026 (0.33913) [-1.22970]	-0.117328 (0.16401) [-0.71537]	0.004124 (0.11829) [0.03487]	0.306678 (0.19399) [1.58091]
DMR(-1)	-0.013847 (0.26472) [-0.05231]	0.215490 (0.06093) [3.53664]	0.053214 (0.77113) [0.06901]	0.126889 (0.37294) [0.34024]	1.022952 (0.26897) [3.80324]	0.448665 (0.44110) [1.01714]
DMR(-2)	-0.099061 (0.34612) [-0.28621]	-0.200374 (0.07966) [-2.51522]	1.113756 (1.00823) [1.10467]	0.992500 (0.48760) [2.03547]	0.156196 (0.35167) [0.44416]	-0.905037 (0.57673) [-1.56926]
DINF(-1)	0.139612 (0.26495) [0.52693]	0.037044 (0.06098) [0.60743]	-0.952975 (0.77181) [-1.23473]	-0.622190 (0.37326) [-1.66689]	-0.010673 (0.26920) [-0.03965]	0.606215 (0.44149) [1.37311]
DINF(-2)	0.219432 (0.20744) [1.05782]	0.049106 (0.04775) [1.02848]	-0.527783 (0.60426) [-0.87343]	-0.127948 (0.29224) [-0.43782]	-0.413126 (0.21077) [-1.96012]	0.294086 (0.34565) [0.85081]
DDTCH(-1)	-0.095367 (0.20411) [-0.46724]	0.067805 (0.04698) [1.44331]	-0.526524 (0.59456) [-0.88557]	-0.054152 (0.28754) [-0.18833]	0.249238 (0.20738) [1.20184]	0.001483 (0.34010) [0.00436]
DDTCH(-2)	-0.193142 (0.21282) [-0.90752]	0.008758 (0.04899) [0.17880]	0.381201 (0.61995) [0.61489]	0.475569 (0.29982) [1.58616]	-0.007012 (0.21624) [-0.03243]	-0.666137 (0.35463) [-1.87842]
C	2.302779 (1.91454) [1.20278]	0.869565 (0.44067) [1.97330]	-3.669527 (5.57702) [-0.65797]	3.250946 (2.69718) [1.20531]	-6.523926 (1.94525) [-3.35378]	-1.024140 (3.19018) [-0.32103]

R-squared	0.360543	0.691865	0.487554	0.632878	0.786050	0.612331
Adj. R-squared	-0.492066	0.281018	-0.195708	0.143382	0.500783	0.095440
Sum sq. resids	106.6481	5.649908	904.9539	211.6613	110.0961	296.1096
S.E. equation	3.442353	0.792318	10.02748	4.849528	3.497556	5.735946
F-statistic	0.422871	1.683998	0.713568	1.292918	2.755490	1.184642
Log likelihood	-48.58007	-16.26321	-72.10191	-56.12004	-48.93007	-59.81321
Akaike AIC	5.598188	2.660292	7.736537	6.283640	5.630006	6.619383
Schwarz SC	6.242895	3.304999	8.381244	6.928347	6.274713	7.264089
Mean dependent	0.183151	0.944213	1.240455	3.758882	-0.715455	0.647273
S.D. dependent	2.818132	0.934416	9.170212	5.239694	4.950169	6.030958
Determinant resid covariance (dof adj.)		281488.2				
Determinant resid covariance		1319.408				
Log likelihood		-266.3342				
Akaike information criterion		31.30311				
Schwarz criterion		35.17135				

المصدر: مخرجات برنامج EViews8.0

2. تقدير نموذج الدراسة:

ومن دالة الطلب على النقود بدلالة متغيرات الدراسة والمتمثلة في الفائدة الحقيقية ومعدل التضخم بعد الفروقات الأولى وكذلك سعر الصرف بعد الفروقات الثانية والإنفاق الحكومي والناتج الحقيقي الخام بعد إجراء عليهم طريقة التمهيد بواسطة الإتجاه العام.

$$\begin{aligned}
 DMR = & -0.714107 * STPIBR(-1) - 0.532933 * STPIBR(-2) - 4.260613 * STG(-1) + \\
 & 0.037355 * STG(-2) - 0.163347 * IR(-1) - 0.117327 * IR(-2) + 0.126889 * DMR(-1) \\
 & + 0.992499(-2) - 0.622189 * DINF(-1) - 0.127947 * DINF(-2) - \\
 & 0.054151 * DDTCH(-1) + 0.475568 * DDTCH(-2) + 3.25094631054
 \end{aligned}$$

ومن خلال المعادلة نلاحظ أن:

- الزيادة في الناتج الحقيقي الخام ($STPIBR$) بوحدة واحدة في الزمن $t-1$ يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 0.71 في الزمن t كما تؤدي الزيادة في الناتج الحقيقي الخام بوحدة واحدة في الزمن $t-2$ إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 0.53؛
- الزيادة في الإنفاق الحكومي (STG) بوحدة واحدة في الزمن $t-1$ يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 4.26 في الزمن t كما تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة في الزمن $t-2$ إلى زيادة في الطلب على النقود ب: 0.3؛
- الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي (IR) بوحدة واحدة في الزمن $t-1$ يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 0.16 في الزمن t كما تؤدي الزيادة في معدل الفائدة بوحدة واحدة في الزمن $t-2$ إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 0.11؛

- الزيادة في معدل التضخم ($DINF$) بوحدة واحدة في الزمن $t-1$ يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 0.62 في الزمن t كما تؤدي الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة في الزمن $t-2$: إلى انخفاض الطلب على النقود ب: 0.12 ؛
- الزيادة في سعر الصرف ($DDTCH$) بوحدة واحدة في الزمن $t-1$ يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود ب: 0.05 في الزمن t كما تؤدي الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة في الزمن $t-2$: إلى زيادة الطلب على النقود ب: 0.47 ؛
- قيمة الطلب على النقود الحقيقي (DMR) عندما تكون متغيرات الدراسة معدومة تساوي: 3.25.

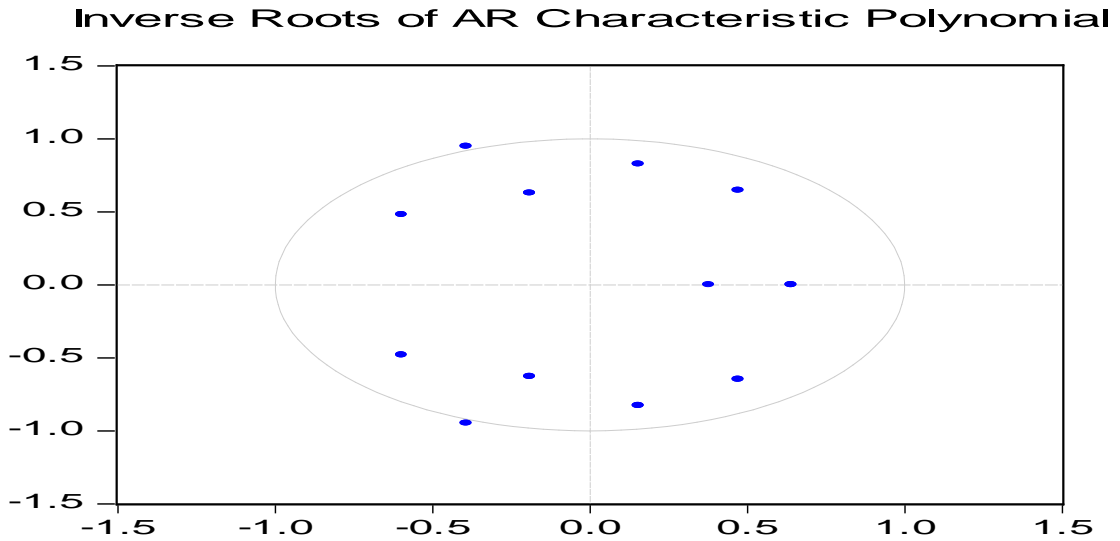
ثانياً: إختبارات جودة النموذج:

حيث سنقوم بمجموعة من الإختبارات التي لتأكد من جودة النموذج والمتمثلة في:

1. دراسة إستقرارية النموذج:

ولكي يكون النموذج مستقر يجب أن تكون النقاط داخل الدائرة لكي نقول عن النموذج مستقر

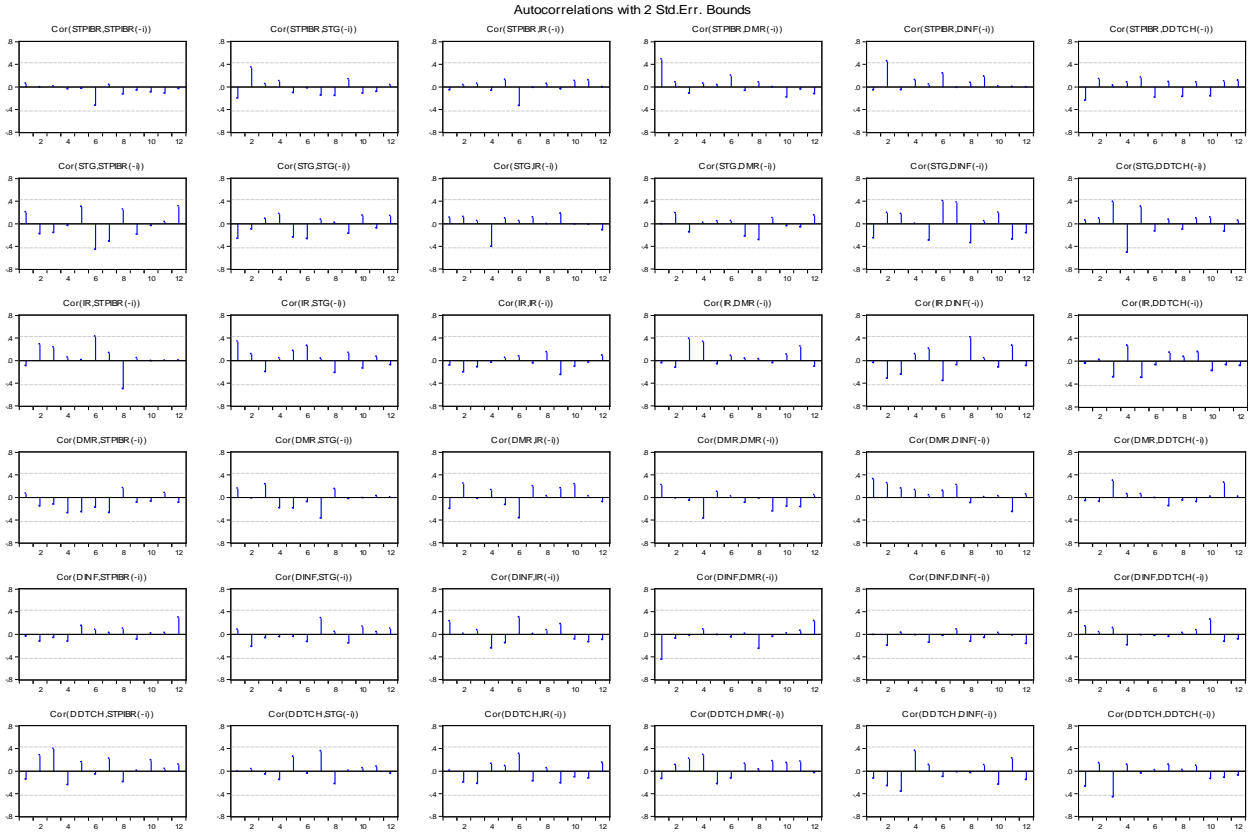
الشكل رقم (3-5): يبين إختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج EViews8.0

- من خلال الشكل رقم (3-5) يظهر جليا أن المعلمات المقدرة الخاصة بنموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR مستقرة هيكلية وبالتالي فالنموذج موصف بشكل مثالي وهو ما يظهره الشكل .
2. دراسة إستقرارية البواقي:

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني لدوال الإرتباط الذاتي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.0

مما هو ملاحظ فإن إرتباطات الذاتية للبوادي متواجدة ضمن مجال ثقة، وعليه نقول أن بوادي النموذج مستقرة .

3. إختبار التوزيع الطبيعي للبوادي: سوف نقوم بدراسة ما إذا كانت البوادي تخضع للقانون الطبيعي أم

لا، وعليه سوف نقوم بمجموعة من الإختبارات المتمثلة في ما يلي: Jarque-Berra، kurtosis، Skewness

3-1- إختبار Skewness: والجدول الموالي يوضح لنا نتائج هذا الإختبار

الجدول رقم (3-17): يوضح نتائج إختبار Skewness لتوزيع الطبيعي

Component	Skewness	Chi-sq	Df	Prob.
1	-1.247568	5.706891	1	0.0169
2	0.049247	0.008893	1	0.9249
3	1.126848	4.655887	1	0.0309
4	-0.113562	0.047287	1	0.8279
5	-0.680567	1.698295	1	0.1925
6	-0.315867	0.365830	1	0.5453
Joint		12.48308	6	0.0520

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.0

حيث نجد أن: $0.05 < Prob$ ، وعليه سوف نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي البوادي تتوزع توزيعا طبيعيا.

3-2 - إختبار kurtosis:

والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الإختبار على التوزيع الطبيعي البواقي

الجدول رقم(3-18): يوضح نتائج إختبار kurtosis لتوزيع الطبيعي:

Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	4.852744	3.146605	1	0.0761
2	3.853655	0.668000	1	0.4137
3	4.765114	2.855991	1	0.0910
4	2.181100	0.614714	1	0.4330
5	2.913032	0.006933	1	0.9336
6	3.194947	0.034837	1	0.8519
Joint		7.327080	6	0.2917

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.0

حيث نجد أن: $0.05 < Prob$ ، وعليه سوف نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

3-3 - إختبار jarque-Berra:

والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الإختبار على التوزيع الطبيعي البواقي

الجدول رقم(3-19): يوضح نتائج إختبار jarque-Berra لتوزيع الطبيعي:

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	8.853496	2	0.0120
2	0.676892	2	0.7129
3	7.511878	2	0.0234
4	0.662001	2	0.7182
5	1.705228	2	0.4263
6	0.400667	2	0.8185
Joint	19.81016	12	0.0708

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.0

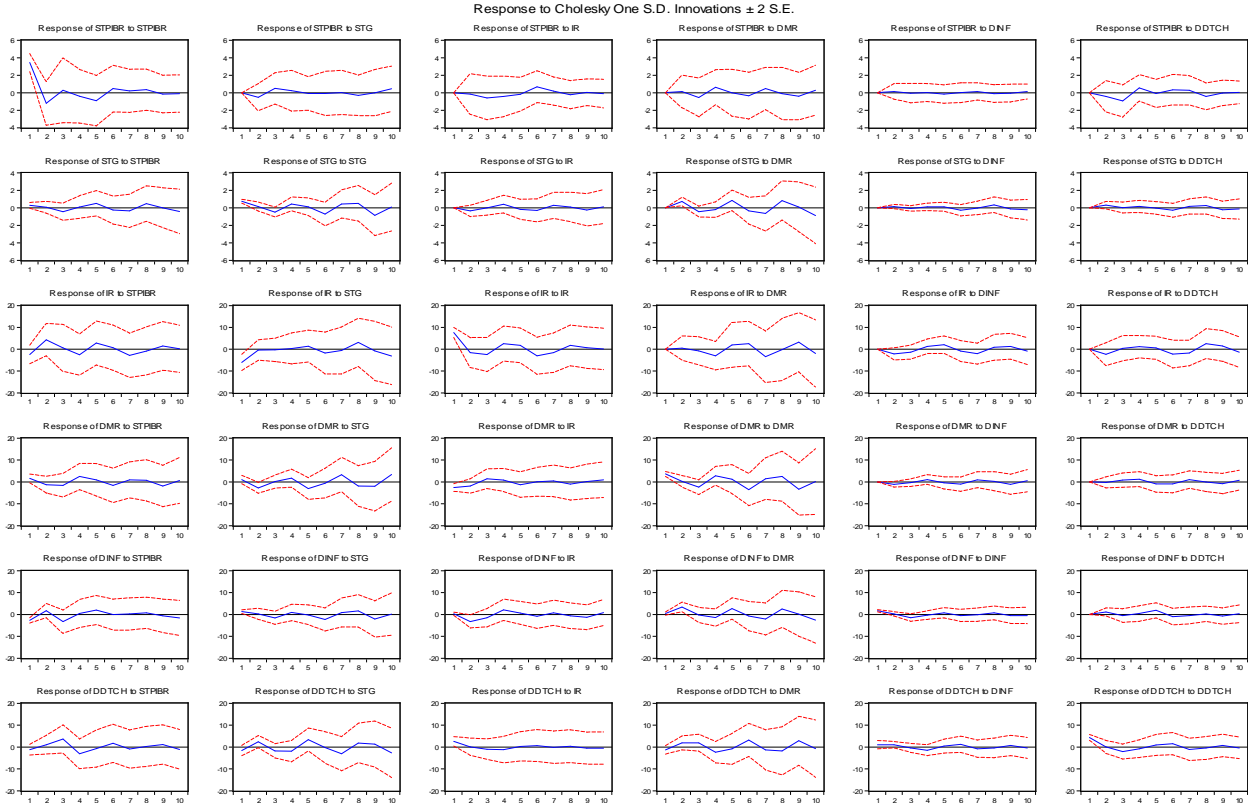
حيث نجد أن: $0.05 < Prob$ ، وعليه سوف نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

من خلال كل ما سبق نقول أن النموذج مقبول إحصائيا وصالح للتنبؤ.

4. إختبار دوال الإستجابة للصدمات:

تستخدم دوال الإستجابة للصدمات لمعرفة أثر تغير المفاجئ في ظاهرة ما على باقي المتغيرات

الشكل رقم (3-7): يبين دوال إستجابة للصدمات للمتغيرات للدراسة:



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.0

حسب تقديرات دوال الإستجابة الممتدة على عشرة فترات والمبينة في الشكل رقم (3-7)، فإن:

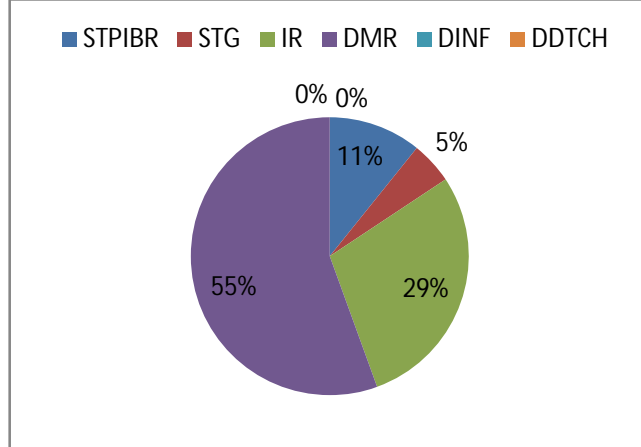
- إن الناتج الحقيقي الخام كان له أثر موجب في الطلب على النقود خلال كل الفترات، وذلك يعني أن الزيادة في الناتج الحقيقي الخام أدت إلى إرتفاع الطلب على النقود في أغلب الفترات، أو على المدى الطويل بما يتناسب مع النظرية الإقتصادية الطردية بين المتغيرين، حيث أن حدوث صدمة هيكلية موجبة واحدة في متغير الناتج الوطني الحقيقي الخام كان لها تأثير سلبي في البداية خاصة في الفترة الثانية والثالثة، ويتحول إلى أثر موجب وأحيانا أخرى سالب أي تأثيره ضعيف على الطلب على النقود، حيث أنه في نهاية الفترة كان له تأثير موجب، ويعود ذلك إلى إنخفاض نمو الناتج الحقيقي بسبب الأزمة الراهنة.
- إن الإنفاق الحكومي كان له أثر موجب ضعيف يذبذب بين الفترات، أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي أدت إلى إرتفاع الطلب على النقود في أغلب الفترات، بما يتناسب مع طبيعة العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث أن حدوث صدمة هيكلية موجبة واحدة في متغير الإنفاق الحكومي كان لها تأثير سلبي في الطلب على النقود في البداية خاصة في الفترة الثانية ليعود ويرتفع ويصبح التأثير موجب ويبقى في حالة تذبذب إلى غاية الفترة العاشرة وأسباب ذلك البرامج التي قامت بها الحكومة خلال فترة الدراسة.

- الملاحظ من خلال الشكل العام لدالة الإستجابة أن أثر حدوث صدمة هيكلية موجبة واحدة في متغير سعر الفائدة الحقيقي كان لها تأثير سلبي في البداية ليعود ويرتفع ويصبح التأثير موجب ويبقى في حالة تنذب أي أنه يرتفع وينخفض أحيانا تأثيره يكون موجب آخر سالب، أي وجود شبه إستقرار أو تقارب في معامل الإستجابة.
- الملاحظ من خلال الشكل العام لدالة الإستجابة أن حدوث صدمة هيكلية موجبة واحدة في متغير معدل التضخم كان لها تأثير سلبي في أغلب فترات، إلى أنه في الفترة العاشرة كان له تأثير موجب، أي تمتعها بالإستقرار.
- حدوث صدمة هيكلية موجبة واحدة في متغير سعر الصرف كان لها تأثير سلبي في أغلب فترات، وحتى عندما يكون له تأثير إيجابي فهو ضعيف أي إستقرارية دالة الإستجابة شبه كلية.

5. تحليل التباين:

يهتم تحليل التباين بمعرفة نسب التباين أو الإختلاف التي تسببها الصدمات للمتغير ما في نفسه أو المتغيرات الأخرى، وبعبارة أخرى يعكس مدى مسؤولية كل متغير عن التغيرات التي يشهدها الطلب على النقود في أجلين القصير والطويل المدى. والجدول الموالي يبين نتائج إختبار تحليل التباين

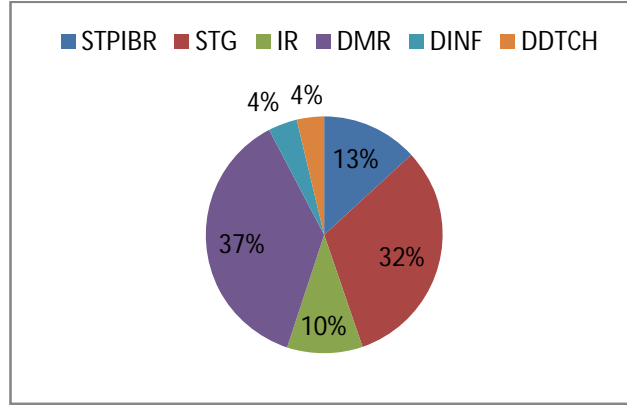
الشكل رقم (03-08): نتائج إختبار تحليل التباين بالدائرة النسبية في الأجل القصير:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS8.0

وقد إشارات نتائج التحليل إلى انه في الأجل القصير كانت أكثر الصدمات تفسيرا للطلب على النقود هي تأثيره على نفسه حيث سجلت أكبر نسبة وهي 55% وثليها على التوالي المتغيرات التالية سعر الفائدة الحقيقي بنسبة 29%، الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 11% والإتفاق الحقيقي 5%، والملاحظ انه لم يكن هناك تأثير للمتغيرين معدل التضخم و سعر الصرف على الطلب على النقود في الأجل القصير.

الشكل رقم(03- 09): نتائج إختبار تحليل التباين بالدائرة النسبية في الأجل الطويل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews8.0

إلا أنه في الأجل الطويل أصبح للمتغيرين معدل التضخم وسعر الصرف أثر على الطلب على النقود بـ 4% و 4% على التوالي، كما انه كل من الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام الحقيقي سجلا ارتفاعا حيث أصبح تأثير كل منهما على التوالي 32% و 13% و تراجع تأثير متغير الطلب على النقود على نفسه حيث أصبح 37% وكذلك سعر الفائدة الحقيقي الذي أصبح تأثيره 10%.

6. إختبارات السببية Granger:

يستخدم نموذج جرا نجر في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين متغيرات الإقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وطبقا لذلك فإن التغير في قيم X_t يتسبب بواسطة المتغير Y_t إذ أن توقع قيمة X_t بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة لقيمة X_t إضافة إلى القيم السابقة Y_t بدلا من القيم السابقة X_t ، فإذا كانت قيمة إختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عند إن يتم رفض فرضية Y_t تسبب X_t ، حسب مفهوم جرا نجر، ومن أجل إختبار ما إذا كانت X_t تسبب Y_t يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية Y_t ، وهناك أربعة احتمالات لإتجاهات السببية¹:

- إتجاه أحادي السببية من إلى : $X \rightarrow Y$ ؛
- إتجاه أحادي السببية من إلى : $Y \rightarrow X$ ؛
- سببية ثنائية الإتجاه : $X \rightarrow Y$ ؛
 $X \leftarrow Y$
- الإستقلالية : $X - Y$.
- والجدول الموالي يوضح لنا نتائج إختبار السببية لجرا نجر

¹ كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي و المتغيرات الإقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية الإدارية، السنة التاسعة -العدد: التاسع والعشرون، جامعة الكوفة ، العراق، ص: 225.

الجدول رقم(3-21): يوضح نتائج إختبار السببية لجزء نجر

Dependent variable: DMR			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
STPIBR	2.088323	2	0.3520
STG	5.928302	2	0.0516
IR	1.293345	2	0.5238
DINF	2.782324	2	0.2488
DDTCH	2.739100	2	0.2542
All	15.49676	10	0.1150

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8.0

يلاحظ من خلال نتائج إختبار VAR Granger Causality/Block Exogeneity wald test أن المتغيرات المستقلة لا تسبب في الطلب على النقود، حيث أن نجد أن: $0.05 < Prob$ ، وعليه سوف نقبل الفرضية الصفرية.

ثالثا: التفسير الإقتصادي للنتائج: من خلال المعادلة السابقة الذكر يمكن إستنتاج ما يلي:

- وجود ثابت موجب وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، وهو يمثل قيمة الطلب على النقود في ظل إنعدام متغيرات الدراسة؛
- هناك علاقة عكسية بين الناتج الوطني والطلب على النقود الحقيقي، وهذا مخالف للنظرية الإقتصادية، وهذا ربما ناتج عن إختلالات في الإقتصاد في المدى القصير؛
- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والطلب على النقود الحقيقي في الزمن $t-1$ ، وهذا مخالف للنظرية الإقتصادية، وهذا ربما ناتج عن إختلالات في الإقتصاد في المدى القصير فهيكل الإقتصاد ونوعه يحدد طبيعة العلاقة مع الطلب على النقود، وهناك علاقة موجبة بينهما في الزمن $t-2$ وهذا ما يوافق النظرية الإقتصادية إلى أن تأثيره ضعيف؛
- هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب على النقود الحقيقي، وقد جاء موافق للنظرية الإقتصادية، ومنه نلاحظ أن تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود ضعيف في المدى القصير، وقد يعود للوازع الديني وضعف التعامل مع النظام المصرفي؛
- هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والطلب على النقود الحقيقي، وهذا موافق للنظرية الإقتصادية، إلا أن تأثير معدل التضخم ضعيف، وهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والطلب على النقود الحقيقي في الزمن $t-1$ ، وهذا موافق للنظرية الإقتصادية، وهذا يعزز الإستجابة السريعة للطلب على النقود لتغير سعر الصرف في الأجل القصير، إلا أنه هناك علاقة عكسية بينهما في الزمن $t-2$.

خلاصة:

- تناولنا في هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة الداخلية والخارجية، وبعدها قمنا بالتقدير للنموذج والقيام بمجموعة من الاختبارات الموحدة للنموذج حيث نستنتج النقاط التالية:
- من خلال الدراسات السابقة لاحظنا أن هناك مجموعة من المتغيرات تفسر الطلب على النقود والتي لم تتطرق لها النظريات الكلاسيكية، الكينزية، فريدمان التي تناولناها في الفصل الأول، والمتمثلة في سعر الصرف والإنفاق الحكومي؛
 - استنتجنا من الدراسات السابقة أن لكل دراسة نموذج قياس مناسب وذلك بناء على فترة الدراسة وكذلك متغيرات الدراسة؛
 - استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي VAR وذلك لاختلاف درجات تكامل متغيرات الدراسة والذي مكننا من تحديد العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات؛
 - إن نتائج النموذج لم تتوافق كلها مع النظرية الاقتصادية فالإنفاق الحكومي و الناتج الوطني الحقيقي الخام و متغيرات دراسة أخرى توافقت مع النظرية الاقتصادية والمتمثلة في سعر الصرف ومعدل التضخم وسعر الفائدة.



تناولنا من خلال بحثنا هذا أحد أهم المواضيع في مجال الإقتصاد الكلي، فقد إحتلت الدراسات التطبيقية التي تهتم بدراسة الطلب على النقود مكانة هامة في الإقتصاد النقدي.

الهدف الرئيسي من بحثنا هو دراسة ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر، وذلك من خلال تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود، وذلك من خلال إستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قسمنا بحثنا إلى ثلاثة مراحل، حيث في المرحلة الأولى خصص للجانب النظري للطلب على النقود، حيث تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول الطلب على النقود، أي قمنا بعرض مفاهيم حول النقود، والكتلة النقدية ومفهوم الطلب على النقود، وأهم دوافع الطلب على النقود، ثم عرضنا مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، لنعرض في الأخير النظريات النقدية التي فسرت الطلب على النقود. أما في المرحلة الثانية فقد قمنا بدراسة ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، بداية بعرض أهم الإصلاحات الإقتصادية، وانعكاساتها على بعض المتغيرات النقدية، لنعرض بعدها تطور الكتلة النقدية ومكوناتها، وبعض المؤشرات النقدية خلال فترة الدراسة (1990-2015)، وأخيرا السياسة النقدية في الجزائر، من خلال عرضنا لقانون القرض ومختلف أهدافها وأدواتها.

أما المرحلة الثالثة ذكرنا مجموعة من الدراسات السابقة الداخلية والخارجية، وذلك بغية إستنتاج بعض المتغيرات التي لم تقم النظريات النقدية بالتطرق إليها، وأيضا من أجل تحديد النموذج الأفضل والملائم لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر، آخر خطوة قمنا بها وهي تقدير نموذج الدراسة وذلك من خلال عرض متغيرات للدراسة وتحليلها، ودراسة إستقراريتها وأخيرا دراسة جودة نموذج الدراسة.

أولا: إختبار الفرضيات

1. إن تحليلنا للدراسات السابقة، ونظرا للنتائج التي توصلنا إليها من الجانب التطبيقي إتضح لنا أن الطلب على النقود في الجزائر يتكون من العوامل التالية: الإنفاق الحكومي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، الناتج الداخلي الحقيقي، معدل التضخم؛ وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية؛
2. إن تحليل ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر من خلال دراسة تطورات الكتلة النقدية ومكوناتها أثبتت أن الأعوان الإقتصاديين يطلبون النقود بدافع الاحتياط، وأن المؤسسات فيطلبون النقود لغرض ممارسة نشاطها وتمويله، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الأولى؛
3. لقد إختلفت النماذج القياسية المستعملة في تقدير دالة الطلب على النقود، وإختيار النموذج الأمثل يكون بناء للخصائص التي تتمتع بها السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للطلب على

النقود، ومن خلال تحليلنا لظاهرة الطلب على النقود في الجزائر فالنموذج الأحسن لدالة الطلب على النقود في الجزائر هو نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية.

ثانيا: النتائج

إستخلصنا مجموعة من النتائج من خلال بحثنا هذا سنحاول أن نوجزها في ما يلي:

1. تتميز النقود بعدة خصائص منها ما يتعلق بطبيعة وظائفها مثل القبول العام في التداول، وأخرى متعلقة بالمادة التي تصنع منها مثل سهولة الحمل والنقل، والقابلية للتجزئة؛
2. الطلب على النقود هو رصيد الذي يرغب الأعوان الإقتصاديين الإحتفاظ به، للدوافع الثلاثة لغرض المعاملات وغرض الإحتياط والمضاربة؛
3. حاولت النظريات النقدية والتي قمنا بعرضها (التقليدية، الكينزية، فريدمان)، صياغة دالة الطلب على النقود، وذلك بإستخدام عدة متغيرات تفسيرية والتي إستخدمناها في عملية التقدير؛
4. إن الإصلاحات الإقتصادية أثرت على التوازنات النقدية فقد شهدت معظمها إستقرارا نسبيا وذلك نتيجة السياسة الصارمة من قبل السلطة النقدية؛
5. تطورت الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2015)، بمفهومها الضيق والواسع؛
6. إن السياسة النقدية في الجزائر كان إتجاهها نحو الأدوات الغير المباشرة بدلا من الأدوات المباشرة؛
7. من خلال الدراسات السابقة لاحظنا أن هناك مجموعة من المتغيرات تفسر الطلب على النقود لم تتطرق إليها النظريات النقدية؛
8. لقد إختلفت النماذج القياسية المستعملة في تقدير دالة الطلب على النقود، وإختبار النموذج الأمثل يكون بناء للخصائص التي تتمتع بها السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للطلب على النقود، وبالتالي النموذج الأمثل لدالة الطلب على النقود في الجزائر هو نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR؛
9. الطلب على النقود في الجزائر دالة في الدخل الحقيقي الخام، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، سعر الفائدة؛
10. أفضل صيغة لدالة الطلب على النقود هي الصيغة الخطية؛

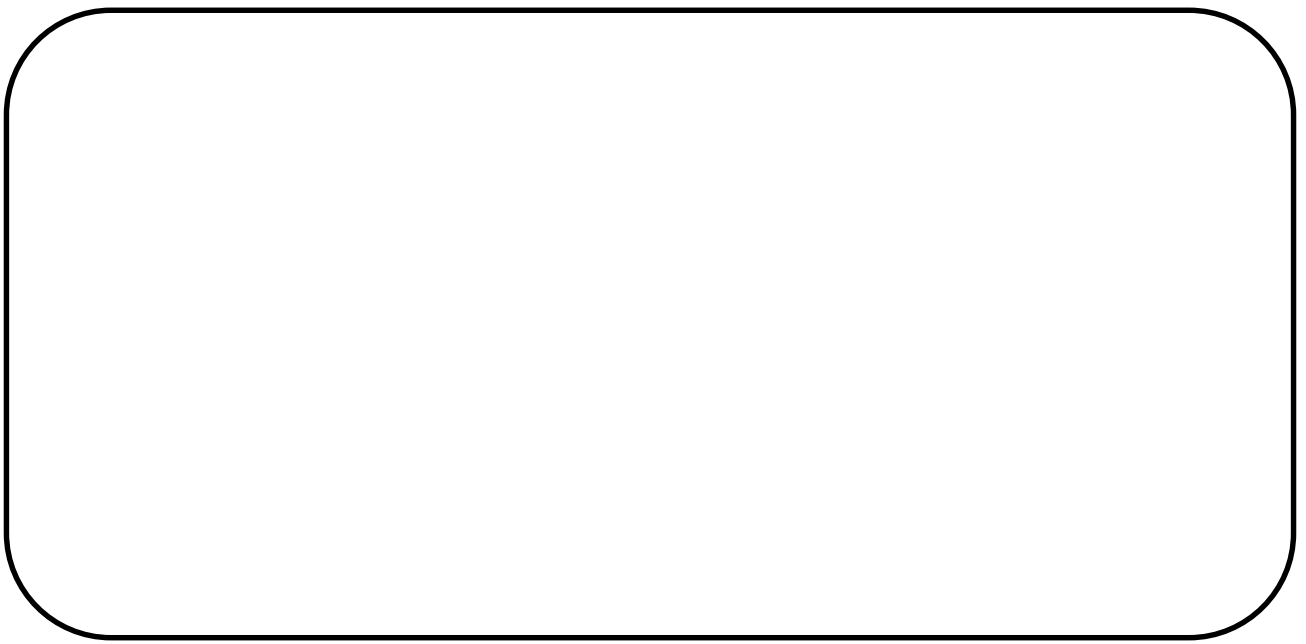
11. أكثر الصدمات التي تفسر الطلب على النقود هو المتغير نفسه في المدى القصير والطويل والمتغيرات المستقلة لا تسبب في الطلب على النقود.

ثالثا: الاقتراحات

1. يجب وضع محددات الطلب على النقود في الاعتبار عند صياغة السياسة النقدية في الجزائر؛
2. العمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية على وجه العموم والسياستين النقدية والمالية على وجه الخصوص؛
3. الاهتمام بالبيانات الإحصائية من حيث المصادقية والشفافية؛
4. العمل على إدخال تقنيات التقدير والبرمجيات الحديثة عند صياغة السياسة النقدية؛
5. العمل على تكوين الأطارات المتخصصة في القياس الاقتصادي والاستفادة من نتائج دراساتهم حول الظواهر الاقتصادية، كي لا تبقى ذات طابع نظري فقط.

رابعا: آفاق الدراسة

1. إجراء الدراسة بإستخدام طرق وأساليب إحصائية أخرى وذلك لضبط نتائج الدراسة؛
2. إضافة متغيرات أخرى وذلك قصد تعميم نتائج الدراسة إذا توافقت نتائجها؛
3. القيام ببحوث بعنوان تقدير دالة الطلب على النقود بدالة غير خطية،
4. استعمال بيانات إحصائية فصلية وذلك من أجل الحصول على نتائج دقيقة.



أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
2. أحمد ضيف، "الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال"، محاضرات موجهة لطلبة علوم الاقتصاد وعلوم تجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2016.
3. أحمد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "النقود والتوازن الإقتصادي"، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
4. أحمد هني، "العملة والنقود"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
5. أسامة محمد فولى، زينب عوض الله، "إقتصاديات النقود والتمويل"، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، 2005.
6. إسماعيل محمد هاشم، "النقود والبنوك"، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، 1996.
7. إكرام حداد، ومشهور هنلول، "النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
8. أمين رفعت الحبوب، "محاضرات في النقود والاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
9. إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2008.
10. باري سيجل، "النقود والبنوك"، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
11. بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار منزل اللبناني، بيروت، 2006.
12. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
13. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
14. جمال خريس وآخرون، "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، 2002.
15. حسين محمد سمحان وآخرون، "إقتصاديات النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر

والتوزيع، عمان، 2011.

16. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، اعمان، 2013.

17. سلمان بودياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

18. سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر"، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.

19. صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005.

20. صبحي تادرس قريصة، "النقود والبنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986.

21. ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية للبنوك التجارية البنوك المركزية"، مؤسسة الشباب الجامعية، تيزي وزو، 2008.

22. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.

23. عبد الرحمان يسري أحمد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

24. عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014.

25. عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

26. عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، "النقود والبنوك"، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2006.

27. عبد الله خبابة، "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، 2008.

28. عبد المجيد قدي، "المدخل الدراسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)"، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

29. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الجامعية، إسكندرية، 2009.

30. عبد الناصر العبادي، وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000.

31. عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، "النقود والصرافة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
32. عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، "اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
33. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، عمان، 1994.
34. عوف محمد الكفراوي، "السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة"، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، إسكندرية، 2006.
35. غبريال سرور، "السياسة النقدية واستهداف التضخم"، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005.
36. فليح حسن خلف، "اقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي لنشر والتوزيع عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.
37. فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
38. محمد الشريف آمان، "محاضرات النظرية الإقتصادية الكلية - الدول الإقتصادية الكلية الأساسية في القطاع النقدي"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
39. محمد العربي ساكر، "محاضرات في الإقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
40. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الإقتصاد الكلي - تحليل النظري والتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
41. محمود سحنون، "الإقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
42. محي الدين الغريب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971.
43. مدني بن شهرة، "الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية"، دارحامد للنشر، عمان، 2009.
44. مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
45. مصطفى رشدي شيحة، "النقود والمصارف والإئتمان"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
46. مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
47. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "الإقتصاد الكلي"، دار الحامد للنشر، عمان، 2006.
48. الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1998.

49. وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، دار منهل اللبناني، بيروت، 2000.

المجلات والمقالات:

50. أحمد بوراس، زوبير عياش، "الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة

المصرفية"، المجلد ب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد:30، 2008.

51. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة تقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة

النقدية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الموقع: <https://elbassaer.net> > maktaba > séminaire .

52. سليم محمود، "دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر (1970-2010)"، أبحاث اقتصادية

وإدارية، العدد:12، 2012.

53. علي بطاهر، "سياسات تحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال

إفريقيا، العدد:01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.

54. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات

الإقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية الإدارية، السنة التاسعة

-العدد: التاسع والعشرون، جامعة الكوفة، العراق.

55. محمد موساوي وآخرون، "تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها، حالة الجزائر (1970-

2011)"، . المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد: 1، 2014.

56. مصطفى عبد اللطيف، عبد القادر مراد، "تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1970-

2010) - باستخدام منهج التكامل المشترك -"، <https://issuu.com.>profmorrads> docs .

57. ممدوح خطيب الكسواني، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل

المشترك، مجلة جامعة دمشق، المجلد:17، العدد الأول، دمشق 2001.

58. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-

2010، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:09.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

59. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-

2009)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

60. بلال بولبوطة، "أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري (2000-2008)"، مذكرة

ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

61. حجيلة قميري، "تطور أو كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية

- العالمية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
62. خالد عبد الرحمان السام، "تأثير التطور المالي وأزمة الخليج الثانية على الطلب على النقود في المملكة العربية للفترة (1975-2005)"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007.
63. شريف عمروش، "السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
64. الشيخ أحمد ولد شيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي"، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
65. طارق قندوسي، "تأثير النفقات العامة على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)"، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2014، ص: 63.
66. عابد بشكير، "تمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.
67. عبد علي الزيود، الطلب على النقود في الأردن، باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، 2009.
68. فتيحة بناني، "السياسة النقدية والنمو الإقتصادي"، دراسة نظرية، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2009.
69. فريد جريببج، "حوكمة المصارف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة عمار تليجي، أغواط، 2013.
70. فطيمة حاجي، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
71. ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة لدراسة حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003.

72. محمد بزواوية ، "الطلب على النقود في الجزائر -دراسة قياسية-"، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
73. محمد حامد العاقب الطيب، "تقدير دالة الطلب على النقود في السودان (1970-2010)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011.
74. محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجربة الجزائرية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
75. نوال كحل الراس، "أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية حالة الجزائر (1990-2014)"، مذكرة مقدمة ماستر (غير منشورة) في علوم إقتصادية، جامعة جيجل، 2015.
76. هدى لونيبي، "إشكالية تسيير السيولة في البنوك التجارية لفترة (1990-2002)"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011.
77. يمينة شبيرة، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

الملتقيات:

78. عبو عمر، عبو هودة، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 20 أوت 2008.
79. كريم بودخدخ، "البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال (2001-2014)"، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال (2001-2014)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، 11-12/03/2013.
80. محمد الشايب، "تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية"، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الخامس حول الإقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، خميس مليانة، 13-14 مارس: 2012.

المراسيم والقوانين:

81. المادة 93 من قانون النقد والقرض.
82. المادة 03: تتم الأمر رقم 03-11
83. قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية العدد: 16 بتاريخ: 1990/10/14.

تقارير

84. بنك الجزائر "النشرة الإحصائية الثلاثية" سبتمبر 2011
85. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، تقرير سبتمبر 2010.
86. التطورات الاقتصادية والنقدية للبنك الجزائر 2005-2015.
87. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014.
88. محافظ بنك الجزائر، مجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والنقدية 2015 والتسعة الأشهر من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، جانفي 2017.
89. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2014
90. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 05-33، 2008-2016.
91. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17، ماي 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

Theses

92. Benissad H, "Algérie Restructuration et Réforme économique (1979-1993)", OPU, Algérie..
93. bourbonné, Régis **Econometrie**, Edition Dunod, 9eme édition, Paris
94. Brian Snowdon, la pensée économique moderne, ediscience international, paris, 1997.
95. Jean François goux, Economie monétaire et financière, 2ed Economica, paris 1995.
96. R. Penau, les institutions financières, Revue Banque, 1982, 2eme éd

Rapports

97. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2008, Algérie septembre 2009.
98. De la banque d'Algérie « Series rétrospectives Statistiques Monétaires 1964-2005 Statistiques De la Balance Des paiements 1992-2005 ; Algérie juin 2006 .

Sites internet

99. world Bank ,([http: // donnees. Banque mondiale. Org/indicateur](http://donnees.Banque mondiale. Org/indicateur)

100. [www. ons. dz](http://www.ons.dz)



الملحق رقم (1): التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمتغيرات الدراسة:

IR

Date: 05/17/17 Time: 09:08
Sample: 1990 2015
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.089	0.089	0.2215	0.638
		2	0.035	0.027	0.2573	0.879
		3	0.356	0.353	4.1381	0.247
		4	0.043	-0.018	4.1978	0.380
		5	-0.020	-0.038	4.2106	0.520
		6	0.173	0.060	5.2782	0.509
		7	-0.067	-0.110	5.4483	0.605
		8	-0.059	-0.031	5.5856	0.694
		9	-0.052	-0.141	5.7005	0.769
		10	-0.100	-0.037	6.1464	0.803
		11	-0.124	-0.084	6.8935	0.808
		12	-0.105	-0.054	7.4663	0.825

MR

Date: 05/17/17 Time: 09:02
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.916	0.916	24.456	0.000
		2	0.798	-0.260	43.780	0.000
		3	0.690	0.045	58.853	0.000
		4	0.573	-0.164	69.706	0.000
		5	0.445	-0.106	76.558	0.000
		6	0.328	-0.002	80.476	0.000
		7	0.214	-0.116	82.224	0.000
		8	0.089	-0.141	82.543	0.000
		9	-0.021	0.011	82.561	0.000
		10	-0.115	-0.075	83.164	0.000
		11	-0.194	0.004	84.997	0.000
		12	-0.260	-0.044	88.510	0.000

PIPR

Date: 05/17/17 Time: 09:15
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.893	0.893	23.197	0.000
		2	0.779	-0.084	41.625	0.000
		3	0.654	-0.125	55.156	0.000
		4	0.539	-0.017	64.784	0.000
		5	0.430	-0.050	71.180	0.000
		6	0.330	-0.032	75.146	0.000
		7	0.243	-0.015	77.411	0.000
		8	0.121	-0.255	78.006	0.000
		9	0.003	-0.086	78.007	0.000
		10	-0.105	-0.035	78.512	0.000
		11	-0.192	-0.020	80.297	0.000
		12	-0.260	-0.022	83.811	0.000

G

Date: 05/17/17 Time: 09:18
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.860	0.860	21.552	0.000
		2	0.736	-0.014	38.000	0.000
		3	0.646	0.060	51.197	0.000
		4	0.490	-0.295	59.144	0.000
		5	0.350	-0.047	63.387	0.000
		6	0.255	0.032	65.752	0.000
		7	0.158	-0.010	66.713	0.000
		8	0.052	-0.118	66.821	0.000
		9	-0.028	-0.045	66.854	0.000
		10	-0.089	-0.016	67.212	0.000
		11	-0.139	0.022	68.155	0.000
		12	-0.187	-0.077	69.981	0.000

INF

Date: 05/17/17 Time: 09:21
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

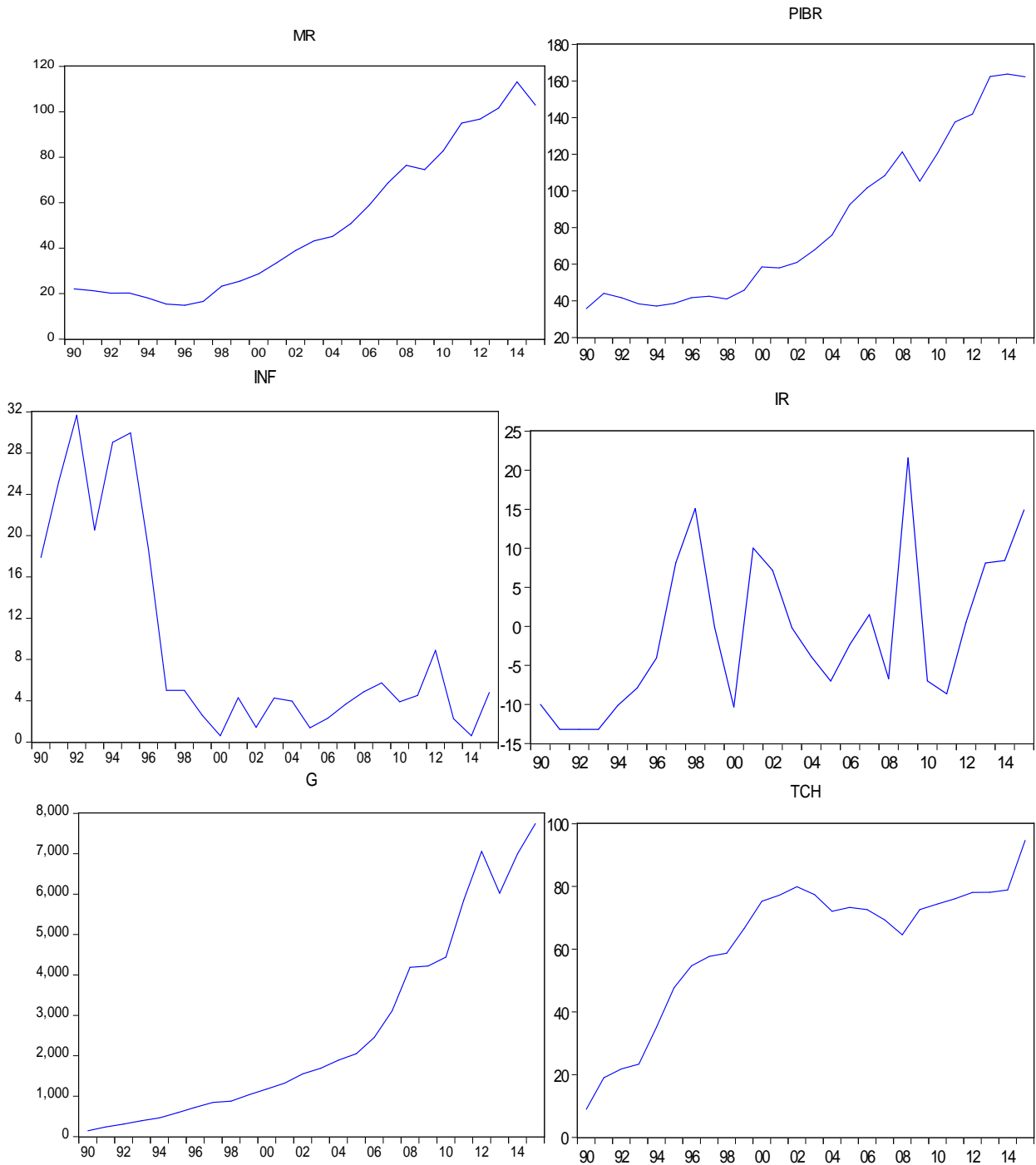
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.834	0.834	20.266	0.000
		2	0.641	-0.181	32.723	0.000
		3	0.493	0.043	40.416	0.000
		4	0.327	-0.188	43.953	0.000
		5	0.107	-0.280	44.352	0.000
		6	-0.040	0.083	44.411	0.000
		7	-0.111	0.042	44.884	0.000
		8	-0.131	0.118	45.580	0.000
		9	-0.142	-0.017	46.439	0.000
		10	-0.182	-0.260	47.948	0.000
		11	-0.180	0.047	49.523	0.000
		12	-0.178	-0.126	51.174	0.000

TCH

Date: 05/17/17 Time: 09:24
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.805	0.805	18.857	0.000
		2	0.660	0.034	32.057	0.000
		3	0.510	-0.086	40.290	0.000
		4	0.340	-0.157	44.125	0.000
		5	0.200	-0.053	45.515	0.000
		6	0.097	0.007	45.858	0.000
		7	0.008	-0.035	45.861	0.000
		8	-0.045	0.009	45.941	0.000
		9	-0.102	-0.081	46.385	0.000
		10	-0.137	-0.021	47.233	0.000
		11	-0.141	0.030	48.199	0.000
		12	-0.129	0.032	49.065	0.000

الملحق رقم (2): التمثيل البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :



المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (3): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة MR، PIBR

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: PIBR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.979357	0.5784		
Test critical values: 1% level	-4.467895			
5% level	-3.644963			
10% level	-3.261452			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PIBR) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 20:25 Sample (adjusted): 1995 2015 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBR(-1)	-0.320163	0.161751	-1.979357	0.0678
D(PIBR(-1))	-0.185394	0.211086	-0.878288	0.3946
D(PIBR(-2))	-0.353697	0.227467	-1.554939	0.1423
D(PIBR(-3))	-0.094636	0.221247	-0.427737	0.6753
D(PIBR(-4))	-0.593540	0.210624	-2.818013	0.0137
C	-5.944923	4.422806	-1.344152	0.2003
@TREND("1990")	3.077748	1.059620	2.904577	0.0115
R-squared	0.592887	Mean dependent var	5.957571	
Adjusted R-squared	0.418410	S.D. dependent var	8.271802	
S.E. of regression	6.308247	Akaike info criterion	6.782794	
Sum squared resid	557.1157	Schwarz criterion	7.130968	
Log likelihood	-64.21934	Hannan-Quinn criter.	6.858357	
F-statistic	3.398078	Durbin-Watson stat	1.953813	
Prob(F-statistic)	0.027790			

Null Hypothesis: MR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.477620	0.3351		
Test critical values: 1% level	-4.374307			
5% level	-3.603202			
10% level	-3.238054			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(MR) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 20:11 Sample (adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.212425	0.085738	-2.477620	0.0214
C	-0.809759	1.858293	-0.435754	0.6673
@TREND("1990")	1.099222	0.366539	2.998926	0.0066
R-squared	0.314122	Mean dependent var	3.233129	
Adjusted R-squared	0.251769	S.D. dependent var	5.114880	
S.E. of regression	4.424388	Akaike info criterion	5.924307	
Sum squared resid	430.6545	Schwarz criterion	6.070572	
Log likelihood	-71.05384	Hannan-Quinn criter.	5.964875	
F-statistic	5.037836	Durbin-Watson stat	1.881744	
Prob(F-statistic)	0.015802			

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (4): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة INF

النموذج الثاني:

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.459484			0.5370
Test critical values: 1% level			-3.724070	
5% level			-2.986225	
10% level			-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 20:50				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.157994	0.108253	-1.459484	0.1580
C	0.983387	1.497058	0.656880	0.5178
R-squared	0.084763	Mean dependent var	-0.522800	
Adjusted R-squared	0.044970	S.D. dependent var	5.548741	
S.E. of regression	5.422543	Akaike info criterion	6.295625	
Sum squared resid	676.2915	Schwarz criterion	6.393135	
Log likelihood	-76.69532	Hannan-Quinn criter.	6.322671	
F-statistic	2.130095	Durbin-Watson stat	1.815666	
Prob(F-statistic)	0.157956			

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.840853			0.6543
Test critical values: 1% level			-4.374307	
5% level			-3.603202	
10% level			-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 20:49				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.285211	0.154934	-1.840853	0.0792
C	5.388166	4.137928	1.302141	0.2063
@TREND("1990")	-0.245538	0.215247	-1.140727	0.2662
R-squared	0.135874	Mean dependent var	-0.522800	
Adjusted R-squared	0.057317	S.D. dependent var	5.548741	
S.E. of regression	5.387376	Akaike info criterion	6.318160	
Sum squared resid	638.5240	Schwarz criterion	6.464426	
Log likelihood	-75.97701	Hannan-Quinn criter.	6.358728	
F-statistic	1.729627	Durbin-Watson stat	1.688423	
Prob(F-statistic)	0.200607			

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (5): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع على السلسلة IR:

النموذج الثاني:

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: IR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-3.179616	0.0334
Test critical values:				
	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IR)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 21:13				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.648455	0.203941	-3.179616	0.0042
C	0.031121	1.913101	0.016267	0.9872
R-squared	0.305345	Mean dependent var		0.996800
Adjusted R-squared	0.275143	S.D. dependent var		11.09274
S.E. of regression	9.444200	Akaike info criterion		7.405297
Sum squared resid	2051.437	Schwarz criterion		7.502807
Log likelihood	-90.56621	Hannan-Quinn criter.		7.432342
F-statistic	10.10996	Durbin-Watson stat		1.956531
Prob(F-statistic)	0.004177			

Null Hypothesis: IR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-3.866403	0.0294
Test critical values:				
	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IR)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 20:53				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.828736	0.214343	-3.866403	0.0008
C	-7.136900	4.134912	-1.726010	0.0984
@TREND("1990")	0.530734	0.275295	1.927878	0.0669
R-squared	0.405740	Mean dependent var		0.996800
Adjusted R-squared	0.351717	S.D. dependent var		11.09274
S.E. of regression	8.931437	Akaike info criterion		7.329198
Sum squared resid	1754.953	Schwarz criterion		7.475463
Log likelihood	-88.61498	Hannan-Quinn criter.		7.369766
F-statistic	7.510421	Durbin-Watson stat		1.918533
Prob(F-statistic)	0.003264			

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (6): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع

على السلسلة TCH

النموذج الثاني:

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: TCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.342125	0.1675		
Test critical values:				
1% level	-3.724070			
5% level	-2.986225			
10% level	-2.632604			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 21:30 Sample (adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.109988	0.046961	-2.342125	0.0282
C	10.08785	3.014635	3.346294	0.0028
R-squared	0.192573	Mean dependent var	3.428800	
Adjusted R-squared	0.157467	S.D. dependent var	5.459258	
S.E. of regression	5.011030	Akaike info criterion	6.137778	
Sum squared resid	577.5397	Schwarz criterion	6.235288	
Log likelihood	-74.72223	Hannan-Quinn criter.	6.164824	
F-statistic	5.485548	Durbin-Watson stat	1.318288	
Prob(F-statistic)	0.028198			

Null Hypothesis: TCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.049419	0.5473		
Test critical values:				
1% level	4.374307			
5% level	3.603202			
10% level	3.238054			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 21:17 Sample (adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.174364	0.085080	2.049419	0.0525
C	11.01019	3.191706	3.449624	0.0023
@TREND("1990")	0.228859	0.251793	0.908915	0.3732
R-squared	0.221796	Mean dependent var	3.428800	
Adjusted R-squared	0.151050	S.D. dependent var	5.459258	
S.E. of regression	5.030079	Akaike info criterion	6.180915	
Sum squared resid	556.6373	Schwarz criterion	6.327180	
Log likelihood	-74.26144	Hannan-Quinn criter.	6.221483	
F-statistic	3.135103	Durbin-Watson stat	1.301821	
Prob(F-statistic)	0.063391			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

النموذج الأول:

الملحق رقم (7): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع

على السلسلة G :

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: G has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.881689		0.6281	
Test critical values:				
1% level	4.467895			
5% level	3.644963			
10% level	3.261452			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(G) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 21:37 Sample (adjusted): 1995 2015 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.388848	0.206648	1.881689	0.0808
D(G(-1))	-0.144825	0.428068	0.338323	0.7401
D(G(-2))	0.311380	0.442775	0.703248	0.4934
D(G(-3))	0.274695	0.642287	0.427683	0.6754
D(G(-4))	1.537710	0.637788	2.411005	0.0302
C	-514.4593	349.9778	1.469977	0.1637
@TREND("1990")	93.28242	42.03560	2.219129	0.0435
R-squared	0.628382	Mean dependent var	346.8724	
Adjusted R-squared	0.469117	S.D. dependent var	527.2021	
S.E. of regression	384.1284	Akaike info criterion	15.00103	
Sum squared resid	2065765	Schwarz criterion	15.34921	
Log likelihood	-150.5108	Hannan-Quinn criter.	15.07660	
F-statistic	3.945517	Durbin-Watson stat	1.945967	
Prob(F-statistic)	0.016105			

Null Hypothesis: TCH has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.050800		0.9879	
Test critical values:				
1% level	-2.660720			
5% level	-1.955020			
10% level	-1.609070			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 21:33 Sample (adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	0.038219	0.018636	2.050800	0.0514
R-squared	-0.200528	Mean dependent var	3.428800	
Adjusted R-squared	-0.200528	S.D. dependent var	5.459258	
S.E. of regression	5.981632	Akaike info criterion	6.454442	
Sum squared resid	858.7182	Schwarz criterion	6.503197	
Log likelihood	-79.68053	Hannan-Quinn criter.	6.467965	
Durbin-Watson stat	0.994332			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم (8): نتائج إختبار ديكي فولر بعد

إجراء الفروقات الأولى على السلسلة DMR

النموذج الثالث

النموذج الثاني

Null Hypothesis: DMR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.510683		0.0166	
Test critical values:				
1% level	-3.737853			
5% level	-2.991878			
10% level	-2.635542			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DMR) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 21:52 Sample (adjusted): 1992 2015 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DMR(-1)	-0.878234	0.250161	3.510683	0.0020
C	2.939096	1.430271	2.054922	0.0520
R-squared	0.359066	Mean dependent var		0.393063
Adjusted R-squared	0.329932	S.D. dependent var		6.403390
S.E. of regression	5.241665	Akaike info criterion		6.230811
Sum squared resid	604.4511	Schwarz criterion		6.328982
Log likelihood	-72.76973	Hannan-Quinn criter.		6.256856
F-statistic	12.32489	Durbin-Watson stat		1.677020
Prob(F-statistic)	0.001973			

Null Hypothesis: DMR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.795768		0.0348	
Test critical values:				
1% level	4.394309			
5% level	3.612199			
10% level	3.243079			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DMR) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 21:45 Sample (adjusted): 1992 2015 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DMR(-1)	-1.250364	0.329410	3.795768	0.0011
C	-0.198178	2.342299	0.084608	0.9334
@TREND("1990")	0.336977	0.203535	1.655625	0.1127
R-squared	0.433067	Mean dependent var		0.393063
Adjusted R-squared	0.379073	S.D. dependent var		6.403390
S.E. of regression	5.045802	Akaike info criterion		6.191459
Sum squared resid	534.6625	Schwarz criterion		6.338716
Log likelihood	-71.29751	Hannan-Quinn criter.		6.230526
F-statistic	8.020696	Durbin-Watson stat		1.607892
Prob(F-statistic)	0.002583			

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (9): نتائج إختبار ديكي فولر بعد

إجراء الفروقات الأولى على السلسلتين DPIBR و

DG

النموذج الثالث:

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: DG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-6.446172	0.0001
Test critical values:				
	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DG)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 21:58				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-1.966240	0.305024	-6.446172	0.0000
D(DG(-1))	0.574629	0.193939	2.962933	0.0080
C	-142.4753	197.6914	-0.720695	0.4799
@TREND("1990")	51.98738	14.67442	3.542720	0.0022
R-squared	0.741866	Mean dependent var	29.62404	
Adjusted R-squared	0.701107	S.D. dependent var	738.9132	
S.E. of regression	403.9717	Akaike info criterion	14.99734	
Sum squared resid	3100670.	Schwarz criterion	15.19481	
Log likelihood	-168.4694	Hannan-Quinn criter.	15.04700	
F-statistic	18.20169	Durbin-Watson stat	1.936040	
Prob(F-statistic)	0.000008			

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-4.153611	0.0187
Test critical values:				
	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DPIBR)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 21:55				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIBR(-1)	-2.568180	0.618301	-4.153611	0.0008
D(DPIBR(-1))	1.241907	0.522997	2.374595	0.0313
D(DPIBR(-2))	0.790407	0.377654	2.092938	0.0538
D(DPIBR(-3))	0.677214	0.225515	3.002961	0.0089
C	-2.593739	4.465675	-0.580817	0.5700
@TREND("1990")	1.127257	0.425757	2.647657	0.0183
R-squared	0.770479	Mean dependent var	-	0.017238
Adjusted R-squared	0.693972	S.D. dependent var		12.46307
S.E. of regression	6.894552	Akaike info criterion		6.934296
Sum squared resid	713.0227	Schwarz criterion		7.232731
Log likelihood	-66.81011	Hannan-Quinn criter.		6.999065
F-statistic	10.07068	Durbin-Watson stat		1.802471
Prob(F-statistic)	0.000223			

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

النموذج الثاني:

Null Hypothesis: DINF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-5.018768	0.0005
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 22:12				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.037495	0.206723	5.018768	0.0001
C	-0.879064	1.138634	0.772034	0.4483
		Mean dependent		-
R-squared	0.533780	var		0.132500
Adjusted R-squared	0.512588	S.D. dependent		7.921432
S.E. of regression	5.530338	Akaike info		6.338030
Sum squared resid	672.8620	Schwarz criterion		6.436201
Log likelihood	-74.05636	Hannan-Quinn		6.364075
F-statistic	25.18803	Durbin-Watson		2.082954
Prob(F-statistic)	0.000050	stat		

الملحق رقم (10): نتائج إختبارات ديكي فولر بعد

إجراء الفروق الأولى على السلسلة DINF :

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: DINF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-4.969662	0.0029
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINF)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 22:07				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.036136	0.208492	-4.969662	0.0001
C	-2.640078	2.498704	-1.056579	0.3027
@TREND("1990")	0.130518	0.164476	0.793536	0.4363
		Mean dependent		-
R-squared	0.547353	var		0.132500
Adjusted R-squared	0.504244	S.D. dependent		7.921432
S.E. of regression	5.577477	Akaike info		6.391819
Sum squared resid	653.2732	Schwarz criterion		6.539075
Log likelihood	-73.70182	Hannan-Quinn		6.430886
F-statistic	12.69689	Durbin-Watson		2.149215
Prob(F-statistic)	0.000243	stat		

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

النموذج الثاني

الملحق رقم (11): نتائج إختبارات ديكي فولر بعد

إجراء الفروق الأولى على السلسلة DTCH :

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: DTCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-2.896015	0.0606
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DTCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 22:20 Sample (adjusted): 1992 2015 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
			-	
DTCH(-1)	-0.639903	0.220960	2.896015	0.0084
C	2.103952	1.243568	1.691867	0.1048
R-squared	0.276004	Mean dependent var		0.239167
Adjusted R-squared	0.243095	S.D. dependent var		5.990691
S.E. of regression	5.211918	Akaike info criterion		6.219428
Sum squared resid	597.6099	Schwarz criterion		6.317599
Log likelihood	-72.63314	Hannan-Quinn criter.		6.245473
F-statistic	8.386905	Durbin-Watson stat		1.534009
Prob(F-statistic)	0.008382			

Null Hypothesis: DTCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-2.516724	0.3178
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DTCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 22:16 Sample (adjusted): 1992 2015 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCH(-1)	-0.665446	0.264410	-2.516724	0.0200
C	2.640320	3.150970	0.837939	0.4115
@TREND("1990")	-0.034217	0.183913	-0.186051	0.8542
R-squared	0.277195	Mean dependent var		0.239167
Adjusted R-squared	0.208357	S.D. dependent var		5.990691
S.E. of regression	5.330177	Akaike info criterion		6.301115
Sum squared resid	596.6265	Schwarz criterion		6.448371
Log likelihood	-72.61337	Hannan-Quinn criter.		6.340182
F-statistic	4.026747	Durbin-Watson stat		1.512929
Prob(F-statistic)	0.033092			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم(12): نتائج إختبارات ديكي فولر

الموسع بعد إجراء الفروقات الثانية على السلسلة :

DDTCH

النموذج الثالث:

النموذج الثاني

Null Hypothesis: DDTCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-4.645736	0.0013
Test critical values:				
	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DDTCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 22:28 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
				-
DDTCH(-1)	-1.140381	0.245468	4.645736	0.0001
C	0.506776	1.254684	0.403907	0.6904
R-squared	0.506844	var	Mean dependent	0.967391
Adjusted R-squared	0.483360	var	S.D. dependent	8.345343
S.E. of regression	5.998437	var	Akaike info	6.503816
Sum squared resid	755.6063	var	Schwarz criterion	6.602555
Log likelihood	-72.79389	var	Hannan-Quinn	6.528649
F-statistic	21.58286	var	Durbin-Watson	1.866478
Prob(F-statistic)	0.000139	var	stat	

Null Hypothesis: DDTCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-4.707766	0.0058
Test critical values:				
	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
	10% level		-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DDTCH) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 22:26 Sample (adjusted): 1994 2015 Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTCH(-1)	-1.755900	0.372980	-4.707766	0.0002
D(DDTCH(-1))	0.494192	0.238502	2.072072	0.0529
C	-1.968569	3.056187	-0.644126	0.5276
@TREND("1990")	0.163228	0.192671	0.847187	0.4080
R-squared	0.608933	var	Mean dependent	0.741364
Adjusted R-squared	0.543756	var	S.D. dependent	8.469367
S.E. of regression	5.720707	var	Akaike info	6.489028
Sum squared resid	589.0768	var	Schwarz criterion	6.687399
Log likelihood	-67.37930	var	Hannan-Quinn	6.535758
F-statistic	9.342656	var	Durbin-Watson	1.839386
Prob(F-statistic)	0.000607	var	stat	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم(13): نتائج إختبار ديكي فولر على

السلسلة stpibr:

النموذج الثاني:

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: STPIBR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.142752		0.0000	
Test critical values:				
1% level	-3.737853			
5% level	-2.991878			
10% level	-2.635542			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(STPIBR)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 22:33				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STPIBR(-1)	-1.390419	0.226351	-6.142752	0.0000
C	0.267567	0.535595	0.499570	0.6223
		Mean dependent var		-
R-squared	0.631697			0.247186
Adjusted R-squared	0.614956	S.D. dependent var		4.176432
S.E. of regression	2.591557	Akaike info criterion		4.822050
Sum squared resid	147.7557	Schwarz criterion		4.920221
Log likelihood	-55.86460	Hannan-Quinn criter.		4.848095
F-statistic	37.73340	Durbin-Watson stat		1.909697
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: STPIBR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.155257		0.0002	
Test critical values:				
1% level	-4.394309			
5% level	-3.612199			
10% level	-3.243079			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(STPIBR)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 22:32				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STPIBR(-1)	-1.457183	0.236738	-6.155257	0.0000
C	-0.759321	1.182253	-0.642266	0.5277
@TREND("1990")	0.077897	0.079928	0.974590	0.3409
		Mean dependent var		-
R-squared	0.647634			0.247186
Adjusted R-squared	0.614076	S.D. dependent var		4.176432
S.E. of regression	2.594517	Akaike info criterion		4.861146
Sum squared resid	141.3619	Schwarz criterion		5.008403
Log likelihood	-55.33376	Hannan-Quinn criter.		4.900214
F-statistic	19.29859	Durbin-Watson stat		1.910377
Prob(F-statistic)	0.000018			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم (14): نتائج إختبار ديكي فولر على

السلسلة STG

النموذج الثاني:

النموذج الثالث:

Null Hypothesis: STG has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.728078	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-3.752946			
5% level	-2.998064			
10% level	-2.638752			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(STG) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 22:40 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STG(-1)	-0.984766	0.146367	-6.728078	0.0000
D(STG(-1))	0.063716	0.083236	0.765490	0.4529
C	0.970651	0.279287	3.475456	0.0024
R-squared	0.835727	Mean dependent var		0.430263
Adjusted R-squared	0.819299	S.D. dependent var		2.274654
S.E. of regression	0.966931	Akaike info criterion		2.891728
Sum squared resid	18.69910	Schwarz criterion		3.039836
Log likelihood	-30.25487	Hannan-Quinn criter.		2.928977
F-statistic	50.87411	Durbin-Watson stat		2.311780
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: STG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.925519	0.0004		
Test critical values:				
1% level	-4.416345			
5% level	-3.622033			
10% level	-3.248592			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(STG) Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 22:38 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STG(-1)	-0.992977	0.167576	-5.925519	0.0000
D(STG(-1))	0.066733	0.089647	0.744393	0.4657
C	1.035684	0.655680	1.579559	0.1307
@TREND("1990")	-0.003859	0.035001	-0.110264	0.9134
R-squared	0.835832	Mean dependent var		0.430263
Adjusted R-squared	0.809910	S.D. dependent var		2.274654
S.E. of regression	0.991733	Akaike info criterion		2.978045
Sum squared resid	18.68715	Schwarz criterion		3.175522
Log likelihood	-30.24752	Hannan-Quinn criter.		3.027710
F-statistic	32.24494	Durbin-Watson stat		2.298896
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم (15): نتائج إختبار المؤشرين AIC و SC لتحديد درجات التأخير الملائم

النموذج الأول:

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: STPIBR						
STG IR DMR DINF DDTCH						
Exogenous variables:						
C						
Date: 04/27/17						
Time: 21:16						
Sample:						
1990 2015						
Included observations: 22						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	348.583	NA*	4024765.	32.23486	32.53242	32.30496
1	322.156	36.0367	11019402	33.10514	35.18804	33.59581
2	266.334	45.6728	4563861.	31.30311	35.17135	32.21435
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

Null Hypothesis: STG has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
		-2.524962	0.0142	
Test critical values:				
	1% level	-2.674290		
	5% level	-1.957204		
	10% level	-1.608175		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(STG)				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 22:43				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
STG(-1)	-0.463116	0.183415	-2.524962	0.0206
D(STG(-1))	-0.249207	0.147226	-1.692692	0.1068
D(STG(-2))	-0.167201	0.087195	-1.917560	0.0703
R-squared				Mean dependent
Adjusted R-squared				var
S.E. of regression				0.057392
Sum squared resid				1.438889
Log likelihood				Akaike info criterion
Durbin-Watson stat				3.230749
2.237207				Schwarz criterion
				Hannan-Quinn
				criter.
				3.379527
				3.265796

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (16): نتائج إختبار درجة التأخير الملائمة للسلاسل متغيرات الدراسة:

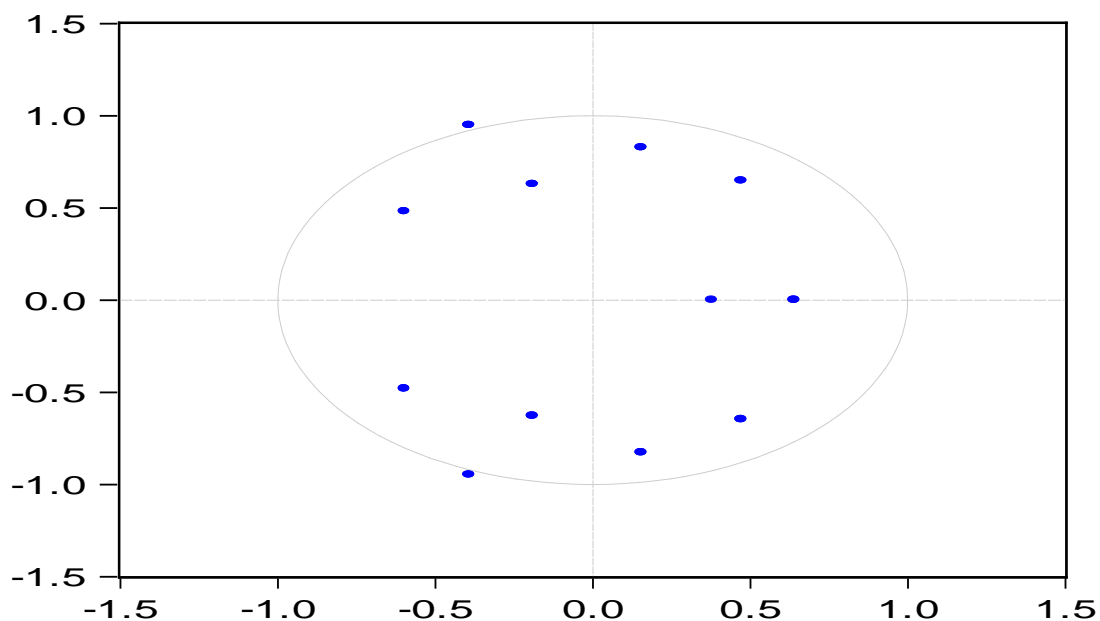
Vector Autoregression Estimates						
Date: 04/26/17 Time: 11:32						
Sample (adjusted): 1994 2015						
Included observations: 22 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
	STPIBR	STG	IR	DMR	DINF	DDTCH
STPIBR(-1)	-0.178731 (0.42924) [-0.41639]	-0.024583 (0.09880) [-0.24882]	0.317803 (1.25037) [0.25417]	-0.714107 (0.60471) [-1.18091]	0.149286 (0.43612) [0.34230]	0.452491 (0.71524) [0.63264]
STPIBR(-2)	0.111744 (0.47987) [0.23286]	0.024329 (0.11045) [0.22027]	-0.087992 (1.39786) [-0.06295]	-0.532934 (0.67604) [-0.78832]	-0.894483 (0.48757) [-1.83458]	1.430115 (0.79961) [1.78852]
STG(-1)	-1.112362 (1.28762) [-0.86389]	-0.046210 (0.29637) [-0.15592]	0.098927 (3.75081) [0.02637]	-4.260614 (1.81398) [-2.34877]	-1.875779 (1.30827) [-1.43378]	2.720196 (2.14555) [1.26783]
STG(-2)	-0.173853 (0.50528) [-0.34407]	0.039036 (0.11630) [0.33565]	-1.258981 (1.47186) [-0.85537]	0.037356 (0.71183) [0.05248]	1.680696 (0.51338) [3.27377]	0.821577 (0.84194) [0.97582]
IR(-1)	0.001276 (0.12368) [0.01031]	0.000919 (0.02847) [0.03228]	0.032227 (0.36029) [0.08945]	-0.163348 (0.17424) [-0.93747]	-0.160504 (0.12567) [-1.27722]	0.140009 (0.20609) [0.67935]
IR(-2)	-0.055264 (0.11642) [-0.47470]	-0.007494 (0.02680) [-0.27966]	-0.417026 (0.33913) [-1.22970]	-0.117328 (0.16401) [-0.71537]	0.004124 (0.11829) [0.03487]	0.306678 (0.19399) [1.58091]
DMR(-1)	-0.013847 (0.26472) [-0.05231]	0.215490 (0.06093) [3.53664]	0.053214 (0.77113) [0.06901]	0.126889 (0.37294) [0.34024]	1.022952 (0.26897) [3.80324]	0.448665 (0.44110) [1.01714]
DMR(-2)	-0.099061 (0.34612) [-0.28621]	-0.200374 (0.07966) [-2.51522]	1.113756 (1.00823) [1.10467]	0.992500 (0.48760) [2.03547]	0.156196 (0.35167) [0.44416]	-0.905037 (0.57673) [-1.56926]
DINF(-1)	0.139612 (0.26495) [0.52693]	0.037044 (0.06098) [0.60743]	-0.952975 (0.77181) [-1.23473]	-0.622190 (0.37326) [-1.66689]	-0.010673 (0.26920) [-0.03965]	0.606215 (0.44149) [1.37311]
DINF(-2)	0.219432 (0.20744) [1.05782]	0.049106 (0.04775) [1.02848]	-0.527783 (0.60426) [-0.87343]	-0.127948 (0.29224) [-0.43782]	-0.413126 (0.21077) [-1.96012]	0.294086 (0.34565) [0.85081]
DDTCH(-1)	-0.095367 (0.20411) [-0.46724]	0.067805 (0.04698) [1.44331]	-0.526524 (0.59456) [-0.88557]	-0.054152 (0.28754) [-0.18833]	0.249238 (0.20738) [1.20184]	0.001483 (0.34010) [0.00436]
DDTCH(-2)	-0.193142 (0.21282) [-0.90752]	0.008758 (0.04899) [0.17880]	0.381201 (0.61995) [0.61489]	0.475569 (0.29982) [1.58616]	-0.007012 (0.21624) [-0.03243]	-0.666137 (0.35463) [-1.87842]
C	2.302779 (1.91454)	0.869565 (0.44067)	-3.669527 (5.57702)	3.250946 (2.69718)	-6.523926 (1.94525)	-1.024140 (3.19018)

	[1.20278]	[1.97330]	[-0.65797]	[1.20531]	[-3.35378]	[-0.32103]
R-squared	0.360543	0.691865	0.487554	0.632878	0.786050	0.612331
Adj. R-squared	-0.492066	0.281018	-0.195708	0.143382	0.500783	0.095440
Sum sq. resids	106.6481	5.649908	904.9539	211.6613	110.0961	296.1096
S.E. equation	3.442353	0.792318	10.02748	4.849528	3.497556	5.735946
F-statistic	0.422871	1.683998	0.713568	1.292918	2.755490	1.184642
Log likelihood	-48.58007	-16.26321	-72.10191	-56.12004	-48.93007	-59.81321
Akaike AIC	5.598188	2.660292	7.736537	6.283640	5.630006	6.619383
Schwarz SC	6.242895	3.304999	8.381244	6.928347	6.274713	7.264089
Mean dependent	0.183151	0.944213	1.240455	3.758882	-0.715455	0.647273
S.D. dependent	2.818132	0.934416	9.170212	5.239694	4.950169	6.030958
Determinant resid covariance (dof adj.)		281488.2				
Determinant resid covariance		1319.408				
Log likelihood		-266.3342				
Akaike information criterion		31.30311				
Schwarz criterion		35.17135				

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق (17): إختبار إستقرارية النموذج الدراسة

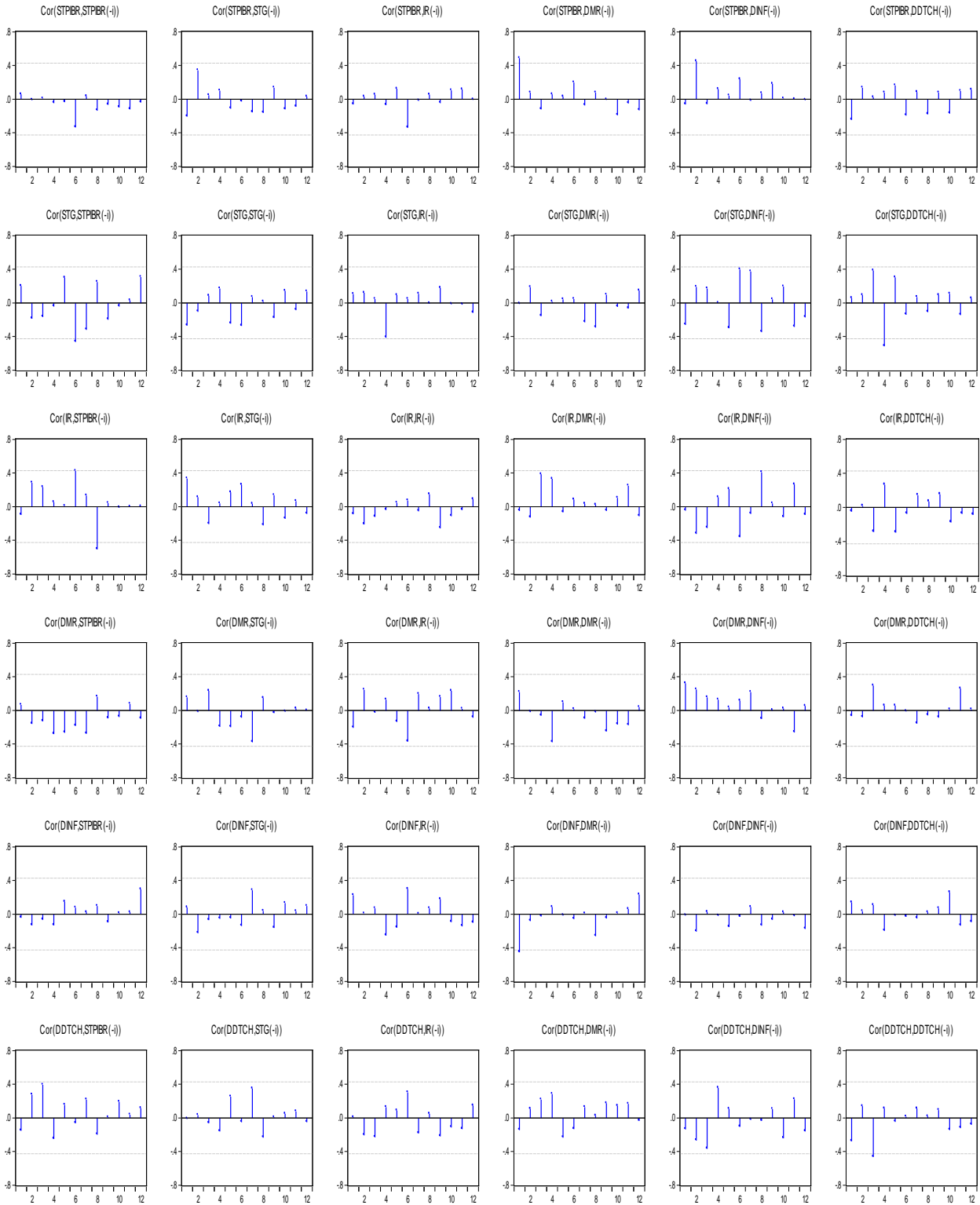
Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم (18): التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي

Autocorrelations with 2 Std.Err. Bounds



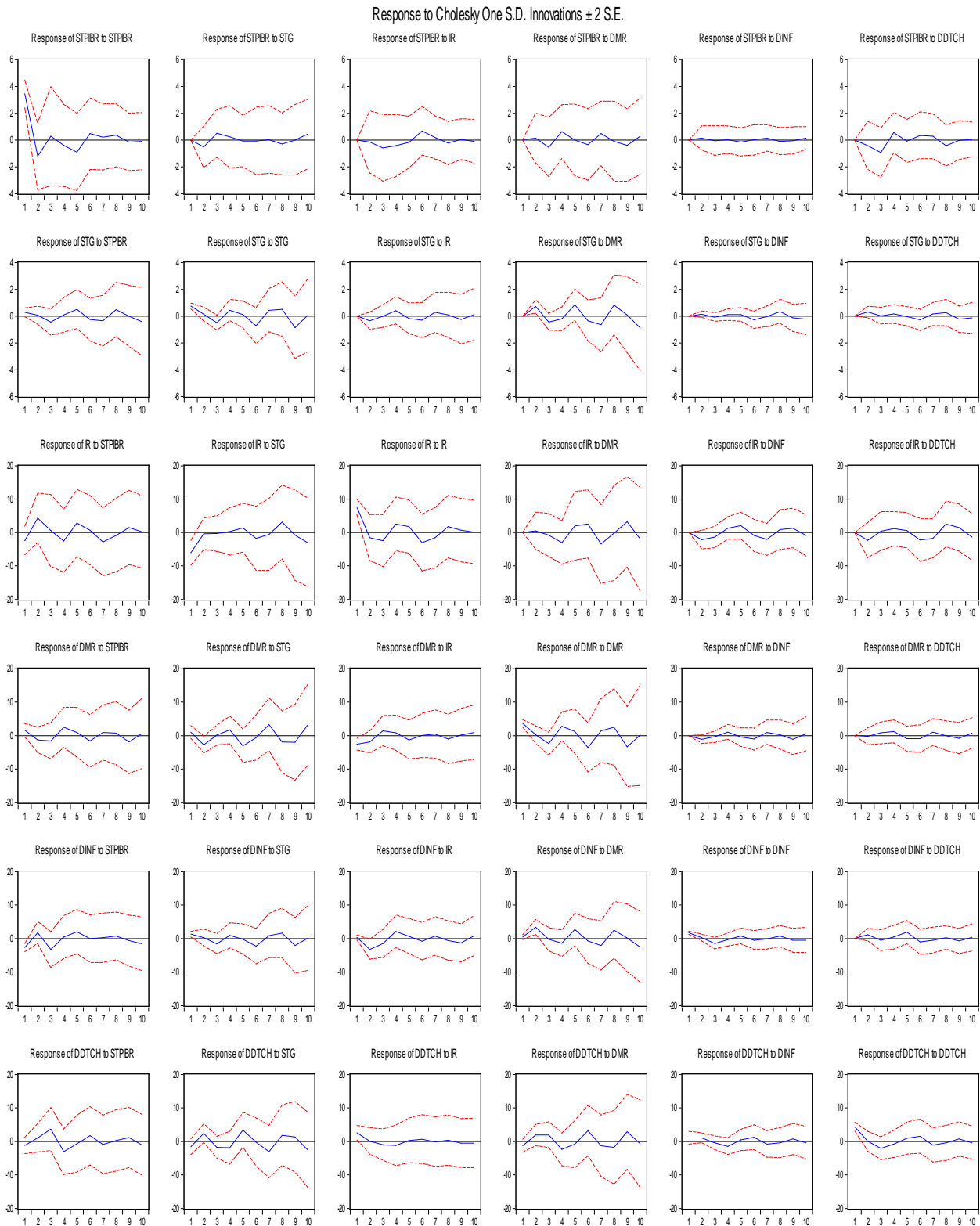
المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (19): نتائج إختبار kurtosis ·jarque-Berra ·Skewness لتوزيع الطبيعي

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal				
Date: 05/19/17 Time: 22:58				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 22				
Component	Skewness	Chi-sq	Df	Prob.
1	-1.247568	5.706891	1	0.0169
2	0.049247	0.008893	1	0.9249
3	1.126848	4.655887	1	0.0309
4	-0.113562	0.047287	1	0.8279
5	-0.680567	1.698295	1	0.1925
6	-0.315867	0.365830	1	0.5453
Joint		12.48308	6	0.0520
Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	4.852744	3.146605	1	0.0761
2	3.853655	0.668000	1	0.4137
3	4.765114	2.855991	1	0.0910
4	2.181100	0.614714	1	0.4330
5	2.913032	0.006933	1	0.9336
6	3.194947	0.034837	1	0.8519
Joint		7.327080	6	0.2917
Component	Jarque-Bera	Df	Prob.	
1	8.853496	2	0.0120	
2	0.676892	2	0.7129	
3	7.511878	2	0.0234	
4	0.662001	2	0.7182	
5	1.705228	2	0.4263	
6	0.400667	2	0.8185	
Joint	19.81016	12	0.0708	

المصدر: مخرجات برنامج EViews8

الملحق رقم (20): دوال إستجابة للصدمات للمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم (21): نتائج إختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of DMR:							
Period	S.E.	STPIBR	STG	IR	DMR	DINF	DDTCH
1	4.849528	10.36948	4.884168	28.91137	55.83499	0.000000	0.000000
2	6.143265	10.87082	22.94931	27.69104	34.98265	3.357776	0.148406
3	6.995819	13.44060	17.72354	25.49354	39.08567	2.895135	1.361523
4	8.285650	18.35351	16.68103	19.19143	39.11447	3.649914	3.009644
5	9.119309	16.11846	25.08400	17.78339	34.11511	3.295491	3.603551
6	10.03559	15.97072	21.06811	14.68481	40.64337	3.813670	3.819318
7	10.80444	14.47829	27.58601	12.84521	36.87813	4.059042	4.153321
8	11.32751	13.55518	27.85210	12.49282	38.56512	3.754170	3.780613
9	12.20532	14.13319	26.68501	10.77657	40.63763	4.076475	3.691118
10	12.75543	13.20072	31.49620	10.41462	37.22573	3.912234	3.750492

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

الملحق رقم (22): نتائج إختبار السببية لجرا نجر

Dependent variable: DMR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
STPIBR	2.088323	2	0.3520
STG	5.928302	2	0.0516
IR	1.293345	2	0.5238
DINF	2.782324	2	0.2488
DDTCH	2.739100	2	0.2542
All	15.49676	10	0.1150

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS8

ملخص

ملخص:

يعد التحكم في الكتلة النقدية من أهم جوانب السياسة النقدية، وبما أن الطلب على النقود يعبر عن سلوك الأعوان الاقتصاديين ويقع خارج سيطرة السلطات النقدية، فإن هدف هذه الأخيرة إلى تصحيح أو تفادي الإختلالات التي قد تحدث بين الطلب على النقود و العرض النقدي.

يهدف هذا البحث إلى تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) وذلك باستخدام النماذج القياسية والمتمثلة في نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث توصلت الدراسة إلى أهم المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر وهي: الإنفاق الحكومي، الناتج الداخلي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف. ولم يتوافق تأثير جميع المتغيرات مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

النقود، السياسة النقدية، الطلب على النقود، نموذج VAR، دالة الطلب

Abstract :

After taking control of the monetary mass from the most significant political and monetary sides , and since the money income reflects the behavior of economic agents and is out of the monetary authorities' control , the latter aims to correct and avoid imbalances that may occur between the money income and money supply .

The purpose of this research is to estimate Demand for money in Algeria during the period (1990_2015) by using model Vector Autoregressive (VAR). The study figured out the most important variables that affect the income of money: government spending of money, real GDP , benefit's price , inflation rate , exchange rate . All impacts of theses variables were not compatible with the economic theory .

Key words :

Money , monetary policy ,Demand for money, Model VAR, Demand Function.